

فَقِيلَ مِنْ دُونِ الْحَاجِبِ صَلَاتُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَكْبَرُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقِيلَ صَلَاتُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَكْبَرُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ الْأَنْبَاءُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 بِإِذْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ وَسَلَّمَ قَامَ أَهْلُ السَّمَاءِ فِيهِمْ أَرْبَعُونَ نَجْوَى وَقَالَ الْبَرَاءُ مِنْ هَذِهِ الْأَذَانِ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 بِهَذَا الْمَقْصُودِ عَلَى الْأَهْلِ الْأَسَدِ وَتَرَدَّدَ الْأَصْحَابُ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ وَالْغَيْبِ وَقَالَ غَرِيبٌ لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ
 هَذِهِ النُّجُومِ وَقَالَ فِي الْأَمْرِ الْغَيْبِ بِإِذْنِ اللَّهِ قَالَ الْأَذَانُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ وَتَرَدَّدَ ابْنُ شَاهِينَ بِسَنَدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ
 قَالَ لَمَّا أَسْرَى بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ وَسَلَّمَ أَوْسَى إِلَيْهِ الْأَذَانُ فَذَلَّ فُضِّلَهُ بِالْأَذَانِ وَقَدْ رَوَى طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ
 قَالَ النَّسَائِيُّ هُوَ مَرْثُوكٌ وَمَنْعَهُ مِنْ قَالَ أَنَّهُ اخْتَارَ الْأَذَانُ مِنْ أَذَانِ إِبْرَاهِيمَ بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 اللَّهُ وَسَلَّمَ وَقِيلَ لَزَلْ بِهِ جَبْرِيلُ وَلَا مَسَافَةَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْيَابِ فَلْيَجْعَلْ كُلَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي الْمَسْبُوطِ وَقَالَ ابْنُ كَبْرٍ لَمَّا رَأَى
 لَيْلَةَ الْأَسْرِ كَانَ بِمَكَّةَ وَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَدِينَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَتَمَّتْ لَيْلَةُ الْأَسْرِ وَقَالَ الْعَلَاءُ
 شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ الْخَفَاجِيُّ الْمَصْرِيُّ فِي شَرْحِ الشَّفَاحِدِثِ عَلَى يَقْنُقِي أَنَّ الْأَذَانُ شَرِيعٌ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ وَحَدَّثَ
 الْأَصْحَابُ الْمَشْهُورَ أَنَّهُ شَرَعَ بِعَدَا الْجُحُودِ لَمَّا دَاوَى بَعْضُ الْعَصَابَةِ وَكَانَ يَتَغَنَّى مَا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مِنَ التَّعَارُضِ وَلَوْ يَتَغَنَّى
 أَحَدُ التَّوْفِيقِ بَيْنَهُمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَالَ أَنَّهُ تَمَّتْ بِحَدِيثِ الْأَسْرِ لَا أَنَّهُ لَوْ يَتَغَنَّى لَهُ ذِمَّتُهُ وَلَوْ يُمْكِنُ أَعْلَامُهُ بِهِ
 قَبْلَ الْجُحُودِ فَخَبَرَهُ ذَلِكَ حَتَّى اسْتَمَرَّ يَتَغَنَّى لَيْلَةَ التَّوْفِيقِ بَيْنَهُمَا وَتَمَّتْ فِي مَوْضِعٍ أُخَرُ مِنْ ذَلِكَ الشَّرْحِ
 قَالَ ابْنُ حَجَرٍ قَوْلُ الْقَوَائِمِ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ مِنْ مَرْثُوكٍ فِي الْأَسْرِ مَشْرُوعٍ فِي حَقِّهِ فِيهِ أَنَّهُ يَأْتِي مَا فِي حَدِّهِ لَيْلَةَ
 لَمَّا أَسْرَدَانِ بِسَنَدٍ رَسُولِ اللَّهِ الْأَذَانُ وَقَوْلُ الطَّبْرِيِّ يَجْعَلُ الْأَذَانُ فِي الْأَسْرِ عَلَى الْمَعْنَى الْقَوِي بِإِذْنِ اللَّهِ مَا ذَكَرَهُ
 بِالْفَاظِ بَيْنَهُمَا سَاقِلٌ مِنْ أَنَّهُ رَأَى فِي الْأَسْرِ وَلَوْ يَأْتِي بِمَكَّةَ لِلْجُحُودِ عَنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمَّا رَأَى ذَلِكَ أَظْهَرَ
 لِيَكُونَ مَدْرَجَةً عَلَى لِسَانِ غَيْرِهِ فَيُفَوِّقُ غَايَةَ الضَّعْفِ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوْ يَخُودُ حِينَ قَدْ رَأَى الْمَدِينَةَ أَتَوَلَّى هَذَا كَلَامُهُ
 مُضْطَرِبٌ وَالَّذِي ظَاهِرُهُ فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى وَجْهِ لَا كَذَلِكَ فِيهِ أَنَّ الْمَدِينَةَ كُوفِي رَوَى الْبَرَاءُ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ
 وَأَنَّهُ يَرُوحُهُ أَوْ يَرُوحُهُ لَا نَاسَ لَاسْمَاءَ فَكُنْ أَوْ فِي مَنَامِهِ ذَلِكَ وَمَرْثُوكٌ بِالْأَنْبَاءِ وَحَقٌّ وَعَقِبَ ذَلِكَ بِرُؤْيَا
 الْعَصَابَةِ فَظَاهِرُهُمَا قَوْلُهُمْ لَيْسَ بِإِجْوَافَةٍ رَأَوْهُ وَكَانَ ذَلِكَ مَا تَوَلَّى عَنْهُمْ وَكَانَ يَفُوقُ مِنْ كَفَايَةِ مَشْرُوعٍ لَا يَشَيْتُ
 بِرُؤْيَا خَبَرَهُ فَتَصَاحِبُ إِلَى اجْتِهَادِهِ وَتَمَّتْ وَقَالَ الْحَافِظُ جَلَالُ الدِّينِ السَّيْطَوِيُّ فِي التَّوْبُخِ عَنْ غَرِيبٍ مَا وَقَعَ بِدَعَا الْأَذَانِ
 مَا تَرَدَّدَ ابْنُ شَيْخٍ بِسَنَدٍ فِيهِ مَجْهُولٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ اخْتَارَ الْأَذَانُ مِنْ أَذَانِ إِبْرَاهِيمَ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَأَذَانُ
 فِي النَّاسِ بِالْجِبْرِ وَمَرْثُوكٌ وَأَبُو بَرْزَةَ فِي الْحَلِيقَةِ بِسَنَدٍ فِيهِ مَجَاهِلٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا عَنْ جَبْرِيلَ نَادَى بِالْأَذَانِ
 الْأَذَانُ حِينَ أَهْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَتَّى سَمْعَانُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بِسَنَدٍ دَاوَى عَنْ بَعْضِ الْعَصَابَةِ قَالَ أَدْلُ مِنْ أَذْنِ بِالصَّلَاةِ
 فِي السَّابِ جَبْرِيلُ فَسَمِعَهُ عَمْرُ بْنُ لَبَّالٍ نَسَبَ عَمْرُ بِالْأَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَهُ بِلَالُ
 فَقَالَ سَبَقَهُ بِهَا عَمْرُ وَتَمَّتْ وَفِيهِ إِضْفَادٌ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ شَرَعَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْجُحُودِ لَكِنِّي خَافْتُ
 وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ الْمُنْذَرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْعَلُ بِإِذْنِ اللَّهِ مِنْهُ فَضَحَتْ
 الصَّلَاةُ إِلَى أَنْ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَوَقَعَ التَّشَاوُزُ بِذَلِكَ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ شَرَعَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الْجُحُودِ
 وَقِيلَ فِي الثَّانِيَةِ أَنْفَى وَلَكِنْ كَوْنُهَا أَحَادِيثُ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ مَرْفُوعَةٌ بِإِجْدَادِي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 عُبَيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَامَ

هوسنة للفرائض

قال هوسنة اعلم ان الكلام في هذا البحث في ثلاث امور الاول ان اقامة وايجابه اما الاخير فلهذا ذكره المصنف
ولا الشارح وسند ذكره في صلاة الله تعالى ولما كان الاذان اعم من كل صلاة فهو دافعه عن ذكر اذان الكراهية في مواضع في تفسيره
لأنه شرط في ذكره وتصفه ولما لا يلهى به من هذا القول وكيفية وقدم ذكره في الحديث ووقته وسبيل ذكره وتخلله وسبيل
ذكره وقد ذكر اقسامه وسند ذكره ان شاء الله تعالى وقد ذكره في مواضع من يتولى هذا الفعل وسبيل ذكره نبذنا من احواله
ونقمه ان شاء الله تعالى فانما عرفت هذا فاعلموا في اختلافه في الاذان هل هوسنة او واجب لمن كفاية او عين فقال ابن
المنذر انه فرض في حق الجماعة في الحضر السفر قال مالك يجب في مسجد الجماعة وقال عطاء وعجاء هذا لصحة صلاة بني اذان وهو
قول الاوزاعي وقال ابو حنيفة هو فرض في الجماعة وقال ابو حنيفة هو فرض في الجماعة وقال ابو حنيفة هو فرض في الجماعة وقال ابو حنيفة هو فرض في الجماعة
صلاة واختلفوا في صحة الصلاة بدونها قال ابو حنيفة هو فرض في الجماعة وليس شرط في صحة الصلاة ومن كمال
من معنى الحديث وذكره في الصلاة كذا في النهاية واما احكامها فافترقوا في هل قولان الاول انه سنة موكدة وشأنه الاقامة وعليه
المقرون والشرح وقيل في النهاية من لفظة انه قول عامة شيئا وقال المشرب في في مواضع الفرائض الا ان كان الاذان ليس بواجب
وقد كونه في قول الشافعي وهو هو والعلامة الثاني انه واجب اليه مال بعض اصحابنا واستدل بامر عن علي بن ابي اهل
قربة في ترك الاذان لقائهم في الصلاة واحدة من غير ضرورة وتجب عليه طائفة من تركه الواجب كترك الصلاة وآلية
جميع من الحكم في فتح القدر بحيث قال قد يقال عدم الزلزلة من دليل الوجوب فيبقى وجوب الاذان لذلك ولا يظهر كونه على التقديرين
فلا يراى اهل بلدة لا اجتماع على تركه في غيرهم ولا يرضوا او لا يرضوا في بلدة عن اهل بلدة عن اهل بلدة عن اهل بلدة عن اهل بلدة
صلاة الظاهر في الحضر الاذان طاعة اقامة الخطا والسنة وانما هذا وان كان لا يستلزم وجوبه لحاج ان يكون الاثر
لتركها ما يفيكون الواجب ان لا يتركها معا ولكن يجب على من لا يوجب له الاذان ان لا يتركها من اذنه من دليل انتهى كلامه
واجاب عنه في الجواب ان المعارضة للفرقة بعد ما ذكرنا من ان الاذان سنة بعد ان كان الواجب من اهل بلدة كانت دليل السنة في
الوجوب كالحرج به في فتح القدر وايضا في باب الاعتكاف والظاهر كونه على الكفاية بمعنى انه اذا فعله قبل سقطت طائفة عن اهلها
لا بمعنى انه اذا كان واحدا من اهل بلدة سقطت عن سائر الناس من غير اهل بلدة وكذا في كفاية بلغة في المتن
ذكرنا ان كان سنة في حق كل واحد ليس كذلك اذا كان الحي كغيره لا يستلزم له الاثر على تركه فقل عن ان حفيضة
وابن يوسف لا يصح فانه لا يدل على كونه واجبا بل لا أثر له في بيان الواجب السنة فلو كان صحيحا انه ياتر في طائفة السنة
الموكدة وتعمل الاثر مقول في شكك في بعضه فمضى من بعض انتهى وفي غاية البيان القولان متعاربان لان السنة للملكية
في حق الواجب في حق الحق الاثر لشارحها انتهى قال المفسر في هذا بيان محل الاذان في محلها في الجماعة فلا ذلك لغيرها
بالذكرة فاعلمه صاحب الهداية وتسلطنا في حالة الحضر السفر والاداء القضاء قال في مواهب الرحمن في قوله
الاداء قضاء سفر وحضر انتهى والمراد بالفرق في فرض الرجال لا انها ليست بواجبة للنساء في مواهب الرحمن في الاذان
مكره للنساء اتفاقا فالواضح في الاقامة انتهى وفي البداية ليس على النساء اذان واقامة وان صلبن بجماعة وبه قال
اسم ابو ثور من التابعين والشافعي في ثلاثة احوال احوالها ما نصه في الاقامة يستحب لمن الاقامة دون الاذان الثاني
انه اذا كان الاقامة والثالث انها استحبان وفي شرح الوجوب لا يختص هذا الخلاف في ما اذا صلح جماعة او وحدها

فحسبني وقتها من هوسنة للفرائض الخمس للجمعة وليس بسنة في النوافل فقولوا في وقتها احذروا من الأذان قبل الوقت وبعد الوقت
كاجل الأذان وما أذا الأذان بعد الوقت للقضاء فهو مسنون أيضا

قال حسبنا هذا ما سوي الفرائض فلا اذان للوتر ولا للصلاة الاستسقاء ولا لصلوة الجماعة ولا للأذان في السنة
الرواتب لأنها اتباع للفرائض والوتر ان كان واجبا عندك لكنه يؤدي في وقت لهشأ فاكفي بإذنه لأن الأذان لهما كما ذكره
الولي كذا في الجمع وقد ذكرنا ذلك في ظاهرها وتواترت الأذان في صلوة الكسوف والخسوف والأذان في الصلاة
وغيرها ولو ينقل في شيء من ذلك اذان ولا إقامة بل قد ورد في رواية ابن جابر وغيره عن جابر قال صليت مع رسول الله
صل الله عليه وعلى آله وسلم غير مرة ولا مرتين الصلوات بالاذنان ولا إقامة قال للترمذي هذا حديث حسن صحيح وعمل
عليه عند أهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم ان لا يؤذن لصلوة الصلوات ولا شيء من
النوافل انتهى وقد وقع في رواية مسلم عن جابر بن عبد الله الا انصارى ان الاذان لصلوة يومه الفطرين يخرج الا مامر ولا يصلي يخرج
ولا إقامة ولا تلاوة ولا شيء الا مامر ومنه في رواية قال النووي في شرح صحيح مسلم هذا بظاهره مخالفت لقول اصحابنا وغيرهم ان
يستحب ان يقال لصلوة جامعة فينادى على من المدا والاذنان ولا إقامة ولا تلاوة في معناها ولا شيء من ذلك انتهى وقال ^{بعض}
في شرح الهداية قال النووي في المذهب ينادى للصلاة والكسوف والاستسقاء والأذان في الصلاة جامعة ولا يستحب
ذلك لصلوة الجماعة على اصح الوجهين عند مرويه قطع للماصل والمغوي وقطع النذران باستحبابه والمذهب الاول
عندنا انتهى وتستدل به في ذلك ما رواه ابو داود عن عائشة قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فامر رسول الله رجلا فنادى ان الصلاة جامعة وشبهه روى عن جابر عن عبد الله بن عمر بن
العاص قال انكسفت لاني اظاهر الحمد يشان ذلك قبل اجتماع الناس وليس فيه انه كان بعد اجتماعهم حتى يكون في ذلك
بما رواه في الإقامة التي بعدها الفرض قال الشافعي في الام لا اذان للكسوف ولا للصلاة ولا لصلوة غير مكتوبة وان امر
الامام من يخرج بالصلوة جامعة اجبت ذلك فان الزهرى كان يقول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأم المؤمنين
في صلوة الصلوات جامعة انتهى قلت اصحابنا قد صرحوا من اخبروا انه لا يسكن الاذان في غير الفرائض
فكان الاقامة والظاهر ان لو نادى المؤمنين بالصلوة جامعة ونحوها لاحضار الناس كان حسانا لا قد صرح اصحابنا
المتأخرون باستحسان التوثيب بين الاذنين مع عدم كونه في الصلوات الاول كاسيا في تحفيقه فلا تحسنان ههنا مع وجود
الخبرين الذي يكون بالطريق الاول والسبب في ذلك ظهور النكاس في الناس عن هذه الصلوات خصوصا صلوة
الكسوف ونحوها **قوله** هوسنة للفرائض الخمس الجمعة اشاد بها الى ان قوله الفرائض شامل للجمعة ايضا كما
بهذه الله عليه **قوله** وليس بسنة في النوافل أراد بالنوافل ما سوى الفرائض فان كل ما داء الفرائض فافله اي زائفة
عليها **قوله** فقولها احذروا من الأذان قبل الوقت فانه لا يجوز عندنا خلافا للشافعي وابي يوسف كاسيا في
قوله وبعد الوقت كاجل الأذان فانه بعد لئلا كان الاذان مسنونا في الواجب في وقته وقد فات بقوت الوقت
قوله فاما الاذان بعد الوقت للقضاء فهو مسنون ايضا وذلك لتواتر الاخبار فيه فقد روى عن جابر عن عبد الله بن عمر
وعنه عن ابن قتادة قال سماع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقال بعض القوم لو عرفت بيتا رسول
قال يا خات ان تمام من الصلوة قال بل لا اذنا فقط كما مضى واستدل بالاذن ظم من الى راحلة قلبت عينا وانه مسنون

وكبره واشكركم في وقت القضاء ولا يفرقونه بعد ثلث الأذان لأنه ليس للأذان بل للقضاء في وقته قال عليه الصلاة والسلام
من تأخر صلاته ونسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها وتعد في يوسف الشافعي بخبر العجفي النص لا الأخير من الليل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال لعجابه الشمس فقال يا بلال إن صلاتك قال أليق على نومة مثلهما قط قال إن الله
ضاني قد قبض روحكم حين تملكون ورحل حين تمشون يا بلال إن صلاتك في الصلاة وية قال الشافعي في القدرين واسم وقال الشافعي في الجذان
لا يؤذن للقضاء وهو قول مالك ذكره القسطلاني وأخذ النووي بالأول لثبوت أحاديث فيه فأمره أنه يستثنى من هذا
الحكم قضاء الصلاة في المسجد لأن فيه فتوئشا وتقليطا قال في فتح القفار هذا إذا قضى منفرحا أما إذا كان في المسجد فلا إذان لها
قال في العجبي من يأتى للحوائج إن سنة القضاء في البيوت ودون المساجد فإنه فيه فتوئشا وإذا كان في المنصر حواريان أو ثلاثة أو أكثر
في المسجد فإنه من الظاهر أن التكاسل في إخراج الصلاة عن وقتها فالواجب لا تخفاء فالإذان للفتنة الأولى بالمتعم ومن خرج بان
الصلاة لا تقضى في المسجد إلا إذا كان في وقتها قال لا تقضى الفتنة في المسجد لأن التسليم معصية فلا يظن بها انتهى كلامه
وقال القسطلاني في حاشية الدلائل المختارة هذا إذا كان في المسجد أو كان في جماعة أما إذا كان منفرحا يؤذن بقدر ما يسمع نفسه
فلا انتهى وقتي في الفلاح في مكان الفتنة لا محرما فلا إذان في المسجد لا يكفي ولا قضاء الصلاة لا يفعله عليه الصلاة والسلام
ليلته انتهى من الشافعي وهو التخصيص بل إن القضاء لو كان محرما يؤذن فيه وإن كان في المسجد يخص من فإنه الصلاة
لكن كأيهم كثيرا في المسجد لا يشوش فيه عن عمره من الناس إنما إذا الركن كذلك فلا يؤذن له في المسجد نحوه التثنية
والجانب يؤذن لنفسه بحيث لا يسمع من سواه قوله ولا يرد الخ تنزيلا شك أن قول المصنف في وقته مضرة فإنه قد
صار في الأذان للقضاء أحيانا سنون وظاهرات الوقت الذي يقضى فيه تلك الصلاة ليس قائلها بتحرير صدره وودعه أن
مؤاده ليس وقت الأذان فحسب بل وقت ذلك الفرض الذي يؤديه إذا كان وقتها والوقت الذي يقضى فيه الصلاة وإن لم
يكن وقتها كما أنه أكثر وقت للقضاء البتة فقلد أن إذان قد تطلق في وقت ليس للأذان إلا للأداء فهو في وقته قوله
قال علي الصلاة والسلام هذا استدل الزمان الذي يؤدي فيه القضاء وقت القضاء قوله من تأخر صلاته ونسيها
فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها هذا الحديث مردى بالفاظ مختلفة المبني على مقاربة المعنى في الكتب الستة وغيره واستدل
في باب قضاء الفتواتين شأن الله ضال لكن ليس فيه فإن ذلك وقتها فخصر عند الدار فطفي واليه في بسند ضعيف من حديث
أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا ذكرها قوله وعند أبي يوسف الخ استدلوا بأمره أصحاب الصحاح عن سالم بن عبد الله
ابن عمر بن الخطاب عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الأذان يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن
أمرمكم ثم قال ابن عمر وكان رجلا أعشى كان ينادي حتى يقول لما أصبحت أصبحت فخرج هذا الحديث جوابا لأن العجفي قبل وقته قال
القسطلاني في أن شاد الساري شرح صحيح البخاري في هذا الحديث مشروعية الأذان قبل الوقت في الجميع وقيل يكفي به حين الأذان
بجاء الخبر لا ذهب إلى أن الأذان في كل وقت من الليل والشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم يرون في الشافعي ما قلده من عمر بن الخطاب أنه قال فجاءوا الأذان
بالصبح بدين المديح وخرج العائذ في صحيح أبي هريرة أن وقت من أول ضمة الليل إلى آخر صلاة نداء الناس من هربا فخرجوا
الوقت أحب لها وقد ألهو محمد بن يوسف وابن حبيب من المالكية لكن على هذا الشكل قول القاسم بن محمد المردي عند البخاري
في الصيام لم يكن بين أخيهما أي إذان بل لا إذان ابن عمر مكنوم إلا أن يرقى ذوا ينزل ذوا وهو مردى عند الناس من قوله
في حديثه عن عائشة وهو يقول كن من هربا ولا يقيلا لالأذان بل لا يؤذن بليل ومن فرأى السبيل في شرح المنهاج وحكم

تصريحه على القاضي حسين وقطع ما ينضم من هو ان الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر هو وقت الفجر وهو ما قال في ذلك ما ليس قبل
 اصبحت كالشهر من عنى لما كثر من السدس والخبير من الليل وتقل الماورى في انه يؤذن لما انما صليت لعشاء انتهى كلامه
 الفسطان ان يقول الذي يظن بالبال هو ان قول ابي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى في هذا احمد دايدة ورواية بوجوه القول
 ان كان انما شرع لا صلاة الصلوة واخبارا ميان وقته كما يشترط اليه ما جرى في احاديث بله كما ان ابن الصبا كان يصلي
 لصلوة فشا وروى ابو ما قال ان ابن راى انما صلا في المساء فلا يصح الا ان كان قبل وقت الصلوة الثاني ان كان ان
 انما شرع لا صلاة في وقتية على الوقت تشويش بهم وتقليطه فكان الحق بالمتبع الثاني ان اكره الناس يكونون ثمانين
 في نصف الليل وبعد فلا يكون الا في ان قبل الفجر فان في الرابع عشر من الليل او يمسند عن ابن ذر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم بلال انك تؤذن اذا كان الفجر ساطعا وليس لك اصبح انما اصبح هكذا معناه الثاني من روى بودا وروى
 عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن حتى يسلمين لك الفجر هكذا وسد عرضا السادس
 ما جرى ابو داود في سنة والصلوات في شرح معاني الآثار عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وحلى له وسلمان بن سعيد في ادى ان الصلوات قد امرت بصلل لراة فرجع فنادى لا ان الصلوات قد امرت واما
 قول القارئ في جامع الحديث هذا الحديث محض لا يمكن ان لا يخطئ الحديث فلو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلى له وسلمان
 بلالا يؤذن بليل فاما امره في ما يستقبل فقال ان بلالا يؤذن بليل ولوانه امره اعادة حادثة فلو كان قبل طلوع الفجر يقول ان
 بلالا يؤذن بليل انتهى فلو لم يرد ان بلال قبل الفجر انما كان في شهر رمضان خالصة لربيع الفجر في شهر رمضان فلو كان
 هذا الحديث عن ضعف كذا ظهر من ملاحظة حاله وانه قال بودا وروى في الاحكام من سلمة عن ابي يوب والقول بانه انما اخبر
 طائفا من عادة بلال في ذلك قبل الصبح من بين جملة النصيب من رمضان كذا في بعض الاشياء منتقبة با ذكره في بعض الذين
 النوى في شرح صحيح مسلم من ان كان لا يدل على ذلك الحديث قال في شرح صحيح مسلم حديثه عن قول عائشة كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي تلك عشرة ركعة يصلي ثمان ركعات فربو في ركعة ركعتين جالساً الحديث هذا الحديث اخبر به
 كذا في واحد من احكامه القاضي عياض من هذا ما قال باسناد كثرين بذلك لو ترجعوا الى اسنادهم ولا تنكروا وانكروا بالاثبات
 الصواب ان هذا الخبر لا يثبت فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلى له وسلمان بن سعيد لو ترجعوا الى اسنادهم ولا تنكروا وانكروا بالاثبات
 جواز النقل جالساً لربو اطلب عليه بل فعله مرة او مرتين كما لا يخفى قوله كان يصلي فان التثنية لا تدل على الحقيقة بل على التخييل
 هو ان لفظه كان لا يثبت منه الدوام والذكر وانما هو فعل ماض يدل على وقوع الفعل مرة فان دل على دليل على التكرار
 على به ولا خلاف في تنقيصه بوضوح وقد قالت عائشة كانت تكتب له طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلى له وسلمان بن سعيد
 انه لم يجبه بعد ما سمعت عائشة اذ حجة واحدة وهي حجة الدوام انتهى كلامه في قوله لربو ايته مسدود فوجه لا يثبت احكامه بلال قال
 نداء بلال من سمعه فانه يؤذن او قال يتلوا في ربيع قائمك ويوقف تأمرك فان انما ظهر من الحديث ان انما كان في رمضان فقط
 قلت بعد فظهر من هذا الرواية جوابا لخرابها وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلى له وسلمان بن سعيد لو ترجعوا الى اسنادهم ولا تنكروا وانكروا بالاثبات
 لربك لصلوة الفجر بل لا يصح الثاني والثالث وانما ظاهر الحديث ان بلالا يؤذن في وقت الصلوة الفجر قبل الوقت وفيه جوابا لخرابها
 ذكره الطحاوي وهو انما يستعمل ان بلالا يؤذن في وقت يرى ان الفجر قد طلع ولا يتحقق ذلك اضعفت بصريح الحديث على ذلك الحديث
 بهذين في هذا وقال انما يشترط لغيره من كثر من سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن ابي اشر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلى له وسلمان

ولا يثبت فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلى له وسلمان بن سعيد

ولا خلاف في مثل ما يشيخ خلافا للشافعي

وقد يقال يعلم من كلام حديث المذکور ان هذه الزيادة ثبتت في الأذان بحكم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
ان ما ذكره في قول الموطأ قال يفتي عن عمر بن المؤذن جاءه يؤذنه بالصلاة فوجدناه تأثقال الصلوة خير من النور فوافقه
ان يجعلها في الظل ما يصح فهذا بعيد ان يذهب من زيادات عمر بن المؤذن في جوابه من وجهين ذكرهما الطبري في شرح المشكوة
الأول يحتمل ان يكون من شرط الموافقة وترجى على الثاني في شرحه بان الظاهر ان هذا كان في زمان خلافة عمر هو
يناقض لموافقة شيخه من وصوله إليه سابقا أما احتمال ان عمر لم يلقه بحديث ابن عمر في السابق فامر بالزيادة خوفا
اجتهاده في النص على حادثة كما وقع له في ذات عرق واستعماله انما كان بطنه فرنسية فلما سمعه في هذه الحال تنكر فامر به فخرج وقد
لزمه ان كان ستره وكافه من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبعد ما انته الثاني وهو الذي ايداه الثاني يحتمل
الظاهر ان المذکور ان المؤذن جاء عمر فوجدناه تأثقال الصلوة خير من النور فوافقه ان يجعلها في الظل وليس هذا ابتداء
بل سنة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما يدل عليه حديث ابن عمر في فكان عمر كره استعمال الصلوة
خير من النور في غير ما شرع فيه فوافقه على المؤذن وقال لا تجعلها في ذات عرق وفي الاستدلال شارح الموطأ
لان عبد الله بن النضر في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال جعل هذا تلا ما يصح لا يهتأ كان كره ان يكون ذلك ما انفجر عند باب
الاسير كما احسن الامور وانما احسن على هذا التاويل وان كان الظاهر من الخبر خلافا لا في قول المؤذن في صلوة الصلوة
خير من النور ما شرع عند العلماء والامة من ان يظن امره انه جهل ما من رسول الله وامره مؤذنيه بالمدينة بل لا
ويكفي انما يحذر في دفعه فحفظ في تأذين بلال وتأذين ابن عمر وقامته في تأذين قال لا تأذين في فتح لفافه في فتح لفافه
ذكره استاذ في المهر ان كان النور مشاركا للصلوة في اصل الخيرية لا نه فلا يكون عبادة كما كان وسيلة الى تحصيل
طاعة وتلك محسية وان كان النور راحة في الدنيا والنور راحة في الآخرة فتكون الراحة في الآخرة افضل استعمل
افاد هذا ان الخبر في هذا استعمله بنو النور وقال الشافعي في الاستدلال في اختلاف نقطت
الجملة الذي من هذا قد كبر في الراجح على الخبر في المردى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حيان في حديثه ومما جرح
بان كون الحديث خبرا من ابيات يقتضي عدم تفضيل الخبر في الممان وكون الممان خيرا من الحيات يقتضي العكس فكيف يصح
وتحتمل دفع على ما ذكره الحافظ السبكي في بعض فقراته ان الخبر قد يستعمل مخففا خبرا سر تفضيل فلا بد له من المفضل عليه
فالتيسر مذکور في الحديث في الخبر فلهذا ليس سر تفضيل بل يقتضي مقابل للشر فيكون المعنى حيان في نفسه كخبره لكونه حيان
في نفسه كمالك وهذا معنى صحيح ولا يذو تفضيل كما نهى على آخره فاحفظ هذا التحقيق فسيقتك في كثير من المواضع
قال ولا تامة مثله هو في الاصل مصدر فرس يما هذه الكلمات التي يلقبها الصلوة بما قاله القمستاني وليس احاد
بالشافية متكلمة في خبر الاحوال فانك ستطلع على وجوه الفرق بينه ما ان شاء الله تعالى ولا شافية في الاحوال بل في ذلك
فان منها وضع الاصابع على الذنوب وقدرت ان لا وضع ولا تامة ذلك الخبر فيهما القول على المشايخ في الكلمات فكيف بها
من الترتيب وكما سنشئ من قول خلافا للشافعي اعلموا انهم اختلفوا في ان الاقامة هل هي فرادى فرادى ام مشتركة
الشافعي اجاب ان كل كلمة من كل اقامه فرادى فرادى لا اقامة للصلوة وذهب مالك الى ان قد قلت للصلوة ايضا اقام
قد جهل بوجوه من تبعه الى انما شئ شئ وهو قول ابن مسعود وعلم اصحابها وجهه عن لتابعين الصحابة ذكره

مطلب
تحقيق خبره
حان خبره
وفي خبره

فان عند الاقامة فليقلل الاذان قامة لصلاة مرتين لكن يجد فيها ويقول بعد الاذان كما قامة لصلاة مرتين ولا يكرر فيها
 ان امرؤ لا يقولون على الاذان وما من السبل بل على الصلاة قال الجاهل من الاصل فقال يا رسول الله اني لما رجعت من
 راييت من امناءك دايبت بجلا كان عليه ثوبان خضريان فقلت على الجهد فاذن فرددت فقلت يا رسول الله اني لما رجعت
 قد قامة للصلاة الحمد في ردي الطحاوي في شرح معاني الآثار من ثوبان وعني في حديثه وعني سلمة بن الاكوع ان امرؤ كان
 يقبض من شئ شئ وعني بجهد قال الاقامة مرة مرة انما هو شئ مستحق الامراء فاجاب بجهد ان الاذان الحمد وان كان
 هو والشمسية وروي اليه في عن الحسن قال وال من لفصل الاقامة معاوية بن ربي سفيان وروي بوحيفة كافي مستند للحواشي
 عن خطبة من روي عن ابي بريدة عن ابي بن وجلا من الاذان وما من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فراه حزينا وكان
 الرجل اعطاهما جميع اليه فاطن حزينا لما رأى من حزن رسول الله وركب طعامه ودخل مسجد فضله فيهما هو كان له نفس
 فانه اذ في النوم فقال هل علمت ما حزن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا قال هو هذا النافوس فانه قد رآه يا امر
 بالا يكون من علمه الاذان الله اكبر الله اكبر من علمه الاقامة مثل ذلك قال في آخره قد قامة للصلاة قد قامة
 الله اكبر الله اكبر الاذان الله اكبر الله اكبر من علمه الاقامة مثل ذلك قال في آخره قد قامة للصلاة قد قامة
 شئ في قامة بنو اسية فاذن والاقامة وعني براهيل قال كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان في ليل الملوكة فجعلوها واحد
 للسرعة اذا خرجوا انتهى فهدى الاخبار ولا يخلو المتواقة للفظا مرة قد علمت على تشبيه الاذان والاقامة كتبهما وان هذا قال البعض في
 البناء في الاذان كحديث كحل بن عبد الله بن زيد وشاهد لحديث الصباية وستره اذ الشافعي محمود على الجمع بين الكلمتين
 في الاقامة والتفريق في الاذان وعلى الاثنان قول بحيث لا ينقطع الصوت انتهى وفي المواهب اللدنية كان لرسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم اربعة مؤذنين بلال وعمر بن ابي بكر وسعد القرظ وابو جندب وسيدهم من كان يجمع الاذان ويشير الاقامة
 وبلا لا يجمع ويغرد الاقامة فاخذ الشافعي باقامة بلال واهل مكة اخذوا باذان ابن محمد ورواية الاقامة بلال واخذ بوحيفة
 واهل العراق باذان بلال واقامة سفيان وعني براهيل واخذ اهل المدينة باذان بلال واقامة وسعد القرظ واهل الشام
 احاد في التنكير وتشبيه لفظ الاقامة انتهى المختصان في شرح حال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الله تعالى
 قوله فان عند الاقامة فليقلل الاذان قامة لصلاة مرتين وهو يصير الفا جمع فرد على غير القياس كانه جمع فرد ان قال البعض
 وغيره قال لكن يجد فيها قامة من باب ضمير ضمير قال في الزهد قال وبقول بعد الاذان كما قامة للصلاة مرتين كذا في
 بين الاذان والاقامة من تبيين الاول الحمد الاصلاح لما روي عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 قال اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاحد الحمد الثاني ان يقول بعد الاذان الاقامة قد قامة لصلاة مرتين وقد سبق
 تحقيقه وتبينها وجوه اخرى كثيرة للفردية قال ولا يكرر فيها الاقامة به ههنا ما يكون غير الفاظ الاذان والاقامة كما صرحوا
 به انه لا يكرر فيها وان كان من سلاطه واستتمت عاطس ورجل على العطس والسلاطه ان يكرر ثمانية كذا في البحر وقية في فتح القد
 لا يرد السلاطه وقية خلاف والجميع ما عدا روي عن سفيان بن عيينة في حديثه ولا يكرهه في القية وكذا في السلاطه والمصطلح والقار
 والخطيب اجمعوا على ان المنعوط لا يكرهه المرد في الحال ولا يكرهه الا في السلاطه امر جلال من في العلم اذا كان بمنزلة انتهى
 وفي الخلاصة ان تكرار بكرا لا يكرهه الا مستقبل انتهى في فتاوى قاضي خان لا ينبغي المؤذن ان يتكلم في الاذان والاقامة
 او شئ لانه تشبيه بالصلاة فان تكلم بكرا لا يكرهه الا مستقبل انتهى وفي النهاية يكره له ان يتكلم في اذانه واقامة

وقال له ابن عباس عن شرح الجماعة الصغرى لما مضى من هذا قال أبو يوسف ذلك في إيراد زمانه كما هو كاف ما مشغولين في صلاة الرعية
 فاستحسنه بأداة الإحالة في حقه ورواه كذلك إيراد زمانه كما هو كاف ما مشغولين في صلاة الرعية
 حتى لا يحرر الصلاة من بعض الأحاديث وهو ما روي في الصحاح أن لا يكون يؤذن ثم يأتي رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم على بابك المحرم فيؤذن بالصلاة الصغرى فيؤذن في رواية ما لا شك المؤذن أن عمر يؤذن به بالصلاة في الصبح
 فقال الصلوة تغني عن النور والمحدث وهذا من صرح في جواز الصلاة بعد الصلاة الثانية ولا يلزم وهو المسمى بالتثويب
القول الثالث قول المتأخرين وهو أنه يحسن لكل واحد من الناس في كل الصلوات لظهور التوفيق في جميع الصلوات
 قال في النهاية هذا الحديث بعد الحديث الثاني بالتثويب لا يحل أن لا يكون الصلوة خير من النور في الفجر خاصة وأما علماء
 الكوفة في الصلاة في الفجر خاصة مع هذا لا يرون أن أحدا من الصلوات مع بقاها ولا يرون أن يتركها
 المتأخرين مع استئذان الصلوات الصغرى من غير صلاة التثويب فيها كالحجج به في النهاية في التلخيص والآراء جدي القدم
 وابن مفلح وآياس فلهذا وغيره وقال في الفجر لا يؤخذ في الفجر ولا يستثنى من يثوب ويحسب وأما من حله في التلخيص فإنه
 مخالف لكل في كل أحباب عنه الشيخ اسمعيل في شرح الدرر بأنه ليس كذلك لما مر من النهاية من استئذان المغرب في التثويب
 قال ابن عابد بن في الفجر قلت قد يقال أن الذي يثوب عليه في صلاة التثويب من يثوب بذلك إلا أن قد عشرين أية في يثوب
 ما التثويب في المغرب بلا فاصل فالحال أن لا ينافى مع عليه في صلاة التثويب الذي من فيه لم يثبت في الصلاة
 الأولى ولما استحسنه المتأخرون التواني في الصلوات كلها بالتثويب ليكن في الصلاة وتمايزان هذا كما مر في المغرب فأنكره
 الجليلي من أن لا يكون الصلاة فلهذا ما مر جوابه فيكون التثويب فيه لتوفيق على ما كان عليه في الصلاة ما قوله لو ثوب أه
 في الصلاة المقصود هو استحسانه ولو ثبتت لما انفصل التثويب فلو تكره أحد في ذلك فقد يقال كيف تحسنه التثويب مع أنه يمكن
 في الصلاة الأولى أن يكون بدعة من الصلاة الثانية لا يمكن في شيء واحد فثوبه من حديث كل بدعة ضلالة إجماع
 مخصوص ببعض كالحجج به في الحديث فأنما على خمسة أقسام مباحة كالتمسيع في الماء والمشراب ونحوه ومكرهة كونه في الصلاة
 ونحوه كمدحها بقدرية ونحوه من القرآن والحدائق والحدائق في
 الجرح والتعديل ويندبه كالتزاحم في جميع المحافل للاستكمال فلهذا لا تقبل بذلك وجه الله تعالى والآراء في القول
 عمر رضي الله عنه فثبت له بعض منها محل الولادة المروج في زماننا كما ذكره السيوطي في كتابه حسن المقصد في عمل الأولاد
 وهذا التقسيم المذكور في كتابه المقادير لابن عبد السلام وقوله عنه النووي في تفتيحه كإسراء واللغات إذا عرفت
 هذا فتقول التثويب أيضا من البدع المندوبة ولا أصل في الشرع ووجه وجهه في الأصول فلو يكن مخالفًا للقواعد الشرعية
 حتى يكون بدعة فاضلة ففرغ في الفجر فقط بالتثويب بعد الإذان على الصحيح كذكره في غاية وقدر في رواية
 الحسن بن عبيد بن يثوب وهو قائل أن لا يكون يؤذن ثم يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بابك المحرم فيؤذن بالصلاة
 بعد الإذان ساعة في يثوب وبه تأخذ وإن صلواتكم في الفجر بعد التثويب به لا بأس به انتهى في الفتية
 عن المستطاع لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجماعة حان وقت الصلوة سوى المؤذن أن لا يستغنى
 نفسه انتهى قال ابن عابد بن هذا إجماع بالتمسيع في الماء والمشراب ونحوه على قول ابن يوسف انتهى

نفس ان تعريب هو لا اعلام بيد الامام المروم و جيلان بنما الا في المغرب

فوله التثويب. انما يطلقه انما يصح للتثويب باللفظ دون لفظ بل تثويب اهل كل بلدة باحد قولها بالفتح وقوله قامت او الصلوة الصلوة لا تلبا لفة في الاعلام وانما يحصل باحد قولها كذا في البحر الرائق وقوله النهاية بالجزرية الاصل في التثويب ان يحث الرجل مسترخيا في بيته ليرى ويشتم في الدعاء تثويبا لذلك وكل ادعاء مثوب وقيل انما سمي تثويبا من تبايئ يثوب اذا اوجع فهو يوجع الى الامر بالمبادرة الى الصلوة انتهى **قال** ويجلس بينهما ليس المراد ان يجلوس بل الفصل بينهما الاذان والاقامة وليرى كم مقدار وقدر على التحسن على في حقيقته ان يركب في النفس مقدار عشرين اية في الاذان مقدار اربع ركعات يقر في كل ركعة مقدار عشرين ايات وفي العصر مقدار ركعتين يقر في كل ركعة عشرين اية والشارح ان الظاهر في هذا المعنى هذا ليس بقدر بل ان يفيق في ان يؤخر الاقامة مقدارا يحضر القوم مع مراعاة الوقت السعيا انتهى **وقال** البحر يجلس بينهما بعد اجتماع الجماعة من غير ان يوافق في المؤذن في اداء الصلاة فان راها رجعا فقام ولا ينظر ههنا واعلم الله اعلمه ليرى في ظاهر الرواية مقدار الجلوس في غير مضطرب انتهى وفي القنية عن شرب الكمية المكي لا ينظر في المؤذن والامام لو اجمعا بينهما بعد اجتماع اهل الصلاة انتهى وفي الاشباة لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احدهما ان يكون شرا **قال** الحموي في حاشيته قيد ذلك انتظاره له لو طول للمؤذن الاقامة ليلزم لظن انسان في الصلوة ينبغي ان يجوز في قوله وكان في القصة تأمير من بالي اذ لا يثبت تقديره بانتظار المؤذن لان الامام لو اوجع في ركوعه بداخل في المسجد بركعة لما انتظر في ركعة اخرى **والاصل** في هذا الباب ما روي في الترمذي والحاكم من حديث جابر بن سويل الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا يزال لجلوس بين خاتمتك واقامتك وقد ما يفرج الاكل من اكله والشارح من شره والمختصر ان ادخل لفضا حاجته وترى اورد في مسنده عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم يهل فاذا رأى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد خرج اقام الصلوة **قال** الا في المغرب وحده الاحسن ان يجلس استئناسا من قولنا استحسن المتأخر من التثويب في الصلوات كلها وقوله ويجلس بينهما كليهما اختار في عبارته غير ذلك والبرجندى في شرح النفاية والطحاوي في بيان الاحكام المتأخر في الاول فقد مر تحقيقه **قال** الشافعي في كتابه كونه هو قول ابن حنيفة واختلف في صلواته تحقيق المراء على ما في الهداية وحواشيه اهل الوصل بين الاذان والاقامة مكرها نفاقا في جميع الصلوات في المغرب وغيره لما روي من الحديث فينبغي ان يفضل بينهما لكن في باقي الصلوات اهل السنة يفتوا بانها تختلف في المغرب **قال** في تحقيقه لجلوس سنة فيه بل يكفي الفصل فيه بان في سكوت مقدارا تلك ايات تصار واية طويلة او مقدار ذلك خطوات **وقال** ابو يوسف ومحمد بن عيسى في المغرب ايضا جلبة خفيفة بقدر جلوس الخليل بن عطاء بن وهب مقدار ان يتمكن في الارض بحيث يستقر كل عضو مكانه ولا يقع الفصل بالسكينة لوجودها بين كلمات الاذان ايضا ولو كفي ذلك ههنا الكافي في بيان الخطب بين ايضا وجوابه من قبل في الحقيقة هو ان التأخير مكره في المغرب للاحادithe لو اورد في حقيقته في باد في فصل الاحاديث والفتاوى على الخطبة فاسد فان المكان ههنا مختلف وكذا النعمة فان السنة في الاذان ان يرسل **وقال** الاقامة الحمد فيقع الفصل بينهما في سكوت ولا كذا في الخطبة لان مكان الخطبتين واحد وكذا النعمة فلا بد من فصل معتد به وهو بالجلوس فلا يكفي هناك بالسكينة وفي البحر في المخالصة لوفيل للمؤذن كذا لا يكره عنده ولو فصل كما قال لا يكره عندهما بعض من الخلاف في الافضية وتباين نظر بعضهم في السجود المحل للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه وعلم ان تأخير المغرب قد لاء ركعتين مكره او وقد قلنا من القنية

وجاء في الحديث وكبره اتمته وقرأها واذان المحجب اقامته ولا تقادح بل هو شئ لانه لا يشرع تكرار اقامته لانها لا تلازم الاذان فصار
مع ما قد هاهنا الاشارة في شرح باب قضاء الغفوات من صلاة الله تعالى في كل حال يرفع صوته باذان الفاشية قال في المحرر يعني انه لو كان
القضاء بالجماعة يرفع وان كان منفردا فان كان في الصلاة يرفع ايضا للترغيب لوارف في رفع صوته يؤذن لا يصح مدعى صوت
المؤذن بل يرفع ولا يحد الا تشهد له يوم القيمة وان كان في البيت لا يرفع ولما ورد في كراهية اذانتهم في ارفع قال في الزهر العاق وقد
حرمنا تحقيقه فنذكره **قال** في جواز اذان المحدث اني بالاكراهة كما يظهر من المقابل وهذا احد الاقوال في كراهة التكرار في
الترديد في هذا الباب حديثان أحدهما عن علي بن محمد عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهر عن علي بن هريز عن
عن سواد عن عطاء الله عليه وعلى له وسئل قال لا يؤذن الا متوضئ وثانيهما عن يحيى بن موسى عن عبد الله بن وهب عن يونس بن عيسى
عن الزهر عن علي بن هريز عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهر عن علي بن هريز عن علي بن هريز عن
وهو ما صح من حديث الوليد بن مسلم والزهر عن يونس عن علي بن هريز عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهر عن علي بن هريز عن
اصل العمل وبه يقول الشافعي في الصحيح من ذلك بعض العمل وبه يقول سفيان وابن المبارك وسهيد بن حنبل **استتم**
قال وكبره اتمته وكبره اتمته لا قامة لترشيعه ولا متصلة بالصلاة حتى اتمته هذا قول فروع الفصل باقامة اذانه وبين صلاته
وهذا يعني علمه ان اذان واقعه ولم يصلح القوم بل يحل بعد هرا في سجدة اخر فهذا ممكن ولا ايمان كان يحل فهذا لا يثبت الاذان
وانه غير شرعي وان كان لم يصل فصل قد جهر من الحديث وفادهم كما هو صريح في الخبرية وتبذكر ان ظاهر الفرق بين الاذان في اقامة
حيث يكون هي لا هو وان استوفى كونه اذكارا لا يجب الطهارة عن الحدث من اذنه فانه لترشيعه ولا قامة ولا متصلة بالصلاة عن يونس
ولا كذلك لان الاذان فاعرف **قال** في ايراد استأذنا من اعادة الاذان في اعرفت من تعلق بكرويه من الطهارة فلا حاجة الى
الاعادة واستأذنا من اعادة الاقامة فلا تكرر ما غير مشروع هذه ولهذا لا تصادق اقامة المحجب ايضا **قال** ذكره في المحجب
واقامته انما ذكره الاقامة نظامه كذا في كراهية اقامة الحديث كراهية اقامة المحجب ايضا الطريق الاخرى وانما اكرهه اذانه مع انه
لا يجب الطهارة عن الحدث الا كبره ايضا الا اذكار التسليم والتهليل ونحوها على ما صرحوا به فلا تكرر ذكره من غير دليل كما في الاذكار
فتشابه فواحق الفرق في كراهية طهارة عن الحدث الا كبره لكن لما كان دونها في التسمية لان القرآن لا يكره الله وهذا ليس كذلك
مكروه كراهية جنبا بخلاف الفرق فانها محرمة للجب وتوجه الفرق بين اذان المحجب والمحدث على ما ذكره في الخبرية هو ان
لا اذان شبهها بالصلاة لانه ليس بصلوة حقيقة ولو كان صلوة لا يجوز مع الحدث في كل صفة والنجاسة فاذا كان مشاهما للصلاة
قلنا كبره مع النجاسة اعتبارا بالجنابة الشبهة ولا يكره مع الحدث في اعتبارا بالجنابة الحقيقة الا اننا اعتبرنا بالجنابة الشبهة في جنابة
ولو فترت في الحديث لانه لو كان كذلك يلزمنا اعتباره بالجنابة بالطريق الاصل لا بما عطل المحدثين **قال** ولا تقادح
بل هو اختلاف عبد الله بن ابي اذان اعادة اذان المحجب بل هي واجبة كبره سبغة فصرح في الظاهرية باستحبابها في تنبيه المحتاجين
الا شبهه بالصلاة اذان المحجب دون اقامته لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كما في الجمعة دون الجماعة وان لم يعد جزءا
الاذان والصلاة استحق وهذا اصح في الاستحباب وفي الخبرية قال محمد بن الحارث الصغيري في المحجب حب الى ان يصلح على
بعد اجزاء وقيل يحتل ان يكون معناه اجزاء الاذان لحصول المقصود وقيل يحتل ان يكون معناه اجزاء الصلوة بقدر اذان
انتهى وصرح فاستحبابه بانه يجب فيه الطهارة عن الحدث الا كبره دون الاصغر فظاهر كراهية ان كراهية اذان المحجب مخبرية
لتره الوجب وان كانت عادة سبغة **اقول** التمثيل اليه هو استحباب الحمد في الذكر في كل صلاة كبره في كل صلاة

مواظبا عليه محسبا لله منطله لاستقباله هذا يقتضي صحة اذان غير المأقل كما يصح في المجنون والمسكران ونحوهما كما يصح في الفاسق والاصي بالمعصية والمراة على المحرم ومنها ان يكون مسلما قال في المحرم ينبغي ان يكون لا سلا في شرط صحة فلا يصح اذان كافر ولا من كان تبعة لمصلحة فلا بد من التمسك بالحق في هذا المقام كما ذكر ابن عابد بن زيد بن بطريق في التوفيق هو ان المقصود الاصل هو ان اذان فلا شرح الاعلام بدخول وقت الصلاة وفساد من شعاع الاعلام في كل بلد من حيث لا يعلم بدخول الوقت وقبول قوله كابر من الاسلام والعقل واللباوع والهدالة وقد تناهوا هذا عن معين الحكماء فاضد المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغا عاقل العاقل بالاقوات مسلما اذ كان يبين بطلان قوله وانظرا ان قوله ذكر اغريه بقوله خبر المراكمة فيقال اذا قصته المؤذن بهذه الصفات يصح اذانه والا فلا يصح من حيث لا يعتد عليه بدخول الوقت وقد تناهوا ايضا قيل هذا الباطنة في الفاسق والمعتق يحكموا في صدقه وكذا به ويحكم به بخلاف المكافر والاصبي والمعتق فانه لا يقبل هذا وما من حيث اقامة الشعاع والنافعة فلا بد من هل البلدة في موضع اذان الكل سوى الصبي الذي لا يفعل لان من سمعه لا يعلم ان من مؤذن بل يظنه بل يجب على كل من صلى المأقل كانه قريب من الرجال وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبهه صوته بصوت المرأة والمراة قد اذان وسمعه السامع يتدبره وكذا المجنون والمعتق والمسكران فانه وجب من الرجال في اذان قائم به الشعاع لانه اذا سمعه غير المراكمة له بعد مؤذنا وكذا المكافر في هذه الاعيان صادرة في شرط الكمال لان المؤذن الكامل هو الذي في قناره الشعاعية ويحصل به الاعلام في هذا اذان الكل فلا بد من اذان في الفاسق في اذان المراكمة في اعادة اذانه في المؤذن الراتب انما هو ضرورة عاقلون بدخول الوقت والحق هو فاسق واصبي عاقل وكافر ولا يباح ادا الا لظهور المقصود وتاسل انتهى كلامه ومنها ان يكون عادلا ذكرنا وجب له صاحب الجهر من شرط الكمال حيث قال فاذا ان الجنب والفاسق والمراة جميعا وينبغي ان يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتداع عليه انتهى وقد تسمع المحقق في جعل الفاسق مثل الكافر في صدقته اذانه وفي فتح القدر بل لا كراهة لان استناده لا اعادة اذان الفاعل اذ ان الراكب في المراكمة ولا اعادة ويكره اذان جماعة في اذان الصبي الذي لا يفعل والمراة والجنب والمجنون والمعتق والمسكران لعدم الاعتداع على اذان هؤلاء فلا يلتزم اليهم فربما ينظر الناس لان اذان المعتبر فيؤدي الى تقويت الصلاة والشك في صحة المؤذي واطبقاها في وقت مكره وهذا لا يفتض في الجنب وغايته انه يلزم فقهه في حجة المصنف بكرهه اذان الفاسق ولا يباح اعادة فيه ليقع على وجه السنة انتهى ومنها ان يكون محسبا غير طيب البلاء لاجرة وقد صح اصحابنا المتقدمون وجهي اهل المراكمة اخذ لاجرة على الاذان في اربعة اوتون عن عثمان بن ابي عامر قال قلت لابي اسول الله صلى الله عليه وسلم ما قولك في من قال نيت اما هم وافتد بضعهم واعتل مؤذنا لا يأخذ على الاذان اجرا ثم آية الترمذي عنه قال في من اخر ما عهدك رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاذان وسلموا اعتل مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا ثم ايضا القاضي ابو نعير في حلية الاولياء في ترجمة فضيل بن عياض وهذا قال في الهداية لا يجوز الاستعجال على الاذان والنجح ولا مائة وقيل للقرآن والفقهاء انتهى لكن لما تخرج من اصحابنا جواز اخذ لاجرة في الاذان لظهور التواتر في اموال الدنيا وسئل ابواب وظائف المسلمين كما ذكره العيني في حقه السلوة شرح تحفة الملوحة وشرح الكنز وشرح الهداية وشك في الكافي وجامع الصغائر وفي المحرر بدخل في كونه خيا لا ان لا يأخذ على الاذان اجرا ولا يحمل للامام وكذا المؤذن قالوا فان لم يشاءوا لظهور عرفا حلتهم فجمعوا في الوقت شيئا كان حسنا او طيبا لكان في فتح القدر وهو قول المتقدمين بين ابا القنار الفتوى في ذلك ما تفرغوا به في جواز اخذ لاجرة للمؤذن وكلامه والمعال والفق كصر جوابه في باب الاجازات انتهى خبر من اهتم بان اخذ لاجرة ولا يستحق ثواب

باب

باب

باب

المؤذنين قيسا علمه أن الركبتين على بابا وقامت لصلوة وترجم صاحب الجرح والنهر والمذبح المختار بان في ثلثان الجاهل جهالة موضوعة
 للفرج بخلاف غير المختصب على أحد محل خلا لا جرح على الأذان والامامة ذاتي للمقدمين والمناخون يجوز به وقالوا لغيره
 لا يلزم من جرح الأجر المعلن الضميمة حصول الثواب لاسيما إذا كان بحيث لو كان الأجر لا يؤذن فانه يكون عمله ملذبا وهوليا
 لأنه لم يختصب علمه الله تعالى فهو كهاجره قيس وإذا كان الجاهل المختصب لا يزال له الأجر فهذا لا يلاقي كيف وقد مر
 في علم من الأحاديث لا يقتيد بالمختصب ثم قد يقال ان كان فصله وجه الله تعالى بكنهه لمعانيه لا لادقات ولا اشتغال به يقل
 اكتسابه عما يكتسبه لنفسه وليس له في أخذ الأجر لا لا بد منه الاكتساب عن اقامة هذه الوظيفة ولو كان ذلك لم يأخذ اجرا له
 الثواب لمنه لو كان يكون جمعا بين الصباغتين وهما الأذان والصلوة لعلنا بالثبات انتهى **مسألة** شقي روي في أثر
 والترمذي وابن ماجه عن عدي بن ثابت عن ابي عبد الله الصادق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس اذكروا الله
 العجوة ذنت فاداء بالان في غير هذا قال رسول الله ان احصوا اعداء من ذنن فهو يقدره قال شاة وفي الله فحجة الله
 ابا الفتح سر ان الله لما شرع في الأذان وجب على الخوثة ان لا يترجموه فيما اراد من المنافع المباحة قبل ان يقول عليه الصلوة
 والسلام لا يخطب لرجل على خطبة اخيه انتهى في هذا الحديث كراهة الشافعي ويصغر هل العمل في كراهة ان يقبل من الخوثة
 وأما ابو حنيفة فقال لا يكره ان يقبل من المؤذن ان كان لا يترجمه عبادته مستقلة فلا يجنب ان يتولى كلامها رجل واحد هو قول
 ابن يوسف ومهرج كذا ذكره الطحاوي وترى في شرح معاني الآثار على عبد الله بن زيد انه لما اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه يسلم بالرب يا فضل الله على ما بال فندم عبد الله وكان رجوا ان يكون مؤذنا قائما رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك يسلم
 ان يقبل من عدي ان يسلم منكم وكان يقبل من عبد الله بل وقد يكون العكس فهذا يؤيد قولنا واكملت الاشياء الاول في اسناد عبد الله
 الا فريقي وقد ضعفه احمد بن يحيى بن سعيد الطحان وعبد الله كذا قال الصيغ في شرح الهادي وفي الجاهلي كراهة اقامة غير المؤذن الا
 برضاها ونعيتة وفي الأصل كراهة بأس به عن ابني حنيفة في التمهيد في الجرح والرائق في الخاصة ان ذن رجل واقام اخر باذن له لا بأس من ان
 لم يرضق الاول كراهة وهذا اختيارنا كما مر خواهر اذ اذ وجوب ظاهر الجرح اذ ان لا بأس به مطلقا ويكفي عليه اطلاق الجمع حيث قال
 لا كراهة بأس من غير المؤذن فاما ذكر ابن الملك في شرحه من انه لو حضر ولم يرضح كراهة اقامة في نظر انتهى وفي الظاهر كراهة الا فضل ان
 يكون لمقدمه والمؤذن ولو اذخره جازا انتهى **مسألة** المؤذن هل يكره اقامة في المكان الذي بدأ هافيه فان كان كاهما و
 المؤذن في احد الموضعين انتهى عن ابن يوسف انه يمتها في المكان الذي بدأ هافيه لان هذا احل الأذانين فيعتبر بالآخر والاخر
 يقفه بالمكان الذي بدأ فيه فذكر هذا رتبة اخذ بعض المشايخ وقام بعض الأئمة انتهى في قد قامت لصلوة ويسكت
 ويأخذ بالمشي فذا اخذ مكان لصلوة انها ذكر الشيخ الامام الصفاد وشيخ الاسلام خواهر اذ ان هافيه بالحق وان شاء الله في
 المكان الذي بدأ فيه وان شاء الله انها ذهب ان كان المؤذن غير كاهما والا ما حاضر يمتها في المكان الذي بدأ هافيه كذا في
 الاخرى وفيها في كاهما من ياتي بالتكبير فقال ابو حنيفة بكبر قبل قوله قد قامت هكذا في النوادر وهذا يدل على ان التكبير
 عند جدي على الفلاح وظاهر ما ذكر في الكتاب ابو حنيفة بكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت قال شمس لا يمتها
 الصحيح ما ذكر في النوادر وقال ابو يوسف بنظر بعد فراغ المؤذن في الاقامة فاذا فرغ كبر هذا بيان الا فضل والمخلاف في
 الا فضلية فانه انتهى **مسألة** للمؤذن ان لا يذبح الا يحتاج الى منه كذا في فتح القدير في كراهة الاشياء والنظر في ثواب لا بالنية
 انما الأذان فلا تشترط الصحة والنية وانما في الثواب عليه انتهى في كراهة بعد هذا النقل في شيخ الاسلام العيني في شرح الجرح

في

كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول في الاذان وكان يسمع الاذان قال سمعنا هذا ناسك ولا غار الحارث وصلى الله عليه وسلم قال
 النوى فيه دليل على ان الاذان يمنع الاذان لا يدل على ان الاذان هو الذي في كتاب المسلمين المتناوئ للابانة ان شهد بان الذي
 كان يؤذن ويغير كان مسلما سواء كان الاذان في المصلح في السفر ان قالوا سمعنا يؤذن في المصلح فلا شيء حتى يقولوا هو مؤذن فاذا
 قالوا ذلك فهو مسلما لا غير فاذا قالوا لا يؤذن كان ذلك عادلا فيكون مسلما انتهى قال في المصنف لا يكون ذلك في العيسوية
 وهو طائفة من اليهود ينسبون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيستقلون رسالة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم الى العرب فهذا لا يصدر الاذان
 مسلما او ما هو غير يفتي ان يكون مسلما بنفس الاذان انتهى وذكر مثل الصلاة عبد الرحمن الصفوري في الشافعي في نزعة الجاهل حيث
 قال لو اذن الكافر حركه باسلامه ان لم يكن عيسويا وهو طائفة من اليهود يستقلون الى يمين من يعقوب ليهودي يستقلون ان
 رساله صلى الله عليه وآله وسلم الى العرب فقط فلا يصح الا سلامه الا بعد قد عمور من الله الى كل مملكة انتهى القائل الثالث
 في مواضع شرعية الاذان اعلم ان الاذان شرع في كل فصل للصلاة كما يصلى من احاديث بدوية وهو سنة مؤكدة فلهما على الاصح
 الا شهره ويجب على قول شرعنا ورتب شرعنا الـ مواضع شرعنا انساب ساق فتشرا لحداد الاذان المولى في المصنف
 الاذان فاذا نزل المولى يصلي ولا تامة فلا بد ان يصح في كل صلاة لم يكن المصنف اول خروجه في الدنيا اسراره تعالى كما
 ابو يعلى الموصلي وابن السني في العمود والبلد واليه في شعب الايمان من حديث الحسن بن علي بسند ضعيف كما ذكره المصنف
 الطبري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى الاذان فاذن فلا بد ان يصلي واقره في ذلك البصر عرفت عنه
 ابو الصبيان وذكر في القادي في الفقه عن شرح السنة انه دوى عن عمر بن عبد العزيز ان كان يؤذن في العيني ويغير في البصر وروى
 احمد ابو داود والترمذي في صحيحه عن علي بن رافع قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن فاذن الحسن بن علي حين
 ولادة طائفة ووقع في رواية احمد الحسن مصنف قلت ذكرت في رسالتني خبر الخبر باذان خير البشر ان هذا الحديث دال
 صريح على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم باشر الاذان بنفسه لكن لا للصلاة بل في اذن المولى وتحمل الخلاف بين الخبرين
 اذان الصلاة هل باشر امره او نحن نتوقف في ذلك لان رواية الترمذي وان كنت على ما شرعنا حيث وقع فيها فاذا نزل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقره الحديث لكن قد عرفت ان فيه اختصاصا ولو ما رواية سعيد بن منصور التي
 ظفر بها السيوطي قال هذه رواية لا تقبل المتأويل فهو ليست نصا فانما يصلي الله عليه وآله وسلم اذن للصلاة فانما يحكم
 حاله لا عموره فما يفتي ان يكون حكاية عن اذان الرسول في اذن المولى ونحن نتوقف في مباشرة بطلاق الاذان بل باذان
 الصلاة فذكر بعض العلماء حديثا في المصنف قد مر انه ليس التحويل عند المحجلين في الاذان الذي يؤذن به فاذا نزل
 المولى وايضا لا بد سنة الاذان مطلقا على ما ذكره في السراج الوهاج والذو المختار وقال ابن عابد بن في رواهنا على حديثنا
 عن الصلاة فاذا نزل المولى لم يركبنا وانما هو في جعله انتهى وفيه عندنا نقول القبول في الصلاة وقد نص
 عليه المشافعية لا بد فاذا نزل الشيطان يفر من سماح الاذان ويرد مسامحة من يحيل من صالح قالوا وسئل في معنى جازنة
 ومعنى خلائها انما احصا حيلها فانما سادس حافظ باسمه قال واشرن الذي في على الحافظ فلهذا ما ذكرت ذلك كلب
 فقال فوشعت انك تلقى هذا لرسالك ولكن اذا سمعت صوتا فاذن بالصلاة فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال ان الشيطان اذا دوى بالصلاة وتلى ولم يحاص قال لنوى لم يحاصصا بل الحار لله للضمومة والهادين
 المحجلين اي ضلوا في رواية اخرى وقيل لم يحاصصا شدة العزيمة قالها ابو عبيدة ولا يثبت من جاء بعد الا انتهى

هذا الحديث يدل على ان الاذان شرع في كل فصل للصلاة كما يصلى من احاديث بدوية وهو سنة مؤكدة فلهما على الاصح

في

فانما يجب بلسانه ولو لم يشر في المسجد لا يكون مجباً ولو كان في المسجد ليس عليه ان يجيب باللسان وحاصل ينبغي وجوب
 الاجابة باللسان في جميع جماعاتها مستقيمة انتهى وفي نهج قول المحلوان بوجوب الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم عليه
 وجوب الاذان في اول الوقت وفي المسجد الذي لا يوجب باللسان وجوب الصلوة وما في شهادته المجتبى مع الاذان وانظر الاجابة
 في بيت لا يقبل شهادته يخرج على قوله وقد سأل شيخنا لا يخفى هذا فالجواب انه انتهى قال في مرآة المفاتيح والحمد لله رب العالمين
 المحلوان في كل مكان في زمن السلف من الصلوة جماعة واحدة وعلم تكبيرها كما هو في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
 وسلم وزمن الخلفاء وقد علمت تكبيرها مسكوتاً في ظاهر الرواية الا في رواية عن الامام ورعا في عن ابى يوسف وتسا في ان
 الراجح عند اهل الحديث وجوب الجماعة وانما يوجبونها اتفاقاً في جميع السبع بالقدم ولا جعل الاذان في اول وقت في المسجد
 بل في اقامة الجماعة والاذن في وقتها او تكبيرها في مسجد كل اهل مسكوتاً قال فلذلك قال وجوب الاجابة بالقدم لا يقال يمكن ان جميع
 اهل البيت فلا يلزم من مسكوتها ان لا تقول ان من سجد عليه لمحلوان سبق على انه لا يزال بذلك ثواب الجماعة وانما يكون
 بدعة او مسكوتاً غير صحيح انما لا يكون تكبير الجماعة اذ لا تكن على طاعة الاذن والاصح انه لا يوجب اهل لا يكون بيان فضل الجماعة
 لكن جماعة المسجد افضل لما عرفت هذا في غير ذلك انتهى وفي النهاية يجب الاجابة باللسان على كل طاعة عليه وعلى الامام وسئل عن
 الجماعة بعد من سمع الاذان والاقامة فالجواب قال ابن الهمام هو غرض يخرج من اجابة اللسان اذ يخرج ان يرد به الاجابة
 بالقدم ولا يمكن جواب الاقامة واجبا ولو لم يرد فيه عنهم لانه مستحب انتهى **قول** المحاصل انه ذهب جبر غفلة الاذان
 في الاحاديث للاستقبال ومنه قول المحلوان ومن تبعه من علمنا او قيل الجميع اكثر من علمنا انما صاحب الخلاصة وصحاح
 الخطوط واخصاص وصاحب النهج والبحر والتميز في انما اهل الوجوب وان لا اجابة باللسان واجبة
 وفيه جزمه الياس زادة في شرح النقاية واليه سئل فانه لا صانع الا بالحدوث عن الوجوب للاستقبال وما ذكره في
 في غنية المستفيضة ان قوله عليه الصلوة والسلام في اخر الحديث المتفق عليه صاويل فان من صلى على صلوة الحدوث
 يصلح ان يكون صاويل عن الوجوب لان مثله من الترتيبات يستعمل في التسبيحات غالباً انتهى فتعذر في ان لا يثبت فيه
 الا ان يكون احوالاً للاستقبال وهو كذلك لا اتفاق في ما اعلمه منها كما ان يكون امر الاجابة كذلك ايضا على انه
 يورث في بعض الروايات امر واجبة بلفظ لو او مثل ما يقول المؤذن كما من رواية الشافعيين بقدر ان يكون في اخره مغدير
 فانهم واحفظه فظاهر في ان عليه الصلوة والسلام اذا سمع المؤذن يقولوا مثل ما يقول المؤذن انه لو لم يسمع الاذان
 او بعد الاجابة عليه ويصح انما فيه كالتوضي في شرح المذهب والمحقق في حاشية الجامع الصغير وهو ظاهر عبارات
 اصحابنا وهو المأثور ولو اجاب بالانسية لم يرد من ذكرهم او الظاهر انه لا ينادى بها السنة ولا يخرج من هذه الوجوب
 لئلا يرد الامر بلفظ مثل والله اعلم وتجب لارتجاع عند الشافعية كما في الاذان ويستنبط ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم
 انه سمع من الاذن يقولوا مثل ما يقول حيث لم يقل مثل ما يستمعون كذلك ذكره القرني في شرح الجامع الصغير وقال ابن عبد البر
 هل يجب الترتيب فما سمع من شافعي ينادى على عقادة انه سنة محل تردد كما تردد بعض الشافعية فيسمع الاقامة من خلفي
 يشنها واستوجه بعضهم انه لا يجب في الزيادة كما لو اذني الاذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فيه نظر لانه لا قائل بها
 بخلاف ما نحن فيه فانه مجتهد فيه تامل انتهى **قلت** عبارات اصحابنا تؤي الى ان لا يجيب لارتجاع الا فيقولون يجب على
 من سمع المسنون من الاذان الاجابة وظاهر ان الترتيب عند النيس نسبة بل مكره عند البعض والذي يظهر من

في كتابه

في كتاب الترغيب والترهيب وقال فيه تكملة قالت تارة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين صفات الرجال وصف النساء فقال يا معشر النساء اذا سمعن اذان هذا الحيثي واقامت فقلن كما يقول فان لكن بكل حرف الف الف درجة قال عمر فهذا للنساء يا رسول الله فما للرجال قال ضعفان فيحفظ فان الناس عنه خافون **الوجه الرابع** في اجابة الاقامة فتخرج في فتح القدر يستجاب اجابته ولا تقان على عدمه ويوما وآية ويشير في الغلظة انه ليس عليه جواب الاقامة لا على الملز فيكون نقيا للرجحان كما هو في التضمن في شرح النفاية من جميع الاقامة لا يجب ولا بأس ان يشغل بالادعاء انتهى فيقول على هذا اوكل به لا يجب عندنا قلنا قلنا لصلوة بلغة كذا ذكره الشيخ فاصعب التاليف في شرح الدرر **اقول** فيقول لعمري في تنويع الاجساد ربما لم يستفاد من عبادة شعبة في الجرحية الاقامة كذا فان قيل لا انتهى ليس يحيل كونه لا خلاصا ان يريد بقوله يجبية الاقامة وجوب جانبها او استجابا فان كان الاول فهو ليس صحيحا له لم يذهب حلالي وجوب جانبها وان كان الثاني فلا يستعمل ذكر الالزام لثاني بقوله قيل ان كان الباقيان كالشمع في البريد والافق الوجوب فلو كان فيه الاقول احد والجملة لم يختلف احد منهم في استجاب جانبها لاجابة وعدمه وجها وكيف يكن انكار الاستجاب فقل من في ذلك في حديث رواه ابو داود عنه عليه الصلوة والسلام اجاب سائر الاقامة كما مر في القاري في شرح المشكوك في اسناد مجهول قال سائر لكن لا يصح اجابة الصلوة لانهم كلهم عدول فلهذا زاد به خروا للصالحين وقول قول ابن جوفيه وارجو جهول ولا يصح انهم من احاديث الفضائل انتهى **فروغ** في هذا المصنف في الدلائل لا يجب الاجابة بما اذا سمع المسنون من الاذان وهو ساكن عن الصلاة فيه قال ابن عابد بن الظاهر ان السلام ما كان مسنونا جاعلة من بيان الجنح للتعويض فلو كان بعض كلماته خارجا عن المحل لا يجب لاجابة في الباقي لانهم ليس فاناسنونا كما لو كان كل ذلك او كان قبل الوقت او من جنب واما ما قيل ان المراد ما كان مسنونا من افراد كلماته فيجب المسنون منها دون غيره وهو بعيد تأمل لانه يستلزم الاصفاء اليه وقد ذكر في الجمل فمصر حوايا به لا يجعل سماع المؤذن اذا نحن كالقاري وقد ساء له ان يصح الاذان بالفارسية وان علموا انه ان على الاصح انتهى **اقول** الذي ظهر له وجوب اجابة القدر ليس من الاذان اذا كان بعضه فارسيا وبعضه عربيا ولا يلزم من عدم صحة الاذان بالفارسية عدمه كاصفاء اليه ضرورة الاذان المحلون بعضه بشي لا يصح اليه فلا يجب اجابته وفي المجتبى قال ابو حنيفة المحل للتعويض لا يجوز اذا انها وكذا شأنها انتهى قال في فتح القادر والمراد بالاشارة لاجابة وكذا لا يجب لاجابة عند الكل على ما مر حوايا به انتهى وفي النهاية في القواعد قاضي صحيح التلخيص لا فضل للسان يسلك ويجب لورم كذا تروى فواتر استغنى وسمع وهو في الجمل مضي على قولنا ان كان في بيته فذلك ان لو يكن اذان مجمل كذا ذكره الامام القرافي انتهى وفي النظرية لو كان دخول المسجد يقر الاذان فصيح الاذان لا يقرأه القارئ ولا يشاء اجاب بالمحذور لو كان في منزله يقرأه القارئ ويجب انتهى قال في المحرر تبعه بتكثيره لعله مقتضى على قول الخواص في الظاهر ان الاجابة باللسان واجبة لظاهر كلامه انتهى وتبعها المحقق في حديث قال في الدلائل المختار ما عندنا في قطع وجيب مطلقا انتهى قلت قطع قلمة القرآن ليس بواجب كما يصح عنه لفظا لا محض الواقع في السون وانما كان مستحبا لا يجب بنظر القارئ فان جوابه بلسانه موقر القارئ عند سكاته المؤذن في البيت ويرد ما في نسخة ينسب للسامع ان يتكلم ولا يشتغل بشي في حال الاذان والاقامة ولا يرد السلام ايضا لان لكل جيل بانظر انتهى قال ابن عابد بن قول يظهر من هذا ان قوله لا يرد السلام ليس للوجوب والا نرد وجوبه لك في الاقامة مع ان اصل الاجابة مستحبة فضلا عن وجوب ذلك لانه لا ينافي الاجابة فانه يمكن ان يجب في رد السلام او ليس ولا

عن سكتة الأذان لكنه لا ينبغي له أن يتجمل بالنظر لأن المشرع أجابه لا حثوفها ولعل لما لم يحثه ذلك لأن السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القاري والمؤذن فلذا لم يجب فيه انتهى في السؤال ظاهر الذي يسمع في وقت الأذان من جهات ما ذكره عليه قال إجابة الثاني سجدة بالفعل وفي فتح القدير هذا ليس مما نحن فيه إذ مقصود السائل أي يؤذن بحجب باللسان وجوبا واستحبابا والذي ينبغي إجابة الأول سواء كان يؤذن في سجدة أو غير ذلك إذا سمع الأذان ندب للسجدة أو وجبت على القولين انتهى وفي غنية المستعمل إذا سمع الأذان غير أنه ينبغي أن يحجب الأول سواء كان يؤذن سجدة أو غير ذلك لا بحيث يسمع الأذان ندب للسجدة أو وجبت فإذا تحقق السبب بأن السبب في لا يترك وعليه فإن سمعهم معا اجاب مستحب الأذان سجدة حتى لو سبق مؤذنه أو سبق يقبل به دون غيره ولو لم يمت بر هذا جاز لكنه خلاف الأول انتهى قلت وبه يظهر أنه لا يجب إجابة الأذان الثاني يوم الجمعة الذي يكون بين يدي الخطيب بحد ما اجاب الأذان الأول فيها وسئل عن إجابته هذا الأذان هل يكره عندنا حثيف بناء على مذهبه أم إذا صعد كلامه ثم التزم ركعة الكلام وطلقا دينا كان أو نبويا إلى أن يقضي الصلاة كما صرح جوابه أم لا فاجب بان كراهة مطلق الكلام مجرد كما قال في النهاية اختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة قال بعضهم إن كراهة الكلام الذي هو من كلام الناس ما التسليم وأشباهه فلا يكره وقال بعضهم كل ذلك والأول أصح انتهى فلهذا لا يكره إجابة الأذان الثاني أيضا في ذلك الوقت لكن صرح بعض أصحابنا بكرهه الإجابة في ذلك الوقت عندنا حثيف فقلل الكتابية وشرح البرجندى للقبابة عن الحقن الكراهة بالكلام المتأخر فيه هو إجابة الأذان فذكر عندنا بعضهما وآخيه من الكلام يكره جازع انتهى وفي مرآة المفاتيح في باب الجمعة ذكر كراهة تركه في الصلاة فذكر من أنسا ما ضعه الظاهر من مثل هذا يقال في تغليظ المرقى الأذان المؤذن والظاهر أن الكراهة المؤذن كراهة الأذان الذي بين يدي الخطيب يحصل بإذان المرقى فيكون المؤذن يجب الأذان المرقى وإجابة الأذان حثيف انتهى وقطان الدار الطراز عن الزهر لفاق يتبين أن لا يجب بلسانه اتفاقا في الأذان بين يدي الخطيب وإن يجب اتفاقا في الأذان الأول يوم الجمعة انتهى قال الخطاوي لكن سيأتي في الجمعة أن الأصح جواز الأذان عند قبل شروع الإمام بالخطبة فلا مانع من الإجابة انتهى **وقد كنت مضطرا في هذا المسألة من سابق الزمان سيقنا عدم كراهة الإجابة لأن ذلك الأذان من عنايتنا هذه التصحيلات على القول المبرور للإمام النعمان أن انطلقت على الحديث الذي في الإجماع كذا ذكرته فأنه صريح فإن معاوية قد أجابه مؤذن على المنابر قبل شروع في الخطبة وقال يا أيها الناس فسمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس يقول أو سمعتموه في مقامه فأتاكم فثبت من الشان ومن يملك مسلك هذا الفعل قبل القول بآية كراهة محضة فأنقذ الله تعالى صريح الإمام كراهة كراهة المبرور ان ما ذكره في المنبر يجاوز صريح مذهبه كراهة المبرور ولو سمعت آية كراهة مطلق الكلام عنه قلنا بحد كراهة الكلام الذي كراهة لوردة في الحديث كراهة وقد قالوا لا أصح عندنا عدم كراهة الكلام الذي ينفذ في الخطبة أنه ادعى الاتفاق على ذلك وكراهة كراهتها على مذهبه في يوسف ومحمد وقد روي في الخبر الواق لم يصح ما إذا فرغ المؤذن ولم يتدبره السامع لم يجب بعد فراغه وينبغي له أن يطال الفصل لا يجب انتهى قال ابن عابد بن صريح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قلل فلو سكت حتى فرغ كل الأذان فإجابة بل فاصل طويل ينتهي فصل سعة الإجابة كما هو الظاهر انتهى وفي فتح القدير في حديث عمر بن أبي أمية نصريح على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه جملة منه انتهى قال ابن عابد بن قلت ظاهرا أنه لا تكفي المقارنة لأن الجواب يعقب الكلام بخلاف مناجاة المقتدى للإمام انتهى **قلت** هل يأخرنا لتأخير عمل الظاهر كراهة مكره خلافا لما يقتضيه**

طريق منه نجس قيل ان كان ذلك لظن بغيره كبرك الطريق الاخر بان لم يكن الساطك بركا يجوز للصلاة ولا يجوز قياسا من سألته
 الملبوس ولا صحاحه ليس فيه هذا تفصيل بل يجوز طلاقا وفي المخرج هو الصحيح كافي مواهب الرحمن وفي المختار كافي الخاصة وتجلي الفتوى
 كافي جامع الضرورات وتوصل في ثوب محشو بطائفة وظهر ان طاهر ان وحشوة نجس جازت صلاحه عندا وعندا في يوسف كنجي
 قال قاضيخان قول أبي يوسف انحوط وتوصل في ثوب ذي طينين فاصابته نجاسة اقل من قذرة الدبر وبعدت الى الجنبان في آخره وصار
 اكثر من قذرة الدبر لا يجزئ فيه الصلوة ولو كان الثوب قاطنا واحدا فاصابته نجاسة ووصلت الى الجنبان في آخره وصارت اكثر من موضع
 من الصلوة هذا عندا في المخرج وما عندا في سفي فلا يمنع ذلك جواز الصلوة مطلقا لان هذا الطلوعين بانه ثوب واحد كذلك في الذخيرة
 عن ابي ازل قال قاضيخان قول محمد بن هنادي انحوط وفي الخاصة لو كان ثوب معلق فوق رأسه وعليه نجاسة اكثر من قذرة الدبر هم
 اذا قام لمصلحة صلب الثوب على كفة فحصلت كفاية تقسلا انتهى وفي الذخيرة هي المشرقة انحصب يد بخرقة فاصاب ثوبه ثم دخل
 من قذرة الدبر وخلص الى الجنبان في آخره وهو ان صح صارا اكثر فحصلت كفاية يجوز صلاحه انتهى وفي قاضيخان موضعين ثم عرّض ثياب
 نجسة بحيث انه لا يسط شيئا الا يرتفع على الثوب في حاله وكذلك في المجلس الثاني نكتة في حقه زيادة شقة في الثوب انتهى وفي شرح
 الزيادة ان الطلوعين حراما وجد شيئا ملوا من الدبر لم يجد ايزن بله غير بين ان يصل على راسه او يرمى قاذرا وبيان ان يصل على ثوبه كما كان
 مع الثوب لاستقرار الصلاة في هذا عندا في الثخين وعند محمد يجب ان يصل مع الثوب لان الصلوة حراما انما من الصلوة مع النجاسة
 فان من القدر ما من لم يجد ثوبا من الثوب مائة يجوز الصلوة وهو قول عطاء الخراساني واما الصلوة بدون الثوب فالحكم بالحد
 انتهى وسيأتي ان منهم من ريش ثوبا من الثوب ايضا يجوز الصلوة فانظر **وصل** ذكر في كتاب الفري من المبسوط يجب ان يمسح بالثوب
 النجس لغير الصلوة ولا لزومه الاجتناب وذكر في القبية في تفسير الفقيه خلافا لآلافهم في اصابه لاحتساب كيجوز ليس للثوب
 النجس الا اذا لم يجد غيره انتهى وفي القبية في تفسير عبد الجبار يكره استعمال الثوب النجس لاحتساب نجاسته على قذرة الدبر هم
 ولثوب طاهر ممن استعمل المشكوك كيكبره الا انما تحش كبريم الثوب قال رحمه الله قال وفي شرح الصبا على اشارة الا انه يجوز
 مطلقا انتهى **اقول** قد عرف في بحث المهاراة ان الوضوء فافسل وتغيرها من انطهرات لنا عجب عندا لعيادات فلا ياتم
 يتأخير غسل الجنابة بقدر شهده كبريم من الاحاديث فان النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه كان يؤخر في بعض الأحيان غسل
 الجنابة الى طلوع الفجر فاذا كان حال الحداث والحكماء الذي هو اقوى على ان هذا فكيف يحكم بوجوب غسل الثوب النجس قبل
 الصلوة فاذا نصحنا لما ذكر في حساب لاحتساب والا صح عندى هو جواز ليس للثوب النجس بغير ضرورة في مخرج الصلوة
 لكنه لا يجوز على كراهة وترى في الجاهلي عن عائشة قالت كانت احدا ناغص فرقة من الدبر في ثوبه لم يمسح به وتصل في قال
 العاصم بالله ابن ابراهيم في محبة النفوس يؤخذ من هذا الحديث تركه النجاسات في الثوب في غير وقت الصلاة فان ذلك ليس بمشروع
 وهل ذلك اعني بقاءها في غير زمان العبادة على الاطلاق وليس بمعنى الاطلاق اذا كانت نجاسة ما يتصل بها من الشغل في مختلف
 كبر الحضة لان التعلق لا يخلو لو كانت في الها كان فيه مشقة في الجواب والله اعلم ان الجواز على حد واحد بليل قول عائشة
 في حديث اخر من غسل الثوب اغتسل بركه ولا يكون الغزلة الا بعد اليس فلو لم يكن ذلك جازا لما منع ذلك من رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم لو كانت هي تذكر اخبر الغسل لان هذا موضع تقر بالحكم انتهى كلامه لمخصا وهذا بينه ما قلنا فذلك الحد
 فخرج من يصل في ثوب نجس جاهلا لا يصل على مكان نجس او وضأ بما نجس جاهلا لا يصل لاجب الصلوة في الحكم لفقد شرطه لكنه
 يثاب عليه لصلته من غيرته وقد كان مدلا للثواب انما هو على حد قاتلة وخلو من الغزاة بخلاف العبيد والفساد فان رادها

ومكانه

على وجود الشرط ولا مكان واتفاقها كذا ذكره الشارح في التوضيح شرح التقيع في بحث قواعد المبدأ والمحافظة قال ومكانه ظاهراً
هذه العبادة وكذا عبارة الأكثر **تقتضيان** يشترط طهارة الثوب والمكان من الحدث والنجس كليهما وهو ظاهر القصد ولهذا
غير التقيع تأش في التثنية العبادات ان قوله طهارة بدنه من حدث ونجس وفوقه ومكانه من الثاني لكن لا بأس بهذا لا
المسألة بعد وضع المبدأ فان طهارة الثوب والمكان من الحدث مما لا يتصور ولهذا قد مر قوله من حدث ونجس ان لا يخرج
لا يقتضي ان يكون قيدا للكل والادلة على اشتراط طهارة المكان هو انه لما ثبت وجوب طهارة الثوب بقوله تعالى في آياته
نظير مما مر بعد ذلك على اشتراط طهارة المكان ايضا لا بد انما وجب طهارة الثوب لان حال الصلوة حال تنسجاة مع الرب
احل حال الصلوة يجب ان يكون على احسن الاحوال وذلك في طهارة ثوبه وطهارة ماله في طهارة ثوبه عليه نظير ما في الثوب بالنص مع
قصوره في اتصال به وامكان الصلوة بدونه فلا يشترط طهارة مكانه مع كونه اتصال به اولى كذا ذكره في قوله تعالى في آياته
نظير ما مر بعد ذلك ايضا لا بد ان هذا النص يخرج من نظير ما في الثوب وتبعه جمهور من رووا في اشتراط طهارة المكان في الصلاة
في الصلوة الا لا لا يقتضي بل هما اثباتان بصلواته للصورة اما الثاني فقد عرفت ما هو في معنى النص للصورة فلما كان في ذلك
الشيء صلى الله عليه وعلى آله وسلم في موضع الصلوة في مواضع الجاهليات كالزبل وغيرهما كما ورد في الاحاديث الصحيحة قال
ذلك على اشتراط طهارة المكان وقال العيني في البداية نهي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الصلوة في الأماكن
السبعة **رواه ابن ماجه** كما مضى في الجاهليات ولما اصل عمر بن الخطاب في بيت المقدس من الزبال والنزب الذي كان عليها نهي
الناس ان يصلوا عليها حتى يصيبها نكث مطرات ثم عرج بامانة فاقاد عجا كاسة الزبل وانما ما مضى عن جوا من
الصلوة عليها انتهى **اقول** ظاهر كلامه يقتضي ان النهي عن الصلوة في الأماكن السبعة للثبوت بان الجاهليات واقع
لاجل كونها مظنة الجاهليات مع انه ليس كذلك فان السبعة التي روى نهي عنها اسندت عن ابن عمر بن جوا من الزبال الذي
الموضع الذي يقع فيه الزبل وهو السرجين والجرعة الى الموضع الذي يخرج فيه الاكل ويدخل فيه البقر والشاة والبقرة وقامر البقر
في وسطها والجمام وشيطان الاكل وثوق الكعبة وظاهر ان النهي عن الصلوة فوق بيت الله تعالى انما هو لتعظيمه والنهي عن
الصلوة في وسط الطريق انما هو لانه لا يأتى به الناس ولا يشغل قلبه غير النهي عن الصلوة في المواضع الخمسة الباقية انما هو
لانها محل الجاهليات فانهم قد علموا ان الصلوة لا يتوسل في مواضع القمامين والركبتين واليدين والجمجمة على ما روى في الاحاديث
كاسيا في ذكرها عقر ريمان شام الله تعالى فالأبد من طهارة هذه المواضع كما يشهد عليه اطلاق الصفة ما طهارة القمامين
فشرط باقيا الروايات كما نقل ابن عابد بن عن الجرحي كذا في شيء من الكتب ذكر لعلنا فيه وفي النهاية المتعارفين طهارة المكان
ما تحت قدمه وانما يقع الصلوة وتحت قدمه اكثر من ذلك لانهم من الجاهليات فاصلا كما لا بد من التيقن وذلك يكون
بالقدرة انتهى وفي البداية وكذا ان كان تحت حدى قدميه وهو كاحض وقيل يخرج به انتهى في طهارة موضع اليدين والركبتين
فذكر في الذخيرة والبناءية ان كان موضعا بجسمه يجزيه عن ذلك خلافا للشايع ونزف في الدلائل وتتبع الجواهر لا يشترط
في ظاهر الرواية الا اذا جهل محل قدمه وفي حصة المصلين عن المعين ان هذه رواية شاذة قال في البحر المختار الفقيه ابو الوفاء ان
صلاته تقبل في حقه في المعين انتهى وفي آخرها هو المناسب لاطلاق المتن انتهى وقد صحح اشتراط طهارة موضع الركبتين
واليدين في قوله ايضا صحح ونية المصلح وشرعها وأخبرها قال ابن عابد بن فكان عليه العمل قلت هذا هو الاصح

كما هي سنة من بين من عودات الرجال وفي الجواهر التي ان جعلت في المداير بانها فان كان كذا سمحت صلاته وان كان صافيا في يومه
لا يصح كذا في السراج الوهاج وصورة الصلاة فيه انما هي في صلوة الجواز ولا فلا يصح التصوير انتهى وفي المهر الفاتح ان كان في
وصلت في الماء الكبر لا يجوز ان يلام للفرس لقدرته على ان يصل خارج الماء بالثوب بركوعه وبسبحته انتهى قال الشيخ استعمل
النا بلس في شرح الدرر الذي في النكاح من نظر المكان ركوعه وبسبحته في الماء الكبر بحيث لا يظهر منه شيء وانما سد منافذ
بل ما يفعله النكاح في استخرج الشرح في بلغ من ذلك انتهى قال ابن عابد بن في المختار اقول ان فرضه ان كان ذلك فقد يقال
لا يبرق ذلك سائر الا لا يجوز في سجدة واحدة في الماء فلهذا يصير مستورا في تصديق الوصل على ما نختب خيرة مستورة الجواب
كما هو في مكان مظلم او كما دخل في كيس وصلي فيه فان الظاهر انه لا يصح صلاته بخلاف ما اوضحه رأسه وصلاته فانه يصير
مستورا كما لو وقف في الماء الكبر ورأسه خارج وصلته الجواز في ركعتين في السجود في السجود من كتاب الاستسكان مانعه
انما يخرج من رأسه على المكان لا يجوز صلاته لا يكملها انما هي في ذلك يصل تحت المكان وهو مكشوف العين لا يابا ولا يصح كذا
غير مستورا وهو في هذا في يد ما يجتهد في مسائل الكيس في هذا المعنى والحاصل ان الشرط هو مستورة في الفصل الاستغاثات
الصلوات في غير خلوة وظلمة او خفية وهو عريان فذاته مستورة وعورة مكشوفة وذلك لا يصح سائر ما قيل من اني غسل
في سائر كذا في مثل انتهى في ظاهر كلامه في السراج الجواز في الماء الكبر بطلان ما سواه وجد غيبا سائر الا في الماء فان لم يجد
غيره لا يجوز فيه لانه فيه قبح لا يكشفه ولا فلا وهو محلي لان الماء الكبر انما كان سائر العورة كصان السراج بل يجوز فيه الصلوة
مطلقا لاجتماع شرطه بخلاف الماء وانما يعرف من ظاهر عبارة الدر المختار على ما قيل من اشتراط جواز الصلاة في الماء الكبر ايضا
بعدم وجعل الثوب لسانه في غير وشي لا كالحيل في استنباط التزويل السبيل في قوله تعالى وجعلنا الليل لباسا استدلالهم
على انه انما يحظر عريان في الليل وظلمة فصلاته صحيحة انتهى وفي المسئلة لو صلح عريان في بيت ليلة مظلمة ولم يفرط طاهره جاز
على اللبس لا يجوز صلاته انتهى فملحوظ ان الظلمة لا عورة لها في السراج لا كالحيل في جميع الا في بعض المشايخ انما هي يصل في الظلمة
الليل لان ظلمتها مستورة وفي الذخيرة هذا ليس عرضي لان السراج الذي يحصل به الظلمة لا عبرة به وهذا استدلال في حاله لا احتياط
لما في حاله لا مطلق فيكتفي بها انتهى فان قلت هذا الحكم لا يظهر له في ان عدمه السابق يصل كيف شاء في ظلمة كان او في ضوء
قلت هب ولكن لا دل على ما سائر ان يصل في الظلمة ليس عرضي في الظلمة في جملته وهذا هو معنى كفائته في حاله لا في الظلمة وفي البانية
لو صلح وحده ولم يستحضر عورة لا يجوز صلاته بالاجماع فقلنا ان السراج لا جعل للصلاة كاجال للنفس انتهى ووجهه ايضا في بعض
سائر العورة في الصلاة وهو شرط لها فرضها ونقلها عندنا في قوله قال احمد الشافعي وعامة الفقهاء واصل الحديث وقال بعض
المالكية هو واجب بشرط لصحة الصلاة وقال ابن رشد في القواعد ان الظاهر من من هب سائر الصلوات سائر العورة
من سائر الصلاة وقال بعضهم هو شرط عند الذكركون النسيان انتهى ونقل في البحر الرائق الاجماع على ان سائر العورة في فرض في
الصلاة ان كان حدث بعض المالكية كما في اضني استعمل وهو لا يصح بعد تقرير الاجماع اقول من ههنا نظهر ان قول شاذ
الزيادات من الفقهاء من لم يصل بخاتمة الثوب مائة نحو الصلاة وهو قول عطاء الخضر سائر اقسام الصلاة بل ان الثوب
فلو جرد احد ليس يصح فان الظاهر ان عورة الجفاسة وسائر العورة في كلاهما كيان في غير ذلك وعلى ان اشتراطها للصلاة وعدم
اعتداد بالخلل انما لثقت الاجماع المتقد على اشتراطها كذا والله اعلم في ذكر ذلك على كل حال في اشتراطها للصلاة وهي كثيرة
فمنها قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يقبل الله صلوة حائض الا بغيره في قوله تعالى في حائضه واودع في

فان قلت انما هي لصلاة لها معنى هذا القول قلت لربوبية صلاة اياها حضيها بل انا بد به صلاة التي بلغت خبري
عليها القول قال ابن ابي عمير في النهاية فان قلت خبر الواحد لا يثبت لفرضية فكيف يثبت فرضية سفر العلق وقه هذا
الحديث قلت هذا الحديث ظني للادلة لا تطلق الثبوت فيها لمجموع يحصل للادلة على الفرضية كذا ذكره العيني في البداية
وعندي ان هذا الجواب لا يفي شيئا لان علماء الاصول صرحوا بان الحديث لا يثبت الثبوت قطعي للثبوت يثبت
لفرضية واذا كان قطعي للادلة لا تطلق الثبوت والى العكس يثبت بالدخول في الفرضية فهذا الحديث لا يثبت لفرضية فيقول ايراد
الصحيح ان يقال لا يثبت لفرضية بهذا الحديث بل يثبت به الوجوب فمخسب من اعلى من دعوى سنة واما فرضية فثابتة
بالادلة قطعي للثبوت قطعي للادلة وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نذرتكم عهدا كل سجدوا لله تعالى فان المفسرين قد اجماعوا على ان
بالزينة هذه الثياب وليسها السفر العلق وقوله اهران الامر لفرضية قل ان هذا على فرضية سفر العلق وفي الصلاة فان قلت
ان الله تعالى عطف قوله تعالى وكلوا واشربوا على قوله خذوا ولا تشكوا ان هذا من الامرين لا بداحة فكذلك لا يكون هذا ايضا
للابدية قلت كما يترس من ترك الظاهر بسبب اخروها وان اكل والشرب ايضا منافع العباد فلو وجب ان يقبل لنفع حرجا كما قيل في
قوله تعالى لا تصطادوا في الظاهر مما المعطوف عليه على ان اكل والشرب ايضا واجبا ان يقدر سدا لروى لا يقال هذه الآية
نزلت في حق الطواف على ان نقل ان المشرى كانا يطوفون بالبيت فخره الرجال بالهزار والتسار بالليل ويقولون لا تطوف
ببيت ربنا في ثياب ان تكتفي بما في الدخول فثبت ان الله تعالى بهذا الآية عن الطواف عزرا وانس فيها دليل على وجوب سفر العدة
في الصلاة لا تقول قد ثبت في اصول الفقه ان العبارة لصنع اللفظ لا مخصوصا بالسبب فالآية وان نزلت لمنع الطواف
حادي بانك اللفظ لا يقتضيه وجوب عند كل حلول في المسجد صلى كان او طوافا كذا ذكره الامام الرازي في تفسيره وقهنا
سواء كان اخر ان الاول ان النص لا يشترط غير ما ورد فيه الا كما يتناول في ما ورد فيه وقد تناولت الآية الطواف في حق الوجوب
دون الا فافترض حتى كان الطواف عزرا ما اعتدله عند التكرار في حق الصلاة فثبت له معنى واجاب عنه بعضهم بان النص
يدل على الا فافترض لانه سقط في الطواف بدليل الاجماع وقه ورد به لا يجماع مع مخالفة الامام الشافعي فلو كان الاجماع
لعرفه البتة فالاصح في الجواب ما ذكره الهادي الجوزي في حاشية الهداية من ان الآية تسأله لاحتمال لا يراد به المسجد
الطواف او الصلاة او الدخول فيه او ما جعل فيه طوافا كان او غيره فثبت به فرضية السفر في الطواف لتلايل تركه لفظ الطواف
وهو قوله تعالى ويطوفوا بالبيت العتيق بالآية المسأولة فانه غير جائز كما تقدم في الاصول واما الصلاة فالانصاف باسرها
لا تنقدح في لزوم السفر فيها لاحتمال الثاني والواحد في عبارة النص واما احتمال الثالث فبالادلة لا لان المقصود الاصل
من المسجد الصلاة لان المساجد لم يكن لانه لم يثبت لزوم السفر عند الدخول ثبت لزومه عند الصلاة بالظن في الاول فثبت
قطعية في حتمه وكذا على الاحتمال الاول لا يندرج في فطوات وهو اسع من صلاة لحل الخلق وغيره من الانصاف فيه فلا
يجب في الصلاة او في غيرها من الطواف ان يبدى به الصلاة عبارة لان شأن الطواف انضمت فلا يلزم من لزوم عرض وانصاف
لزم عرض في الطواف الثاني ان العرب كانوا يطوفون عزرا فانزلت هذه الآية فيها لمعها كذا في انصاف بان السفر واجب على كل حال
في العبادة وغيره كذا في عمران فخرج الثلث بعند الطواف حسن فكانت الآية ناطقة بفرضية السفر عند الصلاة مثل فترحم
في غير هذا ولا تها على كونهم من فرض الصلاة والطوب هذا ان الله عز وجل بان التعليم الوارد في قوله كل مسجد يعني على كل مسجد
لزم من الصلاة يعني الناس في ذلك كما في قوله في قوله كل مسجد بل في مسجد الله الناس فيه فقال ان عند كل مسجد علان الله عز وجل في قوله

على الكعبة لغير صلته وقولنا هو بيان الصلوة في الكعبة وشرح به في الكافي لكل الذي صححه في معارج الدار الباقية والتحقيق في جميعها في الجمل
وأما القصة التي في فتح القناديل وجزء الشرباني هو أنها ليست شرطاً على الكعبة بل كان يحضرونها فأساساً لو لم يكن مشاهداً لهذا الأمر وكذا
لا يشترط ذلك لاستقبال جهة الكعبة كما خرج من مذهبنا وهو أن الكعبة هي القبلة لا يابس فيها شيء
الاطلاق ولذا قال القناديل في شرحه فلذا التقدير لطلاق الشرح والمنون والفتاوى يدل على أن المذهب الرابع هو أصل الفرق بين
ما كان أن بينهما حالاً ولا انتهى القول فلذا تفرق في موضعه أن الصريح بالترجيح هو ما يستفاد من الإطلاق فلهذا وإن عطفه فنياً
ما وجد في القناديل من غير ذلك فيكون الوجه هنا عندنا هو الإطلاق لقوله عليه السلام لا نأشأ على من اشترط عين الكعبة في الصلاة
حينئذ لا يتركها في الصلاة عندنا فلو قيل بالشرط عين الكعبة للمؤمنين لكان ذلك عجباً عظيماً عليه من قبل الله تعالى بالشرط
جهة الكعبة لغيره وهذا الأمر مدفوف في المسكن لفتاوى عن الكعبة إذ لا خروج منها بل يمكن له اعتبار عين الكعبة فيغيره إن كان
التعويل عليه مطلقاً وأما في البحر في الدين أن كان بين عين الكعبة حائل لا هو حائل كافتاب وتوكان الحائل أصلياً كان أن
يحب هذا القول في بعضه للصلاة به إلى اليقين وفي فتح القناديل عندنا في حوزة الفخر مع إمكان صوغه وأشكاله لا يصح
إلى الدليل القطعي وتلك القاطع مع إمكانه لا يخرج وما أقرب قوله في الكتاب أن الاستقبال فوق الفخر فإذا اشتمع الصديقي
القطعي لا يمكن أن يفتقر منه فكيف يتراءى اليقين انتهى وإن كان المصل في المدينة يجب له استقبال عين الكعبة أيضاً
قال البعض في شرح الهداية يجب أن يكون بالمدينة وبالمواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله على أن لا يسلم كذا
أي يفرض إصابة العين لأن قبالتها معلوم يبين كإخباره عليه الصلاة والسلام بذلك وقال أبو القاسم قبل المدينة
حين وضعه أجبره بل عرفه أن محله من مناسب للكعبة وقيل كان ذلك بالمعينة بأن كشفت للبحال وأدلت للحاصل فذكر
عليه الصلاة والسلام الكعبة فوضع القبل عليها انتهى وبه صرح في المذهب المختار وترجمه بعضهم بأنه لا يلزم من شوق قبلة
المدينة بالضرورة أن يكون على عين الكعبة كاحتلال كونهما على جهة أو في الفصل السابع من باب الثالث والثلاثين من فقهنا
من خصاً مثل المدينة أن لا يجوز في محرابه أن يصوب قطعاً فلا يحمل إلا جهة أدنى حتى بالينة والسرعة بخلاف محراب
المسلمين فذكر إذا ما كان مصلاً لله صلى الله عليه وآله على أن لا يسلم وقال الرازي وفي معناه سأئل الباق التخصيص بأسر رسول الله
صلى الله عليه وآله على أن لا يسلم إذا ضبط المحراب انتهى قلت الذي يظهر أنه هو أن قبل أهل المدينة إنما هي عينها لا جهة أخرى
في خصوص محراب رسول الله صلى الله عليه وآله على أن لا يسلم في المدينة لأن محرابه قد بقي إلى عين الكعبة كما ورد في بعض الروايات
على ما ذكرها السهري ومنها ما ذكره من طريق ابن زبالة وغيره من الجليل بن عبد الله لا يرد من جعل من الأضداد
أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وعلى آله وسلم أقره على زوايا المسجد بعدل القبلة قاله جابر بن عبد الله قال يا رسول الله صنع
القبيل وكانت تنظر إلى الكعبة ثم قال بئله هكذا قالوا طاهر جيل بيته وبين الكعبة فلف أخرج قال جابر بن عبد الله هكذا قاله جابر
والنحو لا شيء على ألسنها وصارت قبلته إلى الميزاب وروى أيضاً في حله ما أوضحت قبله مسجد هذا حتى دفت إلى
الكعبة فوضعت ألسنها وأما سأئل الباق التخصيص في رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وعلى آله وسلم في غير المدينة كما لم يرد في غيره فلا
الوجه هنا إلى العين لأنه لو سلم يبين أنه عليه الصلاة والسلام صلى هنا على عينها فلهذا صلى إلى جهة الكعبة ولم يرد
في ذلك شيء فانه هو وأن كان المصل في غير المحرابين يفترض له عين الكعبة أيضاً عند الشيخ أبي عبد الله المحراب كان يفتح القناديل
ويجمع كافي لهذا يتعداهما فرضه جهة الكعبة كان التكليف بحسب الموسع قال العيني قال به جهوزاً أهل العلم

سبح وعبد الله ليسى تاركها أو شكك بجعل عين الشمس على قدميك على كل شيء مثله عند صدوره ظل كل شيء مثله بعد الزوال فإنه تاركها أو ألبس الجلب من الشمس على نحو عينك اليمنى عند غروب الشمس فإنك تاركها أو كثر بغيره من أحوال الأداة القطب وهو نحو صغرى في نبات نقش الصخر بين القريتين والجدي إذا جعله الوقت خلفت أذنه اليمنى كان مستقبل القبلة وإن كان بالكوفة أو بعدلاد أو هرات أو قرطبة أو جرجان أو طبرستان ويجعل من يصير على عاتقه الكعبتين ومن بالعراق على كعبه الأيمن انتهى وفي شرح النقاية للأرجناني اختلفت عباراتهم في تعيين القبلة فيقول بعضهم عن عبد الله ابن المبارك أنه قال أهل الكوفة يجعلون الجدي خلفه لئلا يقع في استقبال القبلة ونحن نجعل الجدي خلفه لأن الأيمن ونحن أبي يوسف أنه قال في قبلة أهل الرقة يجعل الجدي على المنكب الأيمن وقال بعضهم في غيرها إذا جعلت نبات نقش الصخر على أذنك اليمنى وأخرفت قليلا إلى شمالك فتلك القبلة ونحن ابن المبارك قبلت العقرب أي مغيبه ونحن بعضهم إذا كان الشمس في برج الجوزاء في آخر الوقت فاستقبلت الشمس بوجهك فتلاط القبلة وكان أبو منصور السامري يقول ينظر إلى مغرب الشمس في طول أو عرض الصوف ويعينه ثم ينظر إلى مغربها في فصل أيام السنة ويعينه ثم يترجئ ذلك بين علمينيك والثالث على يسارك فتلك القبلة ونحن الفقيه ابن جعفر أضافت مستقبل المغرب عند العشاء الأخيرة في آخر الصلوة يكون فوق رأسك منحن صغرى من شفا بلان فلكذي عن بينك شرها تقع وسقوطه يكون محاذ منكبك الأيمن الذي عن يسارك ليس على سائر أو هو سائرهما سقوطا وسقوطه يكون محاذ عينك اليمنى فالقبلة ما بين مستقبلهما على كل الفتاوى الظاهرية وفي فتاوى تاجيها من أقرية لا فاقول إلى المقصود ما قال أبو جعفر في الخلاصة الفتاوى ما قال الشيخ أبو منصور لا يخفى عليك أن القبلة تختلف باختلاف البقاع وما ذكره هو كلام المجتهد من فائنا يصح بالنسبة إلى بقعة معينة وأما القبلة لما يتحقق بالواقع على الهندسية والحساب بان يعرف بعد معرفة خط الاستواء وعن طريق المغرب فبعد البطلان الفرض كذلك فقياس بتلك الواقع ليتحقق سمت القبلة ونحن قد حققنا بتلك الواقع سمت قبلة هرات حيث عن لافتات ظهر من أنها أقصر الربع الفرض الجوزي من الدائرة الهندسية بخمسة عشر فرسا منسأوا من نقطة الفرض ستة أقسام منها ومن نقطة الجنوب تسعة أقسام تحيط به من كل الدائرة خط في خط سمت القبلة وهذا يقع عن يسار مغرب فصل أيام السنة حيث يبرز لعقرب وهو موافق لما ذكره ابن المبارك وأبو الطيب في وقوعه في التجسس والمنطق أنه يخط إلى جهة تخرجت مما بين مغرب لصيف ومغرب لشتاء فسلك صلاة لما يصح في بعض البقاع انتهى كلامه لأرجناني ذكر في مجموع عدل الفتاوى لكعبة إذا رقت عن مكانها ثلث أرباع صحابك لكرامات في ثلاث الحجاز صلوة التوجه إلى الأرض انتهى وحمله في ثلاث خاتمة على التباينة فقلنا المصداق في القبلة العرضة لا البناء من من الأرض السابعة إلى العرش وفي المحرراني باب صلوة الألكعبة أنها جاز صلوة فوقها لأن الكعبة على العرضة والهواء إلى عنان السماء عند أدوار البناء فلو طعن على جيل في قيس جاز لا أنه يكره ما فيه من تركها المتظلم وقد روي أنه في عنه وفي مجتبى في البناء في عهد ابن الزبير ليس على قواعد التحليل في عهد الحجاج لبعيد ما أن الحالك لا ولا الناس يصلون إليها انتهى هو في كلامه لعلنا أشار إليه حيث لو قيل استقبال الكعبة لأن الكعبة مشتقة من الكعب بمعنى لا ارتفاع لكل بيت مربع كعبة بالفتح كقول النوري في قوله عليه السلام في الصلاة وأما القبلة فموسمنا يقابله فطلب استعماله في الجهة التي يقابلها المصل في الصلاة فالأصل أن الكعبة اسم للبيت المرفوع ولا يقابل حجر العصر كعبة ونحن أطلقها عليها اقتداءً بسامع والقبلة اسم للجهة المقابلة لسواء كان هناك ارتفاع أو لا فإشار

والسنية

يقول استقبال القبلة الى ان ما يجلب ان يستقبل ليس هو البناء بل العصية من الاضطرار الى العرش **فروع آخر** لو صل على غير
 الى الخطيئة وحده لا يحسن الصلاة كما في غيبة المستطوع ووجهه ما ذكره الشارح في كتاب الحج وسيأتي تقريره من شرطية التقديرات
 ثبتت بعمل الكتاب وكون الخطيئة من ماسن الكتب قد ثبتت بخبر الواحد فينبغي الاحتياط في امر العباد بجملة الطوائف فان الاحتياط
 فيه ان يكون من ولاء الخطيئة في ذلك هل يستبدل ذلك بالغير لمع فلهذه القبلة اختلاف وفيه فقال قوم من معتبرة وعند آخرين
 ليست بمعتبرة وعليه الاحتياط عامة المنون كذا في النظم الفائق وترجمه ابن حابل بن فقال لو اراد المنون ما يدل على عدم اعتبارها
 وقال الله تعالى والغير معتد ولا ما على ان محاربه لا بد ان يكون لها نصيب بالغير حتى في كالتقلد في الجملة لا يخفى ان ائمة الاثر
 والظاهر ان الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند وجه المحاربه القديمة فلا يجوز للغير معها التلازم تخليعة السلف الصالح
 ومجاهد المسلمين بخلاف ما اذا كان في المعاد فبينهم اجماع اعتبار الجموع ونحوها تصحيح على ما ذكره في كتابها من كونها علامة معتبرة فينبغي
 الاحتياط في امور وقت الصلاة وفي الخبر على ما ذكره العلماء المتقدمون في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الاكالات كالصلاة على
 قاعها ان لم تقلد الا في غير ذلك على ما ذكره في كتابه من ذلك ولا بد من ذلك ما صرح به في كتابه من عدم الاحتياط
 على قول اصل الجموع من دخول رمضان لان ذلك من غير على ان الصور معاني برؤية الهلال لا يحدث صوموا لرؤية الهلال
 ليس بهيئة على الرتبة بل على خواصه فكذلك وان كانت محضه في انفسها لكن اذا كانت كونه في ليلة كذا انقضى قدره في غير الهلال
 ولا يبرى والشارح على الوجه على الرتبة لا على الولادة هذا ما ظهره والله اعلم انتهى كلامه **قال** والنية قوي التشديد
 وقد تخفف لغة عن القلب على الشيء وأما على ما قيل فقد انقلب الله تعالى في إيجاد الفعل وأورد عليه بانه لا يشترط نية
 المنهيات فالاصواب في تقديرها توجه القلب نحو إيجاد فعل او تركه موافق لفرض جلب نفع او دفع ضرر حال او ما كان
 قال المحقق في حاشية الاشياء وقال السيوطي في التوسيع النية بالتشديد من لوى بمعنى قصد الاصل فوجه قلب الواو
 وانعمت ليداء في الياوم وتخفيفها لغة من وفي بنى اى باطلا لان النية تحتاج الى ابطال التحصيل انتهى في الضابطة في اشتراط
 النية عند الشأخ منى لا يترتب عليه الثواب والعقاب من لمباحات والمعاملات لا يشترط فيه النية وأما ما سواهها
 فيشرط فيه النية سواء كان عبادة مقصودة او لا كما ساعدنا فلا يشترط النية للعصية كالأقوال لمباداة المقصودة فغير الثواب
 كالبالنية فلا يشترط العصية الموضوع وسائر العودة واستقبال القبلة ونظيره في الثوب والاذان كذا ذكره ابن نجيم في الاشياء والاختلاف
 ويسمى بضمهم على اشتراط النية في المباداة المقصودة كالصلاة ونحوها بقول النبي عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنية
 وهذا هو المذكور في الهداية وترجمه هذا بوجهين الوجه الاول ان معنى الحديث عندنا على ما نقله من انما افعال بالنيات
 ولا لا على اشتراطها للعصية على ما لا حول لتأجيل عنه الشارح في شرح التفتيح وفي موقع هذا الشرح بان المقصود من الصلاة
 المقصودة انما هو الثواب فاذا خلعت عنها لا يكون لها عصية بخلاف الموضوع وغيره من الوسائل فان المقصود منها اثنان الثواب
 وعصية ما شرط له فيقول الثواب لا يجوز للعصية فمن هذه المحبة قلنا بان اشتراط النية في الصلاة ونحوها لا بد ان يكون دل على
 ذلك صراحة وقد مر ما له وما عليه فلا ضيق في هذا الاشارة الى ذكره وأوجه الثاني هو ان علماء الاصول صرحوا بان هذا الحديث
 ظني الثبوت ظاني الدلالة وهو بعيد السنية والاستصحاب دون الوجوب ولا يرضى فان الحديث ان كان ظني لثبوت قطعه
 الدلالة ثبتت به الغرضية كان مقصود المفسر في الحكمه وان كان ظني لثبوت قطعه الدلالة كانا لاثبات الدلالة والعكس كما خبرنا السادة

والعمارة للرجل من تحت منكب إلى منكب كهيئة

للمفهوم كما أفطرية ثبت بما الوجوب وأن كان خلقه لثبوت خلقه للآلة ثبت به الاستقبال والسنية
نحسب كذا ذكره ابن مالك في شرح المنار وقال بعضهم إنما اشترطت النية في الصلاة ونحوها القول تعالى وما أمروا
ألا يعبدوا الله مخلصين له الدين وهذا هو المذكور في صحة السلاوة وفيه أن هذه الآية عمل ما ذكره أكثر المفسرين في
في باب التوحيد فلا تكون ما نحن فيه فالتحاشيات هذا الاشتراط بالإجماع فأنهم اجمعوا من لدن رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى هذا الزمان على أنه لا بد في العبادات المقصودة من النية نعموا اختلافوا في الوسائل قال والعورة
للرجل ما فرغ من عد شرط الصلاة وكان قد فرغ من تفصيل الشرط الثلاثة الأول في كتابه لطهارة الأذان بين
بعض تفصيل الثلاثة الباقية أي سائر العورة واستقبال القبلة والنية وقد مر ذكر سائر العورة على الاستقبال والاستقبال
على النية ليوافق النشر اللطيف ودأب في هذا المذلة الوضعية فإن المصلحة لا تراعى في استقبال القبلة ولا في سائر العورة
بالذكر لعمدة عن المراتك فإنه يأتي ذكر عورتها والشيء جذا فإنه لا عورة له ولا يأس بالنظر في عورة الصبي مسها كما في
البحر على الظاهرية وفيه عن السراج الوهاج لأجوبة للصغير وجل والصغيرة ما لو شبهها في القلب والذكر فثبت غلط فعله
إلى عشر سنين فيكون كعورة البالغين انتهى وفي هذا المختار قال المحلى فسر شيخنا الصغير جذا بـ أربع سنين فإدخالها
إدريس جذا فقط قول قد يؤخذ ذلك مما في جواز النشر بالآلة ونصه إذا لم يبلغ الصغير والصغيرة جذا حدا لشهوة فليعلم
الرجال والنساء وقدر في الأصل بأن يكون قبل أن يتكلم انتهى في التمهيد أن ينشأ اعتبار السبع لعمرها بالصلاة إذا بلغها السن
أقول سيأتي في المحظرات الأمانة إذا بلغت حدا لشهوة لا تعرض لسبع في إذا زاد واحد كان ظهرها وبطنها عورة فقلنا عورتها حكم
البالغة من حين بلوغها حدا لشهوة واختلفا في تقدير مدد الشهوة فقيل سبع وقيل تسع وسيأتي في باب الأمانة في
عدم اعتبارها بالسن بل الاعتبار بعلم الجراح بأن تكون شهوة وهذا هو المناسب اعتبارها ههنا انتهى كالأمرين عابد بن وفي
البنية الصغيرة جذا كالبأس بالنظر إليها وقال الشافعي يستوى في العورة للمهر والمسلم والصبي حكاها النسي وى ولنا ما سار إليه
ابن عباس قال آيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرج بين فخذى الحسن وقيل ذكره الطبراني في صحيحه الكبير
انتهى وهل يجب على الصبي إذا لم يبلغ سائر العورة الظاهر أنه يشترط للصلاة في حقه أيضا وإن كان لا يوصف بالوجوب في حقه كما قالوا
في القيام ونقل المحمدي عن جامع أحكامها الصغار أن وصلت المواهبة بالأضواء ثم ركبها لأعادة بالطهارة على سبيل الأعيان وكذلك إذا وصلت
عمرها انتهى وبه صرح في الفتاوى عن الأبرى ونصه صبي وصلت مكشوفة الرأس لا عورة بالأعادة ولو وصلت مكشوفة العورة ثم
بالأعادة وكذا لو وصلت بغير وضوء انتهى وهكذا في الفتاوى السراجية والبنية وقال في نصاب لأحساب عن الملقط الناصر
أنه إذا بلغ سبع الرجال لو كان صبيها فذكر الرجل أن كان صبيها فهو في حكم النساء وهو عورة من فرقة ال قد مسمى لأجل
النظر إليها عن شهوة فاما السلاوة والنظر إليه لا عن شهوة فلا بأس بهذا الروي من الثقات انتهى في فتح القدير وأعلم أنه لا ملازمة
بين كونه ليس بعورة وجواز النظر إليه فلو لم يمتدح شهوة مع استقبال العورة ولذا حرم النظر إليه كالأمرأة ووجه الأمر
أنه إذا شك في شهوة ما اعتد عدم الشهوة فيمنع النظر إليه وجه الأمر وجه الأمر وجه الأمر وجه الأمر وجه الأمر وجه الأمر
انتهى قال من غت سرته من ما تحت كنيته أفاد هذا أن الشرع ليست بعورة والركبة من العورة خلافا للشافعي فيها وتسند ذكر
تحقيق اندز هيبين في شرح كتاب الكراهية أن شاعره قال وقال الشيخ في البنية نافلا من النوى في عورة الرجل خمسة أوجه

والله اعلم بالصواب

فصل الصلاة المستترة فورا قبل الدوام قبل قليل من القدرة على السجدة بطلان الصلاة كذا لو خرجت من السجدة ثم استقرت
مع القدرة على الطعن واستقرت قبل كبر قصدت قعودا لم يلحق بها السجدة باولها ولكن يكون بعد العلم بالحق وقدره في البحر
بان كبر ليس من المذهب من نظائره السائلة الى ان العلم ليس بشرط كما في فتاوى قاضين فانما انكشف شيء من وجوب
في الصلاة فادى معه ركعة فصدت عليه او لم يوفق في صلاة الفتاوى حتى جعل مات بكثرة فلهذا امر ان تصلي صلاة سنة
فقل هو ربي علق علق جازية بونه ومات بكثرة وهي لم تصلي بونه وصلت مكشوفة الرأس فانما تصلي الصلاة من رقت
موتة ثم قال صاحب البحر في حسن ادراكه منقولاً لا يتا وهو مذكور في شرح المذهب لو قال ان صلت صلاة صحيحة فاشهد
حرة فقلت مكشوفة الرأس ان كان في حال عجزها عن السجدة في صحيح الصلاة والحق وان كانت قادرة على السجدة صححت
صلاةها كما لا يخفى لانها لو حقت صلاتها في قبل الصلاة في صحيح الصلاة مكشوفة الرأس واذ اوضح الحق في فائدت
الصدق يؤدي الى بطلانها فبطلت وصححت الصلاة انتهى وفيه عن المجتبى لو صلت شهر بغير قناع فحلت بالصدق منكرها
يبينها قال في المحرر في الصلاة في القاموس والغريب ويجمع الصلوات باليد في سريها سواء الرأس ولا خلاف والمجمل اسم المصنوع
فالمراد باليد من ههنا المصنوع لا كما يجمع الاستدانة بقول لا الوجه الا ان يكون منقطعاً وهو لا يقع في كلامه انما صرح به
جمع من باب لا صلوات قال لا الوجه والكف والقدر اعم ان المرأة كلها عورة كما جرى الزماني في المخروكة اب
الوضاء من وجوه المرأة عورة فاذا خرجت استترتها الشيطان واخرجها الزوار بن حبان ايضا فيجب ان لا يجوز النظر الى عضو
من اعضائها لكن الشارع خص بعض الاعضاء التي تحتاج المرأة الى كشفها خالياً ويتصبر عليها في جميع الاجان سنها قال الله
عن رجل ولا يدين زينب من لا مظهر منها ولا يضر برحمنه على جبينه لا يدين المفسرين الرداء بالزينة ههنا مواضعها والرداء
بما ظهر منها الوجه والكفان واختلفوا في القدر ما على اختلافهم من مواضع الزينة امره بالتفصيل في نفسه كما مامرنا في ظاهر
وترى بوجاهة في كتابه للباس عن عائشة ان ساء ربت ابي بكر وحلت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعليها ثياب
ورقاق فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه عليه وعلى آله وسلم وقال يا اسامات المرأة اذا بلغت الحيض لم يصل لها ان يرى منها الا هذا
وهذا واشد الال وجهه وكفه وقد اتفق الفقهاء على ان وجه المرأة وباطن كفها ليس بعورة لا في الصلاة ولا في غير الصلاة في النظر في النظر
الا من من الشهوة والصلاة مع كشفها او اختلفوا في مواضع الاثر في ظاهر الكف هل هو عورة ام لا فظاهر الثانية ان عورة واليه
مال المحققين في الدوام فكل المشيئة كراههم المطلق على باطن الكف بناء على ان الكف لا يتناول عرضاً ظاهراً والتحقيق ان ليس
بغير شك كونه كذا ذكره في مواضع في المصنفات وايداه الحق انما يصحح المحللين في محله المحلل وقال في المحللين في موضعين في شرح
المباح الصغير في تبيينه في الشئ كالذين بن الماهر في كراهيةها وتصحيح على ان ظهر الكف ليس بعورة بناء على ما قيل
ان الكف يتناول ظاهره ولكن الحق ان المبادر عدم دخول الظاهر في تامل قول القائل ان الكف يتناول ظاهره اغناء عن توجيه
الدفع ان اغناء الظاهر ليس الكف يتحقق انه ليس اختلافه انتهى كلامه ان الماهر وهذا منسطة لان اضافته لا تنفي ان الشئ لا
عدم دخول فيه وكما لو قصت اضافة الرأس الى ذيل عدم دخول فيه وكما يقال ظاهر الكف كذا لله يقال باطن الكف قد تم
ابن الماهر مدفعه ولا يضر في ابدانه اشد وكذا لا يتكفل عليه لان الرداء من الزينة بالنظر في اليد هو الحاشية
وهو غير محصٍ بباطن الكف بل زينة في الظاهر اظهر كونه موضع النقص والتقصير كذا في الحديث ان ذكروا يد على خالها

وكشفت رجب سائها وبطنها وغناها

شرح فاصلة من برقي الفلاح قدس في الاذان ان صوتها عورة وليس المراد مجرد كلامها بل ما يحصل من طينته وتطيطها ليعمل به
 انتهى **قلت** هذا كلامه في معنى ان يكون نظائرها كالصوت عورة وان يصح صوتها وتطيطها وتلينها في اذان ذلك من قول
 الفتية والذات كما يجوز ان يكون وقد تولى شرحه من قال انها ليست صوتي قالوا انها ساطق الصوت فانه ليس بصوت و قد قيل
 ما قبل بعضهم عن خطا العلامة للقدس في تذكر كلامه ان العباس لم يزل يظن في كتاب السماع كما يظن في قوله علة انما اذا قلنا صوت
 المرأة عورة انما زيد بذلك كلامه لان ذلك طين من بعضهم فانما يغير الكلام مع النساء والرجال من هذا الجانب ومحاولهم هذا الحاجة الى ذلك
 كما يغير من رجب صوفين ولا تطيطها او تطيطها ما في ذلك من استاتة الرجال اليمن وتغيرها لهما الشهوات منهم ومن هذا الوجه ان
 يؤخذ المرأة انتهى قال ابن عبد بن في رد المحتار قلت ويشترط في هذا تعبير النواز في اللغة انتهى **قال** وكشفت رجب سائها لهذا
 قوله في قوله في الصلوة واكتفى بذكر الريح ولزك حقه في ذلك كما فعله صاحب الهداية حيث قال فان صلت وثلاث سائها ورجعها
 مكشوف فقيل الصلوة على وجهه في كل من كان اقل من الريح لا سيما اذا كان الريح ذكر الثلث مع الريح مستقلة فانه لما كان الريح
 سائها كان الثلث سائها بالطريق الاول وقد اضطرر لي لحشون والشرح في توجيه ذكر الثلث مع الريح فذكر وجوه ما يبلغ الى ثمانية كما يسطر
 العيون في الساية وتكون اخرها في المقام لا يثبت بما يحقق المراد من اذكاره المغيثات والاشفاق والعيني وغيره هو همان انكشفت العورة
 ففسد الصلوة فقد انشأ في لو وكشفت عن منها ان الصلوة بطلت ولو شرعا وظفر قوله تعالى لا تسجدوا لله على خلقكم لكنه لم يبين حدا
 بل احال على العامة واتصافا قالوا القليل يشبه وحدا ابو يوسف بالاقول من النصف وفي النصف عنده روايتان واثبت في وجهه
 جعل الراجح في كل واحد منه قليلا لا يماثل الاربعة بكل كناية الى ان لا يفرق الى اربع الا ان كان في الاربعة رجبه عن وجه الكل وانما خلق في
 الصلوة من الاربعة فخلق رجب راسه تجل هذا في كذا خلق كل واحد ما يشبهه ونظرا وكذا في النصف بعبارة صاحب الهداية من جهة
 وعليه المتن **فروغ** قال في فتح القدير كتب المراد في هذا ان يكون تبعا لساقيها لا عضو مستقل الا لا يملئ عظم الساق والقدم
 فلهذا لو وصلت فكما هي مكشوفة تجوز ان الكتاب لا يتجرب الساق مع الكعبين انتهى واثبت عليه البلوغ في الغنية وفتحته في
المر **قال** وبطنها ولزك الحجب لا يتبع البطن كما ذكر في القية ناقلا عن الظهير للربيعاني في قوله من بعد الكاية التي رتبها ان الاربعة
 ان ما بل البطن تبع له وما بل الظهر تبع لها انتهى وبها قيل ذلك من النافذ على الجوار وشرح الزوائد ما فيه دلت على ان الاربعة
 في الصلوة فانكشفت من كبر الاربعة وبطنها لا يبع شرعها انتهى قال ابن عبد بن مقتضاها ان الحجب عضو مستقل فهو قول
 اخبر ان تكون او يفرق او لا تامل انتهى في كلامه في جارية تنويره في هذا حيث قال وما هو عورة من الرجل عورة من كاية من ظهرها
 وبطنها وجنبها لو لم يكن الحجب بل بفساد كان في هذا اللزك والاربعة اصلها في هذا الفتاوى فطاعة وقد تبين على ذلك صا
 انتمو بعد ذلك فقال في فتح القدير لا يرد الحجب في الوقاية والذكر وغيرهما وبه صرح في الغنية انتهى في قوله في المرأة فان كانت
 ناعلة في وجهه من وان كانت مكشوفة فربما يصل بنفسها كما في فتح القدير وهذا هو المتعارف كما هو في جملة ما يجمعونه
 عورة لمنه حيث قال لما تدرى المرأة فان كانت عورة فهو تبع للصلوة وان كانت كبيرة فالنارح اصل بنفسه
 لا تاربا تكون عورة وقلا تكسر ثم في غير موضع من الصلوة اليه تارة على ذلك المجلد في شرحه الصغير والكبير **قال**
 وغناها اكتفى بذكره ولزك الاربعة لا يكونا تامة للخنز وهو المختار كما في الفاصلة وفي فتح القدير ولا يصح ان الاربعة تتبع للخنز
 لانها ملئ عظمين لا عضو مستقل انتهى وكل هذا فاصلة وركبها مكشوفة وان المختار بما لمه منطلي جازت صلاته

منه
 في قوله
 وبطنها
 ولزك
 الحجب
 لا يتبع
 البطن
 كما ذكر
 في القية
 ناقلا
 عن
 الظهير
 للربيعاني
 في قوله
 من بعد
 الكاية
 التي رتبها
 ان الاربعة
 ان ما بل
 البطن
 تبع له
 وما بل
 الظهر
 تبع لها
 انتهى
 وبها
 قيل
 ذلك
 من
 النافذ
 على
 الجوار
 وشرح
 الزوائد
 ما فيه
 دلت
 على
 ان
 الاربعة
 في
 الصلوة
 فانكشفت
 من
 كبر
 الاربعة
 وبطنها
 لا
 يبع
 شرعها
 انتهى
 قال
 ابن
 عبد
 بن
 مقتضاها
 ان
 الحجب
 عضو
 مستقل
 فهو
 قول
 اخبر
 ان
 تكون
 او
 يفرق
 او
 لا
 تامل
 انتهى
 في
 كلامه
 في
 جارية
 تنويره
 في
 هذا
 حيث
 قال
 وما
 هو
 عورة
 من
 الرجل
 عورة
 من
 كاية
 من
 ظهرها
 وبطنها
 وجنبها
 لو
 لم
 يكن
 الحجب
 بل
 بفساد
 كان
 في
 هذا
 اللزك
 والاربعة
 اصلها
 في
 هذا
 الفتاوى
 فطاعة
 وقد
 تبين
 على
 ذلك
 صا
 انتمو
 بعد
 ذلك
 فقال
 في
 فتح
 القدير
 لا
 يرد
 الحجب
 في
 الوقاية
 والذكر
 وغيرهما
 وبه
 صرح
 في
 الغنية
 انتهى
 في
 قوله
 في
 المرأة
 فان
 كانت
 ناعلة
 في
 وجهه
 من
 وان
 كانت
 مكشوفة
 فربما
 يصل
 بنفسها
 كما
 في
 فتح
 القدير
 وهذا
 هو
 المتعارف
 كما
 هو
 في
 جملة
 ما
 يجمعونه
 عورة
 لمنه
 حيث
 قال
 لما
 تدرى
 المرأة
 فان
 كانت
 عورة
 فهو
 تبع
 للصلوة
 وان
 كانت
 كبيرة
 فالنارح
 اصل
 بنفسه
 لا
 تاربا
 تكون
 عورة
 وقلا
 تكسر
 ثم
 في
 غير
 موضع
 من
 الصلوة
 اليه
 تارة
 على
 ذلك
 المجلد
 في
 شرحه
 الصغير
 والكبير
 قال
 وغناها
 اكتفى
 بذكره
 ولزك
 الاربعة
 لا
 يكونا
 تامة
 للخنز
 وهو
 المختار
 كما
 في
 الفاصلة
 وفي
 فتح
 القدير
 ولا
 يصح
 ان
 الاربعة
 تتبع
 للخنز
 لانها
 ملئ
 عظمين
 لا
 عضو
 مستقل
 انتهى
 وكل
 هذا
 فاصلة
 وركبها
 مكشوفة
 وان
 المختار
 بما
 لمه
 منطلي
 جازت
 صلاته

[illegible]

ش ويلتحصل ان كسفت ربيع العضو الذي هو عورة ينعم جواز الصلوة قالوا من عضو وكسفت المأذول عضو آخر والذكر عضو
والانثيان عضو آخر وهو عدم عزيل النجس من راحة

هذا نص على امرين والثاني من عندهم قالوا ان لا يصير الجرح كالجزء كالاسنان في كساح ولا تساع بل بالقل والكنا
ان المكشوف من اكل لو كان قد رجع اصغرهما من العضو المكشوف فينعم حتى لو انكشفت من الاذن تسعها او من الساق تسعها في
الجواز ان المكشوف قد رجع الاذن فيتم ذكر ابن مالك في شرح مجمع البحرين مواضع الزيادة وتبعه شيخ زاد في مجمع البحر
والشرع في كل ما راد والمجسدة في كل ما انكشفت في الجوارح ولو في عضو واحد ولا في القدم فان بلغ راحة وتلها منع وتأنشه في الجرح
بانه تفصيل لا دليل عليه لكن حققه في الزهرى كما هو بدل عليه وعليه مشهور ابن ابي رباح في الخلية والشرع في كل ما راد في شرح الوضوء
والشرع في شرح زاد الفقير وغيره من الفقهاء واوضحه العلامة ابن عابد بن في حقه الخلق على الجرح الا في كل ما راد في شرح الوضوء
كالهاتمين في وغيره وتأنشه كما ذكره الزيلعي في التبيين حيث قال بعد نقل عباد بن زياد قال الراعي عقوقه بغيره في
بعض الجوارح لان الاعتبار بالادنى فيجوز ان يرضى من ربيع المكشوف في راحة لو انكشفت نصف من الخد
مثلا ونصف من الاذن مثلا فبعض ربيع الاذن مثلا منع وان لم يبلغ جميع العورة المكشوفة ومثل نصف عشر كل عضو فطلان
الصلوة بهذا القول في حاله الفاعلة انتهى واقر عليه ابن الهمام في فتح القدير فقال صاحب الجرح مرقى حلي حاصله انه ينظر الى
مجموع العضو المكشوف او الى مجموع المكشوف فان بلغ مجموع المكشوف ربيع العضو منع ولا فلو هو ظاهرا كالجرح في اليد
في موضع آخر حيث قلل الفاضل وانكشفت ثوب من راحة او شئ من ظهرها او شئ من فروعها ان كان جال فجميع ربيع راحة منع ولا فلا
قلت المذهب عند الفقهاء هو الاول كما ذكرنا في الزيلعي على قول ابن الهمام وصاحب الجرح وهو ان كان دقيقا في
نفسه لكن لا يخطو ولا في كسب قوله في المحصول الخ اقول لما كان يتوهم ان يتوهم من كلام المصنف ان ربيع مذكور
من العضو مانع للصلوة دون غيره ينال على ان عضو الخالفة مستبر في الصلوات بالاتفاق كما سبق تحقيقه في شرح باب الجرح
ان شاء الله تعالى فالحاصل المصنف هذه العضو بالذکر وان كسفت ما عداها ليس يمنع وضعه في الشاح بيان حاصله وحاصل
النجس في حق المائتين كسفت ربيع هذا العضو مانع بحسبنا للقصة ان كسفت ربيع العضو الذي هو عورة ينعم الصلوة وانما ذكر
هذه العضو تشيلا لفتنة ذكر السبل الخطاوى في حاشية الدلائل الختان وعضو الرجل ثمانية اثنان في الذكر وما حوله
الثاني الانثيان وما حوله الثالث ليل البر وما حوله الرابع والثاس االبان السادس والاسابع الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين
السرقة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الجنبتين وان كانت ثمانية فاعضاء عورهما ثمانية ايضا الفخذان والانثيان والقليل الذي
وما حوله والكلن وظهرهما يليهما من الجنبتين وتولد في الحرة الساقان مع الكعبين والثلثان المسكران ولا ذناب في الصلوة
مع المرفقين والذراعان والرسغون والكتفان وطبائفا قد يمتا في رواية الاصل والصل والراس والشرع في العلق وتظهر
الكثرة في ثمانية عشر من عضواته في ابن عابد بن في راحة المائدة رقت قد منع من التاخر عليه من صلاته كالمدة ونحوها
عورة وقارضا ما عدا اقية ان جنبها عورة مستقلة على احد القولين فتراد على الثمانية المانعة في الامة قال راعده
عزيل النجس على راحة اقول الظاهر ان النجس ههنا يقع الجرح بمعنى غير النجاسة فان النجس كسرة عند الفقهاء يطل على
النجس فلا يمنع اضافة العزيل اليه الا ان يقال في النجس عذوف والقد رجع من راحة النجاسة النجس او يقال معناه عاده
عزيل النجس من حيث ان نجس ولا بد ههنا من يتبع امره في كل ما راد ويحقق بها المقام الاول والى المصنف العادة في مثل المقام

ولم يعد ان صلى من راي اذ وجع ثوبه طاهر لم يجز في اقل من رعية الا افضل صلواته فيه

والسائر وفيه يجوز للعلمي في الغيبة جعل تقيد صاحب السنية بالمسافر او اتصاله مع القابل قبل هذا ولا يتحقق الحجر من المنزل للمغير
ايضا يجوز للصلاة بذل الخانجس كقيد القهستاني في جامع الرواة والاعداد بالمسافر وحلها لان التقيد بانها طاهرة ما يستلزم اليقظة
وان لم يكن كاف في الظهور وغيره من اجزاء المصطفى قال ابن عابد بن الحاصل ان صلوة المتيقن لا تصح بغير ان يحسن ان لم يملك الطاهر بناء
على ان المتيقن لا يتحقق بغير من الملو وغيره من المعانيات المزيلة لان المصنعة وجودها في ذلك الوجه التي يصح المصراكن هذا
فولما ان التقيد به هو الحديث تحقق الحجر ومتقضا كان يكون ههنا ايضا كذلك انتهى وقال بعض اولى وجهه لتقيد بالمسافر ولا يصح
الميل من غير ان يظن كالمسافر حتى في التيمم ولم يذكر المصنف في حقه التقيد بهذا القيد انتهى الا من الثاني لخلق العذر ولم يرد ان لا يصح التيمم
جميعا او المعنى حاكمه للمزيل من حيث انه من غير ان يتقبل ما اذا لم يكن معه مزيل او كان معه وهو غير ان العطر من جلا او ما لا محل فسد او
من تلو من مؤنة فلا يكره في هذه النجاسة في جميع الصور كما صرح في القضية الا من الثالث ليس المراد بالزيل ما يزيله بالأكيل بل من
ان يكون مزيل بالأكيل ومن يزيل في الجمل ان يقل النجاسة فلا يكون معه ما يقل النجاسة يزيله ان يقلها فلا يجوز صلواته بغير اقل
وهذا بخلاف ما لو وجد ما يكفي بعض اعضاء الوضوء دون الكل حيث يباح التيمم ولا يجب استعماله عندنا وعندنا الشافعي فاجب
يكفي بعض اعضاءه يجب ان يستعمل في رعية قياسا على سائر تقيد النجاسة وحل ما يصح ثوبا يستبرض عورة فانه يجب عليه
السائر ولا يجوز الصلوة في راينا ونحن نقول ان المراد من المصنف في هذا الموضع طاهر فقيموا ما يصح اكلها ما يكفي في إزالة النجاسة
الحكمية كانه جبانة وتقال من قبل الاضواء الثلاثة وسع الرأس فقل عند حله المصرا ان التيمم في الضرورة يكون التقيد
فاغسلوا او امسحوا فان لم تجد الماء يكفي في التيمم ما يصح والقياس على إزالة النجاسة وسائر الموضع الغادر فلا يفرق بين
في غير إزالة التعليل يستلزم اقل من إزالة النجاسة فانه لا يتجزأ فلا يكره في استعمال الماء اقل من كاف في ظنهم لفرق بين
المسألة التي نحن فيها في سائر تقيد النجاسة وبين تيمم وجوب الماء الغدير الكافي في التيمم فخرج القدر بانه مراراجع ليس محل
الحجر فتعلم اننا كان على الجسد ادخل الثوب فان كان على الجسد يصح مع الحان كان على الثوب فان كان الجسد اكثر بحيث لم يبق في
الرعية منه طاهر فتم وتخير بين ان يصلي مع ما بين ان يصلي رايًا عندنا خلافا لمحمد وان كان قد ابرج طاهر يصلي مع الثوب حقا
فان يصلي عن رايه روي صلواته في النية وشدها كما في النجاسة قبل القهستاني في الحجر بالتحفة وعلا بان حاد مزيل الجسد الحكمي
لا يصح كما في اول التيمم انتهى وذكر في باب التيمم لم يجد ثوبا نظيفا لم يصل وهذا عندنا في حقيقته وفي رواية عن ابى يوسف
وعنه انه يؤم بغير طهارة للشبهة بالمصلاين انتهى قول ذكر لنا اخرون ان لا يصح هو ان يشبه فائد الطهروين بالصلوات
والبرص مع كماله فرصيد عند القدرة فلا يكره في التعليل ان يقال فائد مزيل الجسد الحكمي يصلي الصلوة عند القدرة فلا يكره
ان يقبل الجسد ههنا بالتحقيق فذكر **قال** ولم يعد هذا الذي ذكرنا الجسد من قبل العباد وتبين في هذه الحادثة ان الحجر من المنزل لا
يفعل العباد كما ذكره في التيمم ولما ذكره ههنا اعتمادا على ما رواه الحق المجلد في الحلية وتبعه ابن غيره والتبرائش
والمحكمة وغيرهم **قال** لم يجز هذا لا يفتي ان الرعي يحكمه كمال في كثير من الاحكام فاذ كان رعي ثوبه طاهر يصير كان ثوبه
كل طاهر فيجب ان يصلي به ولا يجوز رايًا ولم يذكر كمال الاكثر من الرعي كما ذكر في هذه اية حاله حل المقلية اذ كان حال الرعي
هذا فيكون حاله اكثر منه مثله الطريق لا يكره **قال** وفي اقل من رعية الا افضل صلواته فيه يعني لو كان الطاهر اقل من رعي الثوب
والجسد اكثر من ثلثة ارباعه فالصالح غير بين ان يصلي رايًا وبين ان يصلي معه والا فضل هو الثاني وهذا مذاهب في حقيقته

على الدابة ولا يجوز مع الحدث سجود وكذا يجوز لا يقدر على القنوت فاشاوي يقدر عليها فاقدا فانه يحيط قاعدا لا يجوز تركه القنوت حاله
الاختلاف في المنقل ولا يجوز تركه القنوت حاله ولو حصل في الفصلين فاشا مع الحدث وتركه القنوت يخرج فلو كان معه ثوبان نجاسة
كل واحد منهما أكثر من قدام الدبر فهو نحو عريتهما بالربيع احدهما قد ربيع الثوب لا سواهما في الشيع والكلان ودر احد هما قد ربيع
الربع ودر الاخر اقل يحيط في قاعدهما وما لا يجوز عكسه لان الربيع حكم الكل ولو كان في كل منهما قد ربيع الثوب او كان في احدهما
أكثر من ثوبين لا يبلغ ثلثه اياه وفي الاخر قد ربيع الربيع صليها شاء لا سواهما في الحكم ولا يفضل في يحيط في قاعدهما نجاسة ولو كان
ربيع احدهما طاهر او اقل من الربيع يحيط في الذي ربيع طاهر ولا يجوز العكس لو ان امرأه وصلت نكتفت من حوسرها
ما يمنع جواز الصلوة ووصلت قاعدها لا ينكتفت منها شيء فاشا فصل قاعدها لما ذكرنا ان تركه الغياب اهون ولو كان الثوب
ينظر جسدها وربيع رأسها نكتت نقطة الرأس لا يجوز ولو كان ينظر قل من الربيع لا يضرها تركه لان الربيع حكم الكل وما دونه لا ينظر
له حكم الكل والسوا فضل تقبلا لا لا نكتفت انتهى كلامه الزيلي وقال ابن خبير في كشافة والظاهر من هذا القيد ما ذكره
في المحل خاصة انه لو كان اذ خرج للجماعة لا يقدر على القنوت كره ووصل في بيته صلى فاشا يخرج اليها ويصل قاعدا وهو يصح وتقل
في شرحه المنيعة فصيها اخوانه يصل في بيته قاعدا وهو الاظهر من هذا النوع لو اضطر عند مدينة وماله للغير فانه ياكل الميتة
وعن بعض اصحابنا من جعل طهار الغيرة كتابا للميعة وعن ابن سماعه الغصب والى من الميتة وجوبه اخذ الطحاوي وعمر
وخبره الكرخي كذا في الذبانية ولو اضطر للمهر وعنده عينة وصيد اكله وانه على المعتد في الميزانية لو كان الصيد اكله
كان هو اولى وقفا ولو اضطر وعنده صيد - ملك للغير فالصيد اولى وكذا الصيد اولى من لحم الانسان وعن محمد بن الصيد
اولى من لحم الخنزير وقد ذكرنا في غير هذا الاخر كتابه كذا قال للمستقلين ففسد في النار او من الجبل ولا تقتلنك كان
الاقتناء بحيث لا ينجس منه ولكن فيه نوع خفة فلا الخيارات ان شاء فعل فذلك وان شاء لم يفعل وصار حتى يقتل عند
او حنيفة لانه ابتلى بيليين فقتل ما هو الا هوون عندا وعندهما يصبر ولا يفعل فذلك لان مباشرة الفعل اهل لا نفسه
فيصبر تحاجا عنه واصل بان الحرفين اذا وقع في السيف وعلوانه لو صار فيه احراقا وتوقع في الماء عرقا فقتلنا بغيرنا اكلها
شاء وعندهما يصبر ثم اذا عرق نفسه في النار احراقا فقتل المكرة القصاص ببلان ما لو قال للمستقلين ففسد من رأس الجبل
او لا تقتلنك بالسيف فالقبي نفسه فماتت فقتل في حنيفة نجس لدمه وهي مسألة اقل بالثقل انتهى ما ذكره ابن خبير وذكر
الزاهد في القنية عن ثور كريمة المنصور ان يخاف الحاقن ان اشتغل بالطبخ اذ يفوته الوقت يحيط معه لان الايام الكثرة
اولى من الغنم وعن شرن كريمة الكلى والسيف لسأكل واشتغلت بالصلوة يبكي فلما اراد ان يصنع يفوت وقتها ترضعه
ان خافت عليه ضربا غالباً وعن القاضي عبد الجبار والظاهر المرغيب في عريان معه ثوب ديباج وثوب كواس فيه نجاسة اكثر
من قدام الدبر فربع من ربيع في ثوب الديباج وعن جامع الفقهاء في البقاء في جملته في جاز مسجد سأل لم يصبر عندا وعندهما يصبر
وكذا اذا كان يسيل لورق او اصحاح من حجر من حنيفة وعن برهان الفتاوى في الجواهر وبرهان الحطبه ومع السنن لما سئل ما امر
يسلك في فيه ما بره او دواء من اسنانه وخال الوقت فانه يقتل في غيره فان لم يجد يحيط بغيره فلو وعن شخص الايدي الطلوع
مسافر لا يقدر ان يحيط على الارض كونهما نجسة فلا يبتل بالطهر يصل الى ايام ولا يصبر اذا خاف فوت الوقت ولا يجوز خراجه حتى
يجد مكانا يحيط فيه ويصل وعن الركن الصباغ اذا خشت فرجها تذهب حذرها وان لم تقبل تسيل فصلح السيلان لان في هذا
ذهب خبر من اجزاء انتهى فهذا ذكر من فرج تلك القاعدة ولها فرج اخر ايضا المذكورة في باب صلوة المريض وغدا

وقسم من ثوبه فخطه فأنشأ جاز وقاضاه وجعلها ثوباً

قال ومن شرط ثوبها **اقول** هذا يشمل الوجهين أحدهما أن يمد من الثوب بان لا يملكه ولا يجلب السائر فهو يصلح على ما كان شأه صل قائماً أو ان شأه خطه فاجل مؤمياً وهو لا يخلل وثابته ما كان شأه من الثوب في جعله أو ما عداه فصل عريان ينجس اتفاقاً وقيل فيه اختلاف فندلبي يوسف بن يحيى وعندهما لا ينجس لأن جعله معد لوضع الثوب مع سائر أركانه متعة وقد مر ذكر هذه المسألة مع نظائرها فتذكر المراد بالثوب ههنا ما يستر العورة على طريق عموه للمعاشرة في كل ما يستر العورة فإنه ما لم يقدر على ستر العورة بوجهه من الوجوه من طين أو ورق لا ينجس حتى صلى عرياناً ولو نكره لغيره العمو فان النكرة تحت لفافه ضرر فعداها من لو يحد نقاباً مطلقاً فصل عرياناً جاز ولو وجد ثوب جرب لا يجوز الصلوة عرياناً لأن الصلوة فيه محبة وان كان راماً كالصلوة في الأرض لفصله وانما رآه لو وجد ما يستر العورة وجبه استعماله قبله لا لأنك أن لا يجرى كالحجاسة الحقيقية بخلاف الحكمية في ذلك فاستمرها هو اعطى السقوطين وبعد هما الخلف في الركبة وفي المرأة بعد الخلف البطن والظهر في الركبة فربما قال على السوا يصح الخلع في النية **قال** فخطه قائماً أي عرياناً **قال** جاز لظهور العزم على الستر **قال** وقاضاه مؤسداً بختلافوا في كيفية الخلع فاختلافنا في كيفية كونه عليه في التمسك بقيل يقصد كما يقصد في الصلوة وبه صرح في النية قال في البحر عمل هذا بخلاف الرجل المرأة فهي ستور لها منى وقيل يقصد ما دار عليه الى الكعبة واضعاً يديه على عورته الفليضة كافي الذخيرة ورح صاحب البحر تبعاً لصاحب الحلية المذكور ولا يلازمه أكثر من أربع مائة من مالا الجلبين الى الكعبة وفي غنية المستعمل ان الثاني اولى بالخلة السترية وهو ولد كوفي في شرح الهلاية وغيره ما عليه شئنا لشر بلان قال ابن حابد بن قلت هو الصواب لأن من حمل بقصد نية على جعله كافي فشهد الصلوة فظهر رده الفليضة حاله كافي بالركوع والسجود أكثر من جعل مقصد على الأرض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس سترتاً لم يظهره القبل فلا خلاف لا يغفر الله له جعله في الخلق فلا يجوز شئ عليه شرح الهلاية وغيره كصاحب الخلق السراج والدردانيان انتهى في المحرر الرائق تبعاً للنية وشرحهما اطلاق المصنف الصلوة فاعداً فتمثل انما كان غلاماً او ليلاً في بيت ومحلوه هو الصحيح كافي للنية ومن المشايخ من خصه بالزنا ما في الليل ففصل قائماً لأن ظلمة الليل تسره قال في الذخيرة هذا ليس بوضع لأن الستر الذي يحصل بالظلمة لا يجوز تصاد وجوده وعدمه سولم وقبحه في شرح للنية بان لا يستحق المدح أو غيره من غير تعلق بين حاله واختياره ولا يخلل ادواطل الى ان قال وتؤيد به ما أخرجه عبد الرحمن بن سالم عن ربه من صلوة العريان قال من كان بحيث يراه الناس صلى جالساً وان كان بحيث لا يراه الناس صلى قائماً وهو ان كان ستره ضعيفاً فلا تقصر عن كفاية تسمي كالأمر المحقق وجعل التغيير بين الصلوة قياماً وبين الصلوة قعوداً وقعوداً في القيام ادواطل ان كان وفي القعود ستر العورة ففصل الى انما شأه كالأمر الثاني في الفضل لأن الستر واجب حتى انما يصح الصلوة ولا يلازمه لا يخلل في لا يركن فان لم يخلف شريعياً وهو الايماء وقد فصل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين خرجوا من مكة هذا هو المدح كوفي في الهلاية وغريبه في نيل هذا الأمر يمكن قال العيني قلت مره في الخلال باسناداً عن ابن عمر بن قنم انكسرت بحمر السفينة فخرجوا عراة وكافوا يصلون جلوساً ساجدين بالركوع والسجود ايماء برؤسهم ووترى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عرياناً يصل جالساً اخبرنا ابراهيم بن عتبة عن سفيان عن صلوة العريان فقال من كان بحيث يراه الناس صلى جالساً وان كان بحيث لا يراه الناس صلى قائماً انتهى وظاهرهما في الهلاية يمكنه

وقبلة خائفة للاستقبال

ولو كان مع رفيقه ساء بكفى لهم فقال استظهر حتى اخرج من الصلوة فادعية اليك لزمه ان ينظر ان خاف حرج الوقت ولو توتر لم ينظر الخجول ولا حمل عند ابن حنيفة ان في المملولة لا تثبت القدرة بالبدل ولا بإباحة وفي المأوى تثبت القدرة فلا بد ان انتهى وفي القبة عن الركن السباعي ان كان يرجو وجود الثوب ويؤخر ما لو خيف فوثب لوقت كطهارة المكان انتهى وفي التلخيص انية ولو كان محصورا لم يثوب بالقاء فان لم يخطه صلى عزازا وتوجع في خلال صلاته ثوبا استقبل قال ابن عبد البر ظاهرة السؤال لكن ينبغي تقييد بما اذا غلب على ظنه عدم المنع كما في التيمم انتهى وفي الدلالة المختار وهل يلزمه الشراء بمن مثل ينبغي له ذلك قال في رد المحتار البحث لصاحب البحر وبقية في النهر وقال لو يدركه ما يقول فاما المسألة مستقولة عن السراج وان فيها قواين وفي تيمم مواهب الرحمن يجب ان يشترط للماء والثوب بشل الثمن ان فضل عن ثقتة كما في الرد غان فاحش في الله المجرم انتهى قلت كيف يخفى ذلك على صاحب النهر مع كونه مصرحا في الفتاوى لظهورية ونصها قال التيمم كما مر على بن ابي الحسن النسخ سألت في مجلس لعامة عن رجلين يصليان احدهما عربيا والآخر سمرقانيا ربيع فقال في ما عرفت وصاياهما التيمم وثوب فخذ كما هما العربيان وصل فقلت فقلصل صلاتهما معا فقبل في الثوب لا قلصل لان لا قبل الثوب فسألت الفقيه عبد الله بن الفضل والفقيه اسمعيل فقالا الفقيه اسمعيل عندئذ صلوة العربان لا قلصل ان الملك شرط فيه ولا بإباحة في الماء وكلتي فقلت لو كان الثوب عارية عندة فقام يصلي عربيا هل يحل فقال لا قلصل هذا يدل على ان القدرة على اللبس تكفي فقال البس لزمه لو ملك من الثوب لم يكلف شراءه ولو ملك من الماء لم يكلف شراءه فقلت في هذه رواية عنهم امر بقولها قال لا بأس بغيره ولكن كذا يخطر بباله في القبة عبد الله على ما كتبت اقول فقال يجب ان يكون اسوارا ويجب ان يكلف بشر الثوب انتهى وفي التيمم امر ان يطوى على العدة وحل انما عبد بن ابي صلواتها على ما مر في صل كل واحد لجليه نحو القبلة ويقصم بلدين فخذ في يده يرمى اياه وان اوى لقاؤه وكبح وجد لقاؤه جان ايضا انتهى قال وقبله خائفة الاستقبال لما فرغ من بيان ما يتعلق بالشرط الرابع شرع في ما يتعلق بالشرط الخامس ومنها على ان ليس له رد القبلة في القول السابق للكعبة خاصة بل كل ما توجه اليه المصل ولو قال قبله العاجز كما هو عبارة التورير لكان اولى بشمل الموضع ايضا فمن خاف من عدم الدوام وسبغ ونحوه او مرض مرضا لا يمكن ان توجه الى الكعبة ولو جحد من وجهه والعاجز عن النزول عن الدابة السائرة الخوف او مرض او لطين ودودة او نجوس او عدم وفوقها او حجر عن يمينها او حجر عن الشمال عن خشية في الحجر بحيث لو نزل عنها او استقبل القبلة عليها غرق يجوز لكل منهر التوجه الى جهة تدركه كذا في مواهب الرحمن وشرحه وتقييد المريض بعدا وجلا ان الموجه ينبغي على ما ذهب لصاحبين فانه لو جلا الموجه يجب التوجه عندهما خلافا لما ذهب اليه ما ذكر في باب التيمم ان القبلة لا تقبل في غير الظاهرية وفي غير القدرين لافعل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلوة خائفة لا تقطع عن الرفقة الا كراحت فلا بد ان في الثاني كما لا يوقفها ويستقبل كما عن ابن يوسف في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء نذهب القافلة ويقطع عن الرفقة جارا ولا ذهب الى الماء واستحسنها ههنا انتهى قال في الحاشية في منية المستعمل ان ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكر من ان لا يصلح لو حجر عن النزول لعدم خلو الطين ايضا لو كان قد دخل فيها من غير حصول شرط

الصلوة في البحر
المجلد الثاني في الصلوة

جهة تارة من جان جهاتها

عليه قومه ان يستقبل لان الضربة تقدر بقدرها ومكانها ودقة الاستقبال لا يسقط وتصح في الغلظة من جهتين مختلفتين
في الظاهرية فقال ومن جهته ان الرجل في السفر لم يطر له ما عرفه من مكانا يابسا انزل له فان يقف فليست مستقبل القبلة
ويصلي كما يصلي لو لم يكن جهة الدابة فان لم يكن يصلي مستقبلا للقبلة قال صاحب الغلظة وهذا اذا كان الطاهر بحيث
يفيب وجهه فان لم يكن جهة الدابة لكن الارض مستوية صلي بها له وعزاه الى النوازل انتهى كلامه المحلي وفي جامع المصنف
قال الطحاوي وكان للظاهر ان كان محتفيا من عذر او غيره يعاقب اذا عجز له واستقبل بوجهه الى القبلة ان يشعر به جاز له
ان يصلي قائما او قائما بالامر او جليها حيث استقبل بوجهه انتهى ومثله خوف ذهابه الى كافي الذي اثاره قال ابن
عابد بن ان خوف ذهابه يسقط او غيره كان مستقبل سواء كان المال ملكا او امانة فليدرك كثيرا قاله الطحاوي ولم يعزه
الى احد فليرجع تفسيرنا في مفصلات الصلوة انه يجوز قطع الصلوة لضياع ما يقسمه وهو لا يعزه انتهى اقول الذي
ينبغي اعتبار حال الصلي بوجهه في حاله وانما الامانة فينبغي ان يجوز تركه لاستقبال عتق خوف ضاعها وان كانت قليلة لا تقدر
حق الصلي على حق الله تعالى ولان الصلوة يجوز قطع الصلوة عند ذهابه خوف رجل وعزاه وهذا ايضا من فروع من يابى عليه
يختار هو قال جهة تارة تكون الطاعة بحسب الطاعة فلو كانت بالاستقبال مع عدم طاعة اخرى فكيف سلبا يطان وهو ممنوع
بالنفس والشرع فان كان الصلي لمكان خاص او عند الله تعالى فلا بد من ان يقال اليه وكان الله تعالى ربا عن الجهة والمكان فليدرك
بان يتوجه الى اله بالسلامة لو كان العادة للكبيرة فانه لو وجد للكبيرة نفسها كغيرها عرضة للمحقق تحقيق العادة فليست بالاشتباه
في توجهه الى جهة تارة عليه لان الكعبة لا تقبل بنفسها بل بالابلا والهو حاصل ههنا بالجهة المقدسة عليها وما ينبغي ان
يعلم ان بعضهم للاستدلال بمذلة المسألة على الاستقبال شرط فاما يسقط في بعض الصور بخلاف الشرط الباقية وهو مقرر ودان
سقطه في هذه الصورة منوط بالجزء والضمرة ان كانت مستطاع الفداء فذلك لها الشرط الباقية فتدفع قطع الصلوة بالظن ان تسقط
عن قطعت يدها وبجلاها وبوجهه جرحا فانه يصلي بلا وضوء ولا يعمد ولا يعيد على الاصح كافي الظاهرية وغيره وان كان لا يطهر
عن الخس الحقيقي يسقطه بالصلوة تصرفه بحربان المريض الذي تحته ثياب نجسة وهو يتأذى بالفرار الى موضع اخر يصل عليه
للضربة والنية ايضا ان تسقط في الخفية والنجس من ثواب عليه الجرم فكيفه النية بلسانه وكذلك سائر العوارض على ما ذكرنا
فكسوى الاستقبال الشرط الباقية في السقوط عند الجزم لربوب ذلك الاستدلال مجال بل الدليل عليه بوجهه الاخر وهو ان سائر
الشرط كله تسقط على الجزم كما تستقبل من الجزم بخلاف استقبال القبلة فانه قد يسقط عند الجزم من التوجه كما قالوا في المسافر ان جرح
الخارج المصل انظر الى الدابة انما توجهت مع الفداء عليه وسيأتي هذه المسألة في باب لور والنوازل فيثبت جملتها ان الاستقبال شرط
في جملات الشرط الباقية فانهم قال فان جهاتها أي جهة القبلة بان لم يكن ان الكعبة الى أي جهة ولو لم يكن هناك محراب
منصوب فانه ايضا من الدلائل فانما لم يكن هناك محراب من اهل المكان ولا علم بالقبلة وكان يصلي لمحراب او سائر موضع غيره
فانه يصلي وان كان هناك محراب لا يصلي له غيره ولما راجعنا السؤال عن اهل الكعبة من شيوخنا عن الحارثي وقاله لور ان كان
في الغلظة والسماء صحيحة لانه لو كان الاستقبال للجزم على القبلة لا يجوز له غيره لان ذلك خوفه وفي الظاهرية وجب عليه بالغيره الى جهة
في الغلظة والسماء صحيحة لكنه لا يبرح في الجزم فبين انما اخطأ اهل بين فقال وصلى الله عنه قال الاستدلال بالظن في الجزم قال
غيره لا يجوز لانه لا يجوز لاحد في كل امة الظاهر في المساعدة نحو الشخص في الغمر غير ذلك واما ما ذكرنا في صلوة الحية في صورها فيجب التواضع

عند الاستيلاء على الصلوة انتهى فخرج يجوز الفجر بعد صلاة الأضحية كما انفجرت للصلوة كذا في الفجر من الظهيرة ونقل الطحاوي
عن الجوهري أنه يجوز للصلوة المجردة أيضاً تشبيه باب الصلوة وسبغ اعتباره بالفجر في مواضع كثيرة وبنوا عليه أساساً
حل يلا فثبت ما ذكره في الاستيلاء في قاعدة اجتماع الحدان والحدان مغاير الحدان من شرج الجميع لا ين ملك من أنه لو اختلفت الشيا
الطاهرة بالنجاسة ان كان له ثوب طاهر لا يغير أصله المدة الضرورة ولا يغيره لكل حال سواء كان لا لا نجاسة الطاهر أو لا لا يغيره
في الوان إذا اختلفت بعضها طاهرة وبعضها نجسة بشرط ان يكون لا يقل نجاسة الفرق بينهما أن لا خلف للثياب في سائر المودعة
والموضوعة خلف في الظاهر هو التبريد وهذا كله في حالة الاختيار أما في حالة الاضطرار فيجوز الفجر مطلقاً للشرية تيمم ولغاثة
الاهلئان لابن القيم إذا تشبه الطاهر بالنجس من الثياب ذهب مالك في رواية واسم الله يصلي في ثوبه بحدوث حتى يتبين أنه
صلي في ثوب طاهر قال ابو حنيفة والشافعي ومالك في رواية وغيرهم يفرى ويصلي صلوة واحدة كالتيمم وقال المزني وابو ثور
يصلي على ما كان الثوب النجس في الشروع للمصلاة والصلوة فيه حرام وقد يجزى من السراطة اربعين سقط فرض السترة وهو ضعيف
والقول بالفجر هو الرابع انتهى في فروع الخلاصة واختلفت روايته بأما في صاحبه في السفر هو غيب واختلفت غيبه بأربعة
عشر قال بعضهم بغيره وقال بعضهم لا يفرى بل يترى إلى ان يجمع صاحبه وهذا في حالة الاضطرار أما في حال الاختيار
مطلقاً انتهى وفي زكوة الهداية قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكوة الى رجل بظنه فقاراً ثياباً انما غنى اوهاشياً وكانوا دفع
لأنه في ظنة فبان انما سار به او بغيره العادة عليه وقال ابو يوسف عليه الصلاة والسلام انما كان الوقت على
هذا الاشياء صالحة لا وان في الثياب ولما حديث من بن يزيد قال فيه با يزيد لك ما نفيت وباعن الله ماخذت وقد دفع
الى من وكيل ابيه صدقة وكان للوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد القطع فيبطل لا مرفوعاً على ما يقع عند قصاص كذا في شريعت
القبلة وهذا الذي عليه احوالنا في غير وقوع في رايه انه مصدق بما اننا شك فلو لم يفرى في وقوع في الكبرياء انه ليس بغير
الاخير كذا اذا علم انه فقير بغيره وهو الصحيح انتهى وفي الخلاصة واختلفت مسالخ المداكاة في سائر الخالية والاحكامه للتبريد
الغلبة عليه او استداره في تناول شيء منها لا بالفجر الا عند الفحص فلو ان كان له ثوب طاهر فانه يجوز الفجر في الاختلاط
وهذا عليه بالزيت بغيره لا يجوز الا عند الضرورة انتهى قال صاحب الاشياء مقتضى الغلبة انه لو اخطأ بغيره بلين اتان او ساء
وجعل حد مجازاً تناول ولا بالفجر انتهى وفي تحريم الزيادة اختلاطاً وان الطاهرة بالنجاسة ان الغلبة للطاهرة عشرة
وكان لا في حالة الضرورة للشرب لا للوضوء بل يتيمم مع هذا ولو توضع بالمالين وسهران مع موضع واحد بالمالين لا يجوز
لأنه اختلف الطاهر بالنجس وان مع موضعين يجوز لان المسخ بالطاهر يخرج عن المدة فإذا مع موضعين من النجس نفس
لكن ليس عندنا ما يفصله فيجدل يجوز له في قاعدة الاصل في الاستيلاء بصلاح الضرورة يجوز الفجر في الفروج
وفي كاف الحركات الشهادتين باب الفجر لو ان رجلاً ادعى جواراً اعتق واحداً تمسك بعينه فرئيسه أو قدره لا يتحقق اعتق
لو سبعة ان يفرى للوطى ولا للبيع ولا يسع للمأكل ان يتخلل بينه وبينه حتى يثبت للمعتقة من غيرها وكان له اذا اطلقها
فرئيسه أو قال لمحاو لو اعتق جارية من دفعه فرئيسه أو مات ليجزى المقتضى للفجر ولا القول للورثة باعتقوا ايتمت
او اعتقوا التي كرهت كرهاً فاحدة واحدة ولكنه يسألهم فان زعموا ان لميت واحدة بعينها واعتقوا او سخطه على علمهم
في البقيات فان لم يرعوا من ذلك شيئاً اعتقوا كلهم واسقط عنهم قيمة احد من وسعين في ما قبل انتهى وخرج عن هذا
الاصول مسائل في فتاوى قاضيان وهي هذه صديقه ارضها أكثر من اهل القرية او اقلها او أكثر من ولا بد من ارضها

وليريد ان يخطئ

واراد واحد من هاتين باتوجهما قال ابو القاسم الصفار اذا نظر في علامة ولا يشهد لـ واحد بل لا يجوز في كلاهما وهذا
من باب الاختصاص لا لفساد الباب الكفاك فلو اختلفت لوضعية بتسليم لا يتصور لرواية الى الآن فترأيت في الكافي للحاكم الشاهد
ما يفيد الحل انتمت عبارة الاشياء وفي الظاهرية يجوز التحريم في الشائبين كان النفس خالبا وفي كذا ناسين لا يجوز ذكر رواية من
ابي يوسف لكنه اذا توضع بها واحد بعد واحد وصلى ينظر ان توضع بالاول وصلى جاز كان وضوءه بالاول تحريمه اخطأ
كما لو قال لا يمر آية احد كالحاق ثوب على احد بها بحيث تغطي الاخرى فلا توضع بالثاني فيصلي بغيره ان لا يجوز كانه توضع ايام
نفس وان لم يحدث او لم يصل بعد ان توضع من الاول حتى توضع من الثاني قال عامته لا يجوز ان لا يحضرا وصارت
نجسة وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح انتهى **قال** ويريد ان يخطئ اخطأ في خلافه على ثلاثة اقاويل القول الاول
العادة مطلقا عند ظني الخطأ وهو قول المالكية على ما نقله القسطلاني وذلك لان الله تعالى امرنا بالتوجه الى القبلة
قال قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنت فوجهك شطره لان غيرها ولذا الصلوة على غير القبلة لم تجز
اتفاقا فكذلك اذا ظهر خطأ كانه علمه ان صلاته كانت لغير القبلة فلا يجوز قطعاً لقبلة الاعادة القول الثاني في قول
الشافعية وهو انه يريد ان يظهر منه استدراكه في الصلوة بالقبلة فانه حذر من خطأ لا يبين قصدا كما وصل الى الفرض
قبل دخول الوقت على ظن دخوله احوال قبل وانه فانه لا يجوز الصور والصلوة بالحقان فظهر من الخطأ مبينين ولكن ا
لوجه في ثوب نجس وتوضأ به نجس بالاحتياط وحكمنا كذا في قضية ثم وجد نسا يخالفه فانه يلزمه الاعادة كذا
فقاله غير واحد من علمائنا في البناء هذا ظاهر من دليل الشافعي وقوله لا يفر كمن هبتا وفي الحلية هو المختار
قال في فتح القدير لا يخفى ان يتبين الخطأ تأتت في توجهه الى جهة القبلة والبصرة فيجعل المبدأ بوجوب الاعادة في
الصور كلها فنفرد الاستدراك بانها بعد العلم عن الاستقبال والوجه الذي يظهر هو قولنا توجه القبلة استدراكا او غير ذلك
النظر ان يقول بشمول لعدم هذا انتهى **اقول** الذي دللته في كتابنا ضافية كان اذا الساري والافتاح وقفاؤا
هو ذكر وجوب الاعادة عند تبين الخطأ أصل الاظهر من دون تقييد بالاستدراك فلا يراجع القول الثالث ما ذهب
اليه اصحابنا وهو ما ذكره المصنف من انه لا يعيد مطلقا عند ظني الخطأ اسوأ من استدراكه او يتاخر او يتاخر
ولنا طبع دليلان الاول ما ذكرنا من الاحاديث المدوية في الباب فان فيه نصريحاً بان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
لم يكرر الاعادة بل حكمنا بجزءه اولا في الثاني ان التكليف مقيد بالوسع ولا يوسع عند الاشياء الا للجهة التي
ولذلك قال الله تعالى ايضا تولوا فآثروا وجه الله فلزم مستقبل الكعبة في هذا الوقت تكليف بالاطاعة وذلك لا يجوز
وتحقيقه ان الكعبة انما جعلت قبلة للصلوة عند القدرة على التوجه اليه واما عند العجز فالمرجع الى وجه التوجه اليه
بل كل جهة مقدرة للصلاة فهو قبلة في هذا الوقت كما في مسائلنا الجوز فلهذا كما استشهدت لقبول تحقق العجز عن التوجه
اليها فلو تبين الكعبة قبله بل صار قبله جهة التي توجه اليها بالقرعة فلا يلزم الاعادة عند ظني وخطأ كونه قد لا يما كان مقدرا
في حقه ومن ههنا يظهر لنا ان استدلالنا بالوجه من دليل الشافعية فهو ان التكليف بالشئ الذي غاب عن العبد
عليه حقيقة على نوعين احدهما ما غاب عنه حل حقيقة عن جنس الناس ولا يمكن بدله حقيقة وان استقصاها والثاني
ما غاب عنه حل ولا يمكنه الاطلاع عليه باستقصاها وتاملنا ان اعرفت هذا فقول ما ذكره من الظاهر من قبيل الثاني

هو ان شرطه لا يتجزأ وان اصاب من لان القبلة جهة تخريبه ولم يجز

في النواحي عشرين قد يقال كيف يجوز الاستلزام في الصلوة مع كونها عملا كثيرا وهو مفسد لها وانما وجهه هو
 الوجه الاول ان هذه القضية يجوز ان تكون قبل تخريب العمل الكثير الثاني ان كونه دمارا لها هو ان تقول عند الاستلزام ان لا
 متفرقة الوجه الثالث وهو الذي يخطر بالبال بوجهه ان لا يكون كذا وان كان من الذي عنه لكن قد استثنى مواضع الضرر في اكثر
 الى بناء المحرث حيث يجوز البناء ما لم يكن مع شيه ونوعيته وغرضه من كونه العمل الكثير فكذلك هذه الصورة التي
 نحن فيها وهذا من فروع قاعدة الضرر ذات تبع المخطورات ولا مجال للاعتراض بعد ثبوتها من العصابة بدمارها التي
 صلواته عليه وعلى آله وصلى الله عليه وسلم وقد ثبت في رواية ابن سعدان امر المحويل نزل في صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله وسلمه ففعل وتحوّل من خلفه الثانية عشر استدلال فقهاءنا بهذه القضية على وجوب الاستلزام في ما نحن فيه في ما اذا علم
 من اشتمت عليه القبلة جهة الكعبة اذا عرض عليه بان ياتي بالحسين بن ابي ابيلا لا يصح قياس احدهما على الآخر وقد علمنا
 بان في ما نحن فيه ان الصلوة لا تكون الاستلزام وان الصلوة الى غير الكعبة بعد علم حقيقة لا يجوز وهذا الوجه موجود وهذا الوجه
 ان جهة الكعبة فرض دائمة عند المجزأة الى جهة واحدة والحرية على ان لا يتخلل في تخريب وجه الكعبة لم يرد في
 المخرقة وجب عليه فعل الاستلزام في الصلوة كالحالة والله اعلم **فروع** في فتح القدير عن مجموع الفتاوى لو كان شرع الكل في
 فيهم يسبق ولا يخفى في فتح القدير ما قاله القاضي في الظاهر فظهر ان خلافا ما كانا عليه يمكن التسبوق باصلاح صلواته بان يقول في البنية
 دون الاخر انتهى بوجه الفرق ان السبق من غير ما يقضيه يمكن ان يستلزم وجوب صلواته بخلاف الاخر فان قيل فثبت انما يقضيه
 والفتوى في الظاهر وهو ذلك الامران القبلة غير الوجه الثاني في صلواته الى الامام لا يمكن باصلاح صلواته لا في الاستلزام وانما
 في الجهة فضلا وهو مفسد ولا كان صلواته الى غير الوجه الثاني في صلواته الى الامام لا يمكن باصلاح صلواته لا في الاستلزام وانما
 تحول دأبه في الركعة الثانية الى جهة اخرى فيقول في ذلك انه تركه بعد من الركعة الاولى فثبت صلواته انتهى في غنية المستظرف
 اختلعت صلواته من انما تحول دأبه في الثالثة الى الوجه الثاني في صلواته الى الامام لا يمكن باصلاح صلواته لا في الاستلزام وانما
 في الخلاصة الاولى ابيها انتهى وبالأول جزء الفقهاني وتبعه في الدار المختار **الفرع** اى جعل صلواته في ركعات الى اربع جهات
 وجازت صلواته فقل هو المحصر الذي تحول دأبه في كل ركعة الى جهة **قال** وان شرع اى من اشتمت عليه القبلة **قول**
 لان القبلة جهة تخريبه ولم توجد اى من اشتمت عليه القبلة لربها الكعبة في حقها قبله لغيره عن التوجه اليها بل القبلة
 في حقه جهة تخريبه فلا بد ان يتجه به ويصل الى جهة تخريبه ويظهر هذا التعليل يقتضي عدم الجواز مطلقا سواء حارم بالاصالة
 في الصلوة ولا بعد الفرض من ان كان ظاهرا قبل المصنف وان اصابه ظاهر قوله اشاح في التقاية لم يوجد على تخريب بل يصيب
 لم يقو ولا سيما ان من المخرج في بعض تخريبه **وقال** ثلثين عقاسرين فلو صنف في رسالة للفقهاء لا لحلة في اشتباه القبلة بعد نقل
 هذه العبادات وعبادة عتات الاول في صلواته لا يتجزأ الوجه عليه في مخرج من هذا الصلوات
 ما هو الظاهر منها وهو ان من اشتمت عليه القبلة فصل لا يتجزأ بل يتجزأ لغيره فانما اى من اشتمت عليه صلواته وصلى على كعبه
 وقيل هذه العبادات انما هي ما اذا شرع بل لغيره فعمله في صلواته ان اصابه كان صاحبه لوقاية فاعلم ان ذلك من جعلها
 وبعده من يسأل تخريبه ولم يبدل ان اخطأ من عليه مصليا ان تحول دأبه الى اخرى لاستلزامه ان لا يفسد في عبادة لوقاية بل
 على هذا المراد بوجهه من وجوه الدلائل ولو كان فرض المسألة في من علمه بالاصالة في الصلوة لزم التكرار وهو جيد من

الصلوات

الصلوات

لوجه القول بان لا يتجزأ في كل ركعة من الصلوة وانما يتجزأ في كل ركعة من الصلوة وانما يتجزأ في كل ركعة من الصلوة

برهان الشهادة انتهى مختصا وذكر صاحب غنية المستطوع وغيره ما هنا اقتضاه وهو انه ان شنع في الصلوة بغير شرط وجوب
 صلواته ان اصاب في الواقع لان القبلة لم كانت جهة القهر ولم توجد فطلت صلاته هذا اذا لم يعلم انه اصاب واخطا
 اما اذا علم انه اصاب فان علم في الصلوة انه اصاب يستقبل عندهما كان حاله العلم اقوى مما قبله وبناء القوي على
 الضعيف لا يجوز وتعدا في يوسف بين لان الفرض هو التوجه الى الكعبة وقد وجد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان علمه بالاصابة
 بعد الفرائض فلا إعادة عليه ولا تخاف ولا فرق لما بين هذه المسألة وبين انما اقتصره وغايتها جهة القهر ان ما فرض فيه يشترط حصوله
 مطلقا لا حصوله فصولا كما لم يسمي بالجملة لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدلائل عليه وهو موجود في صورة عدم القهر في خلاف
 كماله بصورة فان مخالفت جهة القهر في مقتضى فساد صلاته في اعتقاده فسادا كما لو حصل في ثوب نجس عند اثنين انه طاهر او حصل
 خطأ انه حدث ثيابان انه سوي أو حصل الفرض وعند ان الوقت لم يرد على ظهره ان كان لا يدخل لا يجوز به في ذلك كله فكذلك
 هذا اذا ما صور عدم الفرض فانه لا يمتنع الفساد كما بل هو شأنه في الجواز وعدمه فاذا ظهر انه اصاب بعد تمام الصلوة
 زال احتمال الاحتيا لولم يرد لا يجوز فجازت صلاته ومن ههنا ظهر الفرق عند ما بين علمه بالاصابة بعد التمام وبين علمه قبله فانه
 اذا علم بالاصابة في الصلوة يلزم بناء القوي على الضعيف ولا كان ذلك بعد التمام وقلا ندفع بهذا القهر بما ورد ان العلم من ان
 هذه المسألة بنفس مسألة عدم الاجتزاء بالعدم من جهة القهر في شك على علمه ان تعليلها في هذه المسألة وهو ان القبلة في حق
 جهة القهر وقد تركها يقتضي الفساد مطلقا في صورة ترك القهر ايضا وان علمه بالاصابة كان تركه جهة القهر يصدق مع تركه القهر
 وتعليلها في ذلك بمعنى في التي شرع بدون القهر بان ما شرع في تركه يشترط حصوله لا تحصيله يقتضي الصحة في هذه المسألة وتوجه
 الفرق ظاهرا مذكر كما من الفرق قلت فلو لم يكن في الباب ان في نظرنا حسن فلو لم يعمل عليه وجهه لربا بالمتون وما الى
 ارباب الشرح ففرق من ههنا الوجه في العلم من غير شك ولا خلاف ان بين ان اصاب القبلة او كان اكبر رايه ذلك او لم يظهر
 من حاله شيء حتى يثبت من ذلك موضع فساد صلاته جاز في كل المسائل يحصل على الصحة وان تبين انه اخطأ فساداته فاسد وان
 شك في القبلة في جهة من غير يتبين ان اخطأ القبلة وكان اكبر رايه ذلك لا بد من تبين منه شيء فساداته فاسد وان
 تركها هو الواجب عليه من القهر وان تبين انه اصاب فساداته جاز في كل ما فرض فيه يشترط حصوله لا تحصيله وان كان
 اكبر رايه انه اصاب القبلة اختلغا فيه قال الامام السرخسي الصحيح انه لا يجوز صلاته وحصل الى جهة بالقهر فان لم يظهر من حاله
 شيء او ظهر انما اصاب وكان اكبر رايه انه اصاب فساداته جاز في كل خلاف وان ظهر انه اخطأ فكذلك عند خلافا لما لا شك على
 ما من التخصيص وان حصل من اشتبه على طريق القبلة بعد ان شرى الى جهة اخرى فساداته فاسد وان تبين انه اصاب به
 تركها هو الواجب عليه وهو الفرض لا غير وان لم يشترط حصوله لكن يشترط عدم فساد البتة وههنا فسادا معتقدا
 هذا اثباتين لانه بعد الفرائض وان ظهر في خلاف الصلوة فحق الوجه الاول وهو ما انما حصل الى جهة من غير شك ولا خلاف
 ان ظهر له اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له بعد الفرائض فذلك كان يلزمه الاحادة فكذلك هذا وان ظهر له انه اصاب فساداته
 فيه ولا يجوز له التمسك بالاستقبال لان صلاته كانت جازة ما لم يظهر له اخطأ فساداته ولا حاجة في الوجه الثاني
 وهو ما اذا حصل الى جهة من غير غير بعد شك فان ظهر له اخطأ يلزمه عليه ان يستقبل وان اصاب فذلك لان اقتضاه كان
 ضعيفا فلا يجوز بناء القوي على الضعيف بخلاف ما اذا علمه بالاصابة بعد الفرائض لانه لا بناء شيء وفي الوجه الثالث وهو
 ما انما حصل الى جهة القهر ان تبين انه اخطأ ليس يرد ولا يستقبل وان ظهر له اصاب يعني على صلاته كما ذكر في المسألة

لأنه لا يأمرك أن تجعله كالأمر بكونه جهة توجهه لا ما هو معلوم ولا ما ليس له حال وجب أن ينصرف عنه ولا يضره حاله لتمامه
إذا علم أن ليس بقلب بل هو عاقلة على إعلان الأوامر ليس خلفه هو يصل قصد قلبه صلواته بغيره

يكن أن يجاب عنه من جانب الشارح بأن يقال إن قصد القلب لا بد منه لأنه لو لم يقبل ذلك لغيره ما شرط أن يكون خلفه ونفس الأمر
وليس كذلك فانه لو لم يقبله على اعتقاد غير خلفه جازت صلواته قطعاً وان قصدت عليه انتهى **أقول** لا يخفى أنه يقال مثل
ذلك في تعيينه بالعلم بأنه يظهر على تقدير الصلوة شرط العلم بغير خلفه وليس كذلك الصلوة فلو اقتلده وهو خلفه في الواقع ولم
يحصل له العلم بذلك يجوز الصلوة أيضاً ومن هنا ظهر أن لا يصح أن يفسر فيه شأكل المصداق يقال إن لم يقبل بالعلم بغيره لما
كأنه خلفه لا ما في الواقع وليس كذلك وإن قيد بغيره ما شرط الصلوة وليس كذلك ولكن لا يخفى أن مثل هذا يرد على عبادة
المختص أيضاً فتذكر **قوله** خلفه لا ما في الواقع كان صحيحاً في الأمر بكونه جهة توجهه لا ما هو معلوم ولا ما ليس له حال وجب أن ينصرف عنه ولا يضره حاله لتمامه
ظاهر فانه يمكن أن يقال كون الشخص خلفه لأمر عبادة عن عدم كونه أقرب من الأوامر إلى قلبه كما هو المعتمد سواء كان
الوجه أو يكون وجهه الظاهر كان الأمر بغيره لا فرق بين الخلف والأوامر في حملها على المعنى العام كما لا يخفى على ذوي
الأنظار **قوله** وجعل في المصنف ذكر توجيهه إمامه إذا علم أن ليس خلفه بل علم محضته أي لا يضر مقتضى في محض صلواته
جعل جهة إمامه أنه إلى جهة توجهه يشترط أن يعلم أن الأمر ليس خلفه سواء كان قدامه أو إلى جنبه بل يصح علم
عاقلة إمامه بأن يعلم جهة إمامه ويحالفه **قوله** على ما علم أن الأمر ليس خلفه هذا تفسير لمقول لما علم أن ليس
خلفه ولا فائدة فيه إلا البيان مرجع الضمير **قال** ويصل قصد قلبه بغيره ما شرط في مسائل النية التي هي شرط
السادس به ينفرد بالبدلي ويصل المصداق من الوصل وقوله قصد قلبه مفعول له وقوله صلواته مفعول للفعل المصنف
متعلق بالفعل والآخر في النية في موضعين وفيها تفسيرها وكيفيةها والمصنف ذكرها ما أوتى لنية فاشاد إليه بقوله ويصل
بغيره ما شرط وهذا بيان وقته المستحب وتوضيحه أن قيامه للصلوة مترتب على القيام للعبادة والقيام للمادة ولا يقع التمييز
إلا بالنية المتقدمة فلذلك لا يجوز بالنية المتأخرة عن تكبيرة الإحرام عند ذلك لأن ما مضى لا يكون عبادة لعدم النية فلذلك
ما يفي عليه ومن الكثرة أنه يجوز بالنية المتأخرة وأختلفوا في تحريم قوله فقيل ما أمر في الشارح وقيل لا يجوز وقيل لا
ما بعد الفاعلة وقيل لا يجوز في الركوع كذلك في البداية وفي القية كبر ففعل عن النية فأنها يجوز انتهى وهذا يخرج على قوله وكذلك ما في
فتاوى العلماء ونحو ذلك الفتاوى من نية عند قوله الله أكبر فمضى عند قوله لا غير له يصح شرطه انتهى يستدل على ذلك
بأن الصلوة كالصوم والصوم يجوز فيه النية المتأخرة في رمضان عند ما في النفل بالاتفاق فكذلك هذه وردة في هذه الآية
القياس أن لا يجوز تأخرها في الصوم أيضاً لكنها يجوزت فيه للضرورة فان اشتراط وصل النية بوقت فحاشا للصوم العادي في
حرج عظيم يخرج كثير من الناس عن كمالهم عليه لا كذلك في الصلوة وفي الاستبابة فقليل وهما خلافاً بين المشايخ كما
عن المذهب موافقاً لقول الكرخي فقيل يجوز تأخير النية إلا في الركوع وقيل لا يرفع منه وقيل لا يشاء وقيل لا تعود والكل ضعيف
والمتقدم لا بد من لقن حقيقة أو حكماً في الجهر في الصلاة كما لا يخفى انتهى في المستحب ما ذكره المصنف أن يعمل النية
بالشرع ويجوز فقدانها عليه عند تأخر الصلاة ولو في قبل الشرع عن حمل لونه عند الوضوء أنه يصطلي الصلوة والظاهر من كلامهم
ولم يشغل بصلواته بما ليس مرجع الصلوة كما لا يخفى على من كان الصلوة لم يحضرها نية جازت وهكذا أمرى على حنفية
وإن يوسع انتهى وفي التحسين لما توضح أن ما ذكره المصنف الظاهر في حضور المصداق اتفق الصلوة بتمام النية فان لم يشغل بالآخر فكيفه

في هذا قسم النية

ذلك هكذا قال محمد بن جرير في الروايات لأن النية المتقدمة تبقى إلى الشرع ما لم يبد لها انتهى قال في فتح القادر قلت فقد لا شرط طوعاً أو
 مالم يس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع العلم بأنه يقتل بينها وبين الشرع المسمى بالمقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد
 أن يكون المراد بالنية من جنسها ما يدل على الاعراض بمخالفات ما لو اشتغل بغيرها أو كل عند المشي فإنه غير قاطع لنية انتهى في البحر
 أما قول الشارح الزيلعي يجوز التقدير بحيث لو سئل عنها أسكنه الله أن يجيب من غير فكر وعزلة في منية المصلح إلى الإحسان قالنا أصح
 قول محمد بن مسلمة كما ذكره في البدائع والخاتمة والاختلاصة والآفاق أنه يجوز في نية متقدمة مطلقاً سواء كان بحيث يقدر
 على المحراب من غير ذكر ذكره أو لا انتهى وفيه أيضاً كما هو ظاهر لا يفتقر إلى النية قبل دخول الوقت مهيأة كما هو الظاهر قبله لكن ذكر
 ابن أبي عمير صاحب من ابن هبة في اشتراط دخول الوقت لنية المتقدمة عند أبي حنيفة وابن يوسف وهو مشكل وفي ثبوته تردد
 لعدم وجوده في كتبنا عند أبي حنيفة ومعه نحوه في النهج وقال المصنف في الاختلافات جواز تقديمها ولو قبل الوقت وقابلها
 خرج من سنن الزبير بن الجراح على أنه لا ما مكرر ولو قصر النية جاز تقديمه لنية الإكمال أيضاً باللفظ المستعمل
 قال الخطابي وفي حاشيته هذا المقادير منه ما ذكره الفهستان فإنه لا يجوز تقديم نية الإكمال على نية الإتمام ويفرض
 أن يكون نية الإتمام موقوفة على بعض ما يتوكل وقيل بنوى بعد قول الإتمام الله قبل قولها مكرر وقيل بنوى حين وقت الإتمام موقوفة
 الإتمام وهو قول عامة العلماء وهو وجوده وأول هو الصحيح ولو جاز تقديمه في وقت الإتمام أو قبل وقوله لا إتمام
 وعليه فيطلب الفرق بين نية أصل الصلوة ونية الإكمال انتهى قلت فالماصل في ذكر النية مع تكبيرها أو الإكمال وحسن الكلام
 وتأخير النية لا يجوز عندنا لأن ذكره يجوز وأما تقديمه في الصلوة فيجوز ما لم يفصل بينهما ما ليس من جنسهما ما يدل على الإكمال
 كما ذكره الزيلعي وابن المهر وأما تقديمه على الوقت فلما من صرح بجواز بل قد قيل إن هذا قد خلافة لعدم إخراج ابن أبي عمير
 في حديثه جواز من إطلاقه كل ما قرأه وتبعه ابن أبي عمير والمصنف والحق الذي يظهر هو اعتبار ما ليس من جنس فعله فإن وجد
 بين النية وبين تكبيرها أو الإكمال ما يدل على الاعراض لا يجوز تلك النية وإن كان في الوقت وأن لم توجد يجوز وإن لم يكن في الوقت
 فإن نية الإتمام عند طلوع الشمس مثلاً أو قبل ما ليس من جنسها كالكل والشرب وقضاء الحاجة وغيرها فيجوز ولو قصر النية
 ولو جاز أن تؤخر نية الصلوة قبل الوقت ثم وشي إلى السجود ففصل بينه وبين جازات فتفكر لعل الحق لا يهاون عنه وتوحيق أن
 قول المصنف ويصل شأنه إلى هذا لا يبعد بأن يكون المعنى يصل المقصد بالخرقة سواء كان الوصل حقيقياً بأن يكون تأني
 وقت واحد أو وصلاً عرفياً بأن لا يفصل بينهما ما ليس من جنسهما وأشار المصنف بالاكتمال على قصد الصلوة إلى
 أنه لا يشرط في الصلوة نية غيرهما فلا يشرط نية الكعبة على الصحيح كما سر وقول الزيلعي في شرح الكثر المصلح
 يحتاج إلى ثلاث نيات في الصلوة التي يدخل فيها ونية الإخلاص لله تعالى ونية استيقان القبلة منطلق
 فيه كما في البحر وقال الفهستان في شرح خلاصة الكليات فيجب حضور القلب عند التحريمة فلو اشتغل قلبه
 بتفكير مسألة مثلاً في أثناء الركوع أو قال الباقى لم ينقص إحداهما إلا أنها قصر قبل يلزمه في كل ركعة
 ولا يؤخذ بالسؤال لأنه معفو عنه لكنه لو استحق ثواباً في النية ولم يبر قول من قال لا قيمة لصلوة لم يكن قلبه خالياً
 معها كما في المسقط والخزائفة والسرارية وأما إن حضور القلب فراغ عن غير ما هو مأمور به وهو ههنا العلم بفعل
 والقول الصادر من عن المصلي وهو غير التعمير فإن الفهم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ انتهى قول هذا قسم النية

وهو التصديق بلفظه افضل

اشارة الى قوله فصل قلبه والادب عليه الذي النية المعتبرة في الصلوة وفيه اشارة الى انه لا بد فيها من الفصل الذي لا راد
المرجحة ولا يمكن طلق العلو وتقل في النية عن شيخ الاسلام الذين اصح هوان الصلوة لا يكون نية كانه غيرهما لا تعلق الى ان
من صلوا الكبر لا يكفر ولو نواها لا يكفر انتهى وفي الدردر شرح الغزالي قال في جميع الفتاوى قال عبد الواحد اذا علم ان صلواته
يصل عن محمد بن سبلية ان هذا القدر نية وكذلك في الصور وكما هي ان لا يكون نية كانه غير الصلوة لا ترى ان ان المسافر
اذا علم ان قامة لا يكون مقيما ولو نواها يكون مقيما انتهى وفيما ينبغي ان يعلم انه قال في الهداية النية هي الارادة
والشرط ان يصل بقلبه اى صلوة يحلها الذكر باللسان فلا يستحب به ويجس ذلك لا اجتماع عزيمته واعادة على
بان هذا يرجع الى تقسيم النية بالعلو وهو غير محقق ويجاب عنه بضمه بان مراده ان المجزء يتخصص بصلوة التي دخل
فيها وتبين ما عن صل العادة ان كانت فلا وتمايزا كما في فاضل صاحبها هو الفرضية ان كانت فضا لان التحصيل للقيام
بدون العلو لا يصور كده لا يخرج في الذكر بان هذا الجواب يقوى لا اعتراض ولا بد منه لان المجزء على خاص انتهى
فلا يحسن في الجواب هو ما اشار اليه العيني وصوبه صاحب الدرر من ان مراده بيان ان المعتبر في النية التي هي الارادة
عمل القلب لا للارادة وهوان يصل بمراد اى صلوة يحلها على الجواب لا يتأمل بل يحرم فصله فعل
من ذلك ان العلو غير النية ولكنه شرط لها وقريب منه ما ذكره ابن ملك في شرح مجمع البحرين لتاويل كلام محمد بن
سبلية قال والتصديق بلفظه افضل اعلم ان هذه تلك حتى الاولى لا كفاءة بنية القلب والثانية لا كفاءة لفظ
بغير قصد القلب والثالثة المجمع بينهما اما الصورة الاولى فقد تفقوا على جواز الصلوة بها كيف لا وهو المتفق
عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابة والتابعين وتقل بعضهم كذا في بعض في فتاواه انه لا بد
من التعلق باللسان عند الشافعي وهو يقل غير طابق لما رآه في كتب الشافعية من انه يتبدل التعلق وقال في البحر اجمع
العلماء على انه لو نوى بقلبه ولو يتكلم بلسانه يجوز كذا حكاه غير واحد في الفتاوى عند الشافعي لا بد من الذكر باللسان مرد
انتهى واما الصورة الثانية فقد حكى الخطيب الشاذلي في الاذعان الاجماع على انه لا يجوز للصلوة به وبه صرح اصحابنا اجماع
الا ان ازا هدى نقل في شرح القدرى عن شرح الصباغى من يجهز عن احضار القلب في نية بكيفية اللسان لان التكلية بحسب
الوسع واقره الحلبي في غنية المستمل وتبعه المصنف في شرط صلوة الدردر المختار وقال في دار علمه مرد اعلى من نعوذ النية شرط
لا يقطع صلواته مرد ودفع الفتية ونحوها من قائل عليه المصور بكيفية النية بلسانه انتهى لكن مرد في الحلبي في حلية المخط
وتبعه صاحب البحر بانه يلزم عليه نصبه لا بل بالى بالوى لانه اذا سقط الشرط للجزء فقد سقط الابدل كما في التلويح والابدل
كسائر العروق وقد سقط الشرط كما في ما جزم على الجمهورين ثابتا احد هذه الاحتكاكات لا بد من دليل واجب عنه
المحقق في حاشية الاشياء بقوله اقول حيث كان لا يقدر على نية القلب صلا لا ذكر اللفظ اصالا في حقه لا بد ان انتهى قال في البحر
في رد المختار اقول نصبه لا يصلح بل من نصبه لبدل فلا يجوز بالوى بالاولى ولا يعلم القول بسقوط الاداء من وصل الى هذا
الحالة فان كان لا يمكنه معرفة اى صلوة يصل فهو بمنزلة الجاهل وتساير المصنف في باب صلوة الدردر في نية الله عليه
احد الركعات او البجعات النعاس بلغة لا يلزمه الاداء انتهى واما الصورة الثالثة فقد اختلف المصنف في هذا الفصل فقال في هذا
الهداية بحسن ذلك لا اجتماع عزيمته فانما لا يحسن لغیر هذا الفصل هذا لان انشأت

في الخبرين والتجسس هو ما ذكره المصنف رحمه الله في الهداية ونسبه في الخبرين إلى المحققين وحققه بان معنى السنة في اللغة
هو حفظ أحياها من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد الفريضة وقبلها فإذا وقع المصلحة في صلاة فلهما حل صدق عليه
أفعال الفعل المسمى سنة فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لو يكن ينوي السنة في الصلوة لله تعالى فعلان وحصل السنة ثبت
بعد فعله على ثلاث أوجه شعبة منها لفعل المخصوص وفي الأصل هو تفكيكه بيقين حصوله على نية السنة ثم قال قد حصل عقلاً
في كتابه بفعل شياخ حليل لا راجع التي قطعت بعد الجملة ينوي بها أن يفعله إذا ركعت وقته ولم أره في موضع يشاع فيه صحة الجملة
إذا ظهرت معتقداً تنوب عن سنة الجماعة وإنكرها وأخبر واستفحق بفعل شياخ مصروف حتى بعد كل جزء فقلت هذا الفتوى تنسج
على شراطين اثنين النية في السنة وما قاله المحققين من على التحقيق فإنه إذا نوى آخره وهو فقد أدى أصل الصلوة بوصفها فإذا انتفى
استحق الوصف في الواقع وقتاً على الثاني من الذهبين بطلان الوصف لا يوجب بطلان أصل الصلوة فيبقى نية أصل الصلوة وما
ينادي بالسنة فزاد جسد الحق المصروف وكذا في هذا المخرج انتهى وبعد الطلوع المسمى في البرهان وهو قول عامة المشايخ بأن المخط
وتجعله في جامع المشهورات وفي الدلائل ما هو المعتبر في خزائن الفتاوى ونية المفق هو المختار وقال صاحب البحر المطلق المصنف
السنة تشمل سنة الفجر حتى لو طهر ركعتين بعد الفجر في نية من الصلاة بعد طلوع الفجر أو ما عدا ذلك وفي آخره بعد الصلاة المسمية
في المخط لا راجع ركعات فلو طهر ركعتين بعد الطلوع بحسب من ركعتي الفجر قال في الخلاصة به يفتي من فيه نظر في السنة
لأنه يكون بغيره مبتدأ لا بعد الطلوع ولو حصل وقد قالوا في مهور السهماء به ولو طهر في الصلوة أو الخاصة بعد الفجر وحل للمامة
سأها فإنهم يفسر سادسة ولا تنبأ من سنة الظاهر لأننا أفكنا في سنة الفجر اللهم إلا أن يقال لكان التفتل مكرهاً في الفجر
جعلنا ما سئله الفجر خلاف في الظاهر انتهى كلامه وأقول الثاني ههنا أنه لا بد في السان من نية متابعة الرسول صلى الله
عليه وعلى آله وسلم وهو الذي فهمه بعض المشايخ ونقل في البناية عن شرح الوجيز أنه قال في الفتاوى في بيان
في فصل نية التراويح ونوى الصلوة أو صلوات الطلوع استغله المشايخ فيه بحسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم
يجوز إتمام السان بنية الصلوة والطلوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لا فاصلة مخصوصة فوجب مراعاة الصفة المخرج من
النهضة وقد ذهب بان ينوي السنة أو متابعتها الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المكتوبة وترى في المحسن عن أبي حنيفة في سنة
الفجر أنها لا تنادي بنية الطلوع وإنما أدى إذا نوى السنة أو نوى متابعتها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقل هذا
إنما أصل التراويح مقتدرين بان يصلي المكتوبة أو بين يصلي تأخراً في غير التراويح اختلف فيه الفقهاء لا يجوز وكذا لو نوى
أنه إتمام التراويح فاعتدى به وحل ولو نوى التراويح ولا صلوة إلا ما ركع لا يجوز كما لو اعتدى برجل يصلي المكتوبة ونوى ما قبله من ركعات
ينوي المكتوبة ولا صلوة إلا ما ركع لا يجوز انتهى وفيه هل يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينويه قال بعضهم يحتاج لأن كل
شفع صلوة حل حلاً لا يجوز أن لا يحتاج لكل بل أن كل صلاة واحدة انتهى وفي البرزانية ما نوى في التراويح مطابق
الصلوة أو أقلها في جميعها لا يجوز أنما سنة مخصوصة فإراعى مقتضى الخاصة المخرج عن المعهدة وأكثر المتأخرين على
أن السان والتراويح تتأدى بطلق النية انتهى ومثله في الظهيرة في الأصل إنما تختلف في جميع في هذا المسألة أقلها
ذكر جعفر من أصحابنا منهم صاحب السراج وصاحب النية وصاحب الظهيرة وابن الأثير وغيرهم أن الاحتياط
أن لا يكتب بطلق النية بل ينوي السنة ومتابعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفي فتاوى له لامة قاسم بن
فطو بهذا أن نوى صلوة مطلقة أو أقلها في التراويح اختلف المشايخ فيه فكر بعض المتقدمين أن الله سبحانه لا يجوز

باب صفة الصلوة
مرفوعة القربة

وهو يقين انه زيد فاذا هجر عمر وهو الاذنى لا تلامه يزيد بيته فانه لا يجوز ان العبرة لما نوى في صلاته لا بما
 اجعل الصلوة لله تعالى ولا لغيره لا في الكثرة ولا في الله اعلم هذا الخبر شرح باب شرط الصلوة والله محمد علي افضل الله
قال باب صفة الصلوة الوصف والصفة ما دلان على المشهور وقال في فتح القدير القربة ان الوصف لغة ذكر ما في
 الموصوف من الصفة والصفة هي ما فيه ولا يتركز انه يطلق الوصف ويراد به الصفة وبهذا لا يلزم ان يكون الوصف لغة اذ لا شك ان
 الوصف مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه انتهى وقال في النهاية نقل عن الامام سيف الدين ان المؤمنين زعمت ان شرط الصلوة ان
 بان الصفة والوصف لفظان يبينان عن مخرج احد من قبيل الانا فلما اطلنا اذ قد كلفنا الاسماء التي احصاها يقولون بان
 الوصف هو كلام الوصف والصفة هي المعنى لما قبلت الموصوف فقالوا لا يلزم ان يكون الوصف لغة اذ لا شك ان الوصف
 القارئ بصفة لا وصف انتهى وفي القاموس يقال وصف الشيء وصفا وصفته وصفته وصفته والوصف والوصف انتهى وفي الصحاح
 وصفت الشيء وصفا وصفته قاله عيسى بن ابراهيم الوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف
 الجرجاني الوصف عبارة عن ما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جرحه في قوله اي يدل على الذات بصفة كاحترامه
 بجرحه في قوله يدل على معنى مقصود وهو المحقق فالوصف والصفة مصدران كالوصف والصفة والوصف والوصف والوصف والوصف
 الوصف يقوم بالوصف والصفة تقوم بالصفة انتهى اذا استحسن على صفته ما ذكرنا فاعلم انهم اختلفوا في ان المبدأ
 بالصفة المتضاف الى الصلوة ههنا ما اذا فتنه من قال المبدأ بالوصف والوصف بالصفة انتهى في هذا الباب من الواجبات والمفروض
 والسنن والمنشآت فاضافة الصفة اليها اضافة الكل الى الجزء فان كل صفة من الصفات المذكورة جزء منها ومنتهى
 من قال الصفات ههنا محذوف والتقدير باب صفة اجزاء الصلوة والمبدأ بها كيفية الاجزاء من الوجوب والفضية وغيرها
 وهذا ضعيف فان المقصود بالذات في هذا الباب لما هو ذكره هذا الاجزاء المتشعبة والواجب وفرض وصح ومباح وسنة
 وغيرها بيان صفتها فان موضع بيانها ككتب الأصول لا كتب الفروع ومنه قوله قال المبدأ بها الضميمة المحاصلة للصلوة بتركيب
 بعض اجزائها ببعض وهذا احسن **قال** فرضها القربة لا يقولون انها تدخل القربة فانها شرط لا ركن كما سيأتي فان الفرض
 ما لو فرضه بدل بل قل عمن ان يكون ركنا او شرطاً او ركن ما يكون جزء الكثرة في المبدأ الذي وقد يطلق الفرض على ما ليس
 بركن ولا شرطاً ايضا كقولهم القربة على الركوع كما يفهم من مخرج غنية المستحق وهو ليس براد ههنا ذكر بعض عدل الفرض كغير
 صاحب الهداية بقوله فافرض الصلوة ستة لان الفرض ليس بمتخصص في ما ذكر بل لها فرائض اخرى ايضا كسفر عن اشد الله
 تعالى ولذلك قال صاحب تنوير الاصار من فرائضها القربة المتخفية المتخفية في النجسية وفي غفلة الملوثة بشرط الصلوة
 ستة الوقت والطهارة وانواعها واستقبال الوقت طائفة وتكبير الاحرام وادائها ستة افعالها والركوع
 والتهجد والقراءة والاقامة من ركن الركن الاخر والاقامة الاخيرة مقابلة للتهجد انتهى فان قلت لما كانت القربة
 شرطاً ان يبنى الصفات بان يذكرها في الباب السابق كما ذكرنا في قوله قلنا لما كان القربة في زيادة ودخل في الصلوة حتى جازها
 الامام الشافعي كما ذكر في هذا الباب والقربة في الاصل جعل الشيء محرماً والتميز في القربة للملحة ذكره الفهري في
 واستظهره لا يخرج عن قبيل النقل من الوصفية الى الامة وانما سميت تكبيرة الاقاسم تحريمه لا انها محرمة وليس من

فصل في بيان ما دل على المشهور في فتح القدير القربة ان الوصف ويراد به الصفة وبهذا لا يلزم ان يكون الوصف لغة اذ لا شك ان الوصف
 القارئ بصفة لا وصف انتهى وفي القاموس يقال وصف الشيء وصفا وصفته وصفته وصفته والوصف والوصف انتهى وفي الصحاح
 وصفت الشيء وصفا وصفته قاله عيسى بن ابراهيم الوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف
 الجرجاني الوصف عبارة عن ما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جرحه في قوله اي يدل على الذات بصفة كاحترامه
 بجرحه في قوله يدل على معنى مقصود وهو المحقق فالوصف والصفة مصدران كالوصف والصفة والوصف والوصف والوصف والوصف
 الوصف يقوم بالوصف والصفة تقوم بالصفة انتهى اذا استحسن على صفته ما ذكرنا فاعلم انهم اختلفوا في ان المبدأ
 بالصفة المتضاف الى الصلوة ههنا ما اذا فتنه من قال المبدأ بالوصف والوصف بالصفة انتهى في هذا الباب من الواجبات والمفروض
 والسنن والمنشآت فاضافة الصفة اليها اضافة الكل الى الجزء فان كل صفة من الصفات المذكورة جزء منها ومنتهى
 من قال الصفات ههنا محذوف والتقدير باب صفة اجزاء الصلوة والمبدأ بها كيفية الاجزاء من الوجوب والفضية وغيرها
 وهذا ضعيف فان المقصود بالذات في هذا الباب لما هو ذكره هذا الاجزاء المتشعبة والواجب وفرض وصح ومباح وسنة
 وغيرها بيان صفتها فان موضع بيانها ككتب الأصول لا كتب الفروع ومنه قوله قال المبدأ بها الضميمة المحاصلة للصلوة بتركيب
 بعض اجزائها ببعض وهذا احسن **قال** فرضها القربة لا يقولون انها تدخل القربة فانها شرط لا ركن كما سيأتي فان الفرض
 ما لو فرضه بدل بل قل عمن ان يكون ركنا او شرطاً او ركن ما يكون جزء الكثرة في المبدأ الذي وقد يطلق الفرض على ما ليس
 بركن ولا شرطاً ايضا كقولهم القربة على الركوع كما يفهم من مخرج غنية المستحق وهو ليس براد ههنا ذكر بعض عدل الفرض كغير
 صاحب الهداية بقوله فافرض الصلوة ستة لان الفرض ليس بمتخصص في ما ذكر بل لها فرائض اخرى ايضا كسفر عن اشد الله
 تعالى ولذلك قال صاحب تنوير الاصار من فرائضها القربة المتخفية المتخفية في النجسية وفي غفلة الملوثة بشرط الصلوة
 ستة الوقت والطهارة وانواعها واستقبال الوقت طائفة وتكبير الاحرام وادائها ستة افعالها والركوع
 والتهجد والقراءة والاقامة من ركن الركن الاخر والاقامة الاخيرة مقابلة للتهجد انتهى فان قلت لما كانت القربة
 شرطاً ان يبنى الصفات بان يذكرها في الباب السابق كما ذكرنا في قوله قلنا لما كان القربة في زيادة ودخل في الصلوة حتى جازها
 الامام الشافعي كما ذكر في هذا الباب والقربة في الاصل جعل الشيء محرماً والتميز في القربة للملحة ذكره الفهري في
 واستظهره لا يخرج عن قبيل النقل من الوصفية الى الامة وانما سميت تكبيرة الاقاسم تحريمه لا انها محرمة وليس من

نفس وهو قول الله أكبرين أي هو مقادير هو طوعنا

قوله وهو قول الله أكبر هذا اللفظ هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان يستغفر به الصلوة مرة واحدة
 ابن مسعود وغيره وفي حديث جابر الساعدي كان عليه الصلوة والسلام إذا قام إلى الصلوة اعتزل قائما كبر يقول يا الله أكبر
 الله أكبر محمد ابن حبان وابن خزيمة **قوله** وما يقوم مقامه أي في ذلك لا على التظهير وقد يقع الاختلاف في لفظ التظهير
 على أربعة أحوال على ما هو مبسوط في الهداية وشرحها الأول قول مالك واسمزداد الظاهر ومن تبعه وهو أنه
 لا يجوز الشرح في الصلوة إلا بلفظ الله أكبر كما في المنقول من رسول الله صلى الله عليه وسلم والعبادة والثاني
 والأصل في هذا الباب لتوقيف وأثنان في الشك في هوانه لا يجوز إلا بلفظين أحدهما الله أكبر لكونه منقولا متواترا والثاني
 الله أكبر إذا خال الألف واللام فادناه المحصر كان مناسباً لظاهر التثنية ونحوهما والثالث قول أبي يوسف وهو أن
 الأصل وفيما لا يصفى الله سواء يجوز بأربعة ألفاظ الله أكبر والله أكبر بالالف واللام والله أكبر والله أكبر باللام
 وبدونه كما ذكر في المنسوط وهو الصحيح من مذهبه واقتصر صاحب الهداية والبدائع والمفيد والناجح على التثنية
 الأول ولا وجه له فإن دليل يقتضي جواز بالرابعة أيضاً وأربع قول أبي حنيفة ومحمد وهو أنه يجوز بكل ما دل على
 التظهير الخالص غير المشوب بالدعا لأن التكبير هو التظهير قال الله تعالى وربك فكبر أي عظمه وقال تعالى وذكر اسم
 له في صلوة وذكر اسمه أربعين أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن وغير ذلك ما يدل على التظهير غاية ما في الباب أن يكون
 اللفظ المنقول سنة مؤكدة لا أنه الشرح ونحوه في سائر أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي العباس أنه سأل بـاش شريح
 كان لا يثبوت الصلوة قال بالتوحيد والتسبيح والتحميل وعن الشعبي بـاش أسير من أساء الله تعالى فقتل به الصلوة
 أجزاء ومثل يحيى القطبي فإن قلت روي عن الطبراني من حديث رفاعة بن رافع في قصة الرجل الذي لم يذكر الصلوة وقال له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عليك من حديث رفاعة بن رافع في قصة الرجل الذي لم يذكر الصلوة وقال له
 من سؤاذه فليس قبل لعله فيقول الله أكبر الحديث فهذا الحديث مذنب مالك قلت هذا الحديث دليل لنا لا كقول
 النبي عليه الصلاة والسلام إن علق به تمام الصلوة لا تقص حوازا الصلوة وكمر في بين التكمير والجواز كذا في البداية فقلت
 قد ورد في الحديث ونحوها التكبير وقال الله تعالى وربك فكبر وهو يدل على شرايط خصوص الله أكبر دون الله أجل نحوه
 قلت السيرة الصافي لا لا لفظاً فليس معنى الحديث تحريم اللفظ التكبير بل معنى تحريم أن يدل على التظهير ثم عليه كناية لا يقال قد روا
 في مشرط لفظه شهد شخصاً فاشهد أنا أن الشرايط لم تنصص كقوله تعالى وأقموا الصلاة أشد لله وبحوث ذلك فبالعلم
 اعتبار واهناك اللفاظ المنصوصة وههنا اعتبار والمعنى لا تأتوا لفرق بينهما معنوية وهوان لفظه الشهادتاً فقولنا فادناه
 تأكيد متعلق بغيرها من اللفاظ كحرف اتفق لما فيها من اقتضاها معنى لشهادة والمعنوية وقد وقع الأمر بلفظ الشهادتة
 فلمزمت لذلك جملان التكبير فإنه التظهير وليس لفظ الله أكبر يبلغ من الله أجل وأعلم ف كانت هذه اللفاظ سواء لم
 تثبت خصوصية توجب تعيين الله أكبر كذا حققها ابن الهمام في كتاب الشهادات عن فتح القدير **فقرع** أو افتقر الصلوة
 بالتحميل والتبليغ كبره وقيل لا يكره ولا أول أصح كذا في الظاهرية وعمله في الزخيرة بأنه لم يرفع في رفعها السنة المتواترة
قوله وهو شرط عندنا ادعى المجمل في شرح النية إجماعاً على ما عليه وجعل في البدائع قول المحققين وفي غاية البيان
 هو قول حاشية المشايخ وفيه هو المذهب وقائلة الخلف بيننا وبين الشافعي ليعاقل ركعتيه تظهر فينا الصلوة

وعند الشافعي ركن

قوله تعالى وذكر اسم ربك فصل صلى في الركوع اسمره بلفظي لان التكبير جزء من المصلاة كما صرح الشافعية صرحوا بالظاهر وقد عاب عليه فقهاء على التفرقة بين الركوع والركعة انما يستقيم لو كان المراد بالتكبير اية الاحكام كما ذكره الفقهاء وروها ممنوع ولا يجوز ان يكون المراد بالتكبير التثنية وبما صرح به في المصلاة الصلوة الصليدية ويقولون في ركعة البطلان كما روي عن عبد بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم وعبد الرزاق وابن قتيبة والبيهقي وغيرهم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما رواه ابن عمر وغيرهم ان هذا الركن لا يكون الاية ما نحن فيه فان قلت كيف يكون المراد من هذين الايتين ركعة البطلان فكيف التثنية وما هو الصلي فان هذه الصلوات شجعت بالمدينة وما سكتان قلت يحمل تقدير نزول الاية على الحكم كما ذكره البيهقي والواحد كما مثل في القرنين كثير على ذلك على السند الاخص فلا ينعقد الا ما نحن فيه يستدل بسند آخر وهو ما ذكر في بعض التفاسير ان المراد بالركعة ذكر الشواب وعقابه وبالمصلاة انما هو حيل طارعا فلا يكون ملحق فيها ايضا ونحن نقول ان كان المراد بالتكبير في هذه الاية تكبيرة الافتتاح كما روي في رواية ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس فيها ولا قلنا دليل الخوض على مدعائنا وهو قول جليل المصنف والاسلام مفتاح المصلاة الطهور ثم يأتى التكبير ويحلى بها التسليم وضاف الفقهاء الى هذا المصلاة والاضاف بحمل الاضاف اليه فصار ان هذه الاشياء في المصلاة التي هي التكبير غير ما ينبغي ان يكون خارجا عنها اشرط الله هو هذا الظاهر في قوله لا يستلزم صاحب الطهور فان قلت جهات من سائر الابرار قد ورد غير ما نحن فيه من هذه المصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس انما هو على التكبير والتسليم وقراءة القرآن فانه دال على جزئية التكبير قلت هذا المحدث من قوله الظاهر ولا يلزم كون التسليم ركنا منها وليس كذلك بالاجماع على انه يمكن ان يلازمه تكبيرة الانتقال من ركن الى ركن كما قال الزبيدي في شرحه المذكور في باب وعنده الشافعي ركن وقضى قول احمد ومالك قال البيهقي واستدلوا على مدعائهم بوجوه الاول انه يشترط لتكبير الركعة ما يشترط للمصلاة من استقبال القبلة وتوسيع الوتر وظهور الركعة الاضمار وغير ذلك فلو لا انه ركن لما شرط له ذلك واجاب عنه في الهذلية والكتاب في جميع البحرين وشرحه وظهر انهم وانما يشترط لها ما يشترط لها باعتبارها اتصالها بالقبلة الذي هو ركنها باعتبار كونها ركنا وظاهر هذا الجواب انه يشترط لتكبير الركعة الاحكام ما يشترط للمصلاة عندنا ايضا وهو الذي يستلزمه في قوله لا يصح والذات المتكبر شرعي فهو لا يصح على المحذور كما يشترط وليس كذلك عندنا كما صرح به جماعة من الفقهاء ولذلك حمل بن الهيثم جواب الهذلية على التسليم بحيث قال قولهم اعادة الشرح طمنا يتصل بهما من القيام يتضمن منع الاشترط فيقال لا نسلم ان يشترط لها بل هو لا يتصل بهما بل لا ركن لا لنفسها بل لذلالت قلنا لو اجروا حاصل القياس او مكشوفه لعمري ان قبل ظهور الزوال او صغر فاعرف القبلة فاقفاها اذا استقر حمل يسيرا وظهر الزوال واستقبل مع المنع من الركعة جاز ذكر في الكافي عن بعض اصحابنا انه ركن وهو ظاهر كلامنا الطحاوي فيجب على من قال ذلك ان كان لا يفتحه هذه الفروع انتهى كلامه فهذا انفسه انما لا يشترط عندنا بالتكبير ما يشترط للمصلاة وجوب الهذلية وغيره ما ينبغي على التناول فان في الدلائل من يجوز ولا يشترط صليدين غير غفلة وفي جامع الرموز تكبيرة الفجر بشرطه لا كثيرا في كافي المستصفى ولذلك لا يطهره في شريط لها حتى لو كبر المحدث فمفس في المصلاة فرفع رأسه وصلى جاز كما جاز بناء الفرض على شرطية الفرض والنقل وعكسه والاضمار على الكفاءة كافي في الكفاية انتهى ويحمد الله ان لا يرد في الجواب عن حلية المصلاة ان يقال انما لا يشترط في شرطه شرطا للمصلاة لتكبير الفجر فهو لو سلمنا اتفاقهم هو لا يتصل بهما بل لا لنفسه كما فعل الزبيدي ونحوه صاحب البحر الرائق وغيره الوجه الثاني في البحر

ولما دفع اليدين فسنه

انه لا يتصور صلوة فخرية صلواتها خوى ولو كان شرط الجواز البناء كما في الشرط وجوابه ان هذا الاستدلال دوري كان عدم جواز صلوة فخرية صلواتها خوى حتى يكون ذلك كاثبات الركعة به مصادرة على المطلوب وقد عرفت جواز البناء عندنا لا لانها في الوجه الثالث قول النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم انه صلى الله عليه وسلم قد عرفت جوابه الوجه الرابع قوله عليه الصلوة والسلام للرسول صلواته انما فسد على الصلوة فكبر في قوله ما ليس من صلواته من القرآن وان كان الحديث سره ان الشيطان وشبهه ما وجوبه انه ليس في الحديث ما يدل على جزئية التكبير كما لا يخفى قلت الذي يقتضيه النظر الذي بين هوان من حيث ان في هذا المقام قد سلكت انا نه ليش حديث من كذا حديث ما يدل على كنيته صريحاً وقد اسفر جرحاً من بعض انه شرط غيبته **فأنت** ذكر العارضة بالله ابن ابي جعفر في شرح مختصر صحيح البخاري ما الحكمة في جعل مفتاح الصلوة بالتكبير فما يجواب نعمان قلت ان هذا التعليل غير مقول المعنى فلا بحث وان قلنا وهو الحق ان التكبير لا يفعل شيئاً لا الحكمة فيقول لما كان في صلوة فخرية قال الله تعالى كما اخبر رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم قوله ما لنا يا سيدي به وقد جرت العادة ان لا يدخل على الملوك الا بالاذن وعندنا لا ذن منهم يدخل وقلبه حاضر لمزاجه اذ به فعل التكبير فعلمنا ذلك من الاذن للوقوف بين يدي الله تعالى لمحض رغبة وبغية بهذا الاسوال الذي لا يشار كنيته احد من خلقه انتهى قلت هذا الحكمة تؤيد بان التكبير شرط خارج من الصلوة شرع الا لاذن للدخول فيها كما عرفت تحقيقه وبما يظهر من حديث الفضل عليه السلام كذا في كل شيء لا يفيد العموم صرف النظر من جميع ما سواها الى تعالى قول **ولما دفع اليدين** اي عند كبرية كالأحرار قول **فسنه** اي حركاته التي ثبتت وساطة النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم على ذلك كما شهدته به احاديث الصحاح والسني والمسائل المرجعية في كيفية اتصاله واليه ذهب الجميع وقال احمد بن حنبل والشافعي والحنبل في شيوخ البخاري وابن شريفة وداود والطائفة بوجوبه كما حكاه المصنف والقسط الا في فيافي العناية من انه لا خلاف في كون سنه لا يخرج من شيء الا ان شريفة لو تركه دفع اليدين قال بعض شيوخنا لا يأثم ويصوم قالوا يأثم ويصوم من ابي حنيفة انه لو تركه دفع اليدين جاز وان دفع كان افضل وكان الشيخ الصفا يقول لو تركه حياً لا يأثم ولو احتد به يا **قلت** جمهور اصحابنا بل جمهورنا لا يجهل صريحاً يكون دفع اليدين عند كبرية الاحرار سنة ويرد عليه انما ثبت وساطة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم عليه يمكنه واجبا كآجاب عنه الشيخان في المجموعتين في حواشي الهداية بان النبي صلى الله عليه والصلوة والاسرار حين علموا الاعراب في السني صلواته كيفية الصلوة ذكر الواجبات ولو يترك الرفع فعلم انه ليس بواجب وقية ان حديث الاعراب ليس بمستوعب لجميع الواجبات كما صرحوا به في مواضع فلا يلزم من عدم ذلك كونه عدم وجوبه بدو ثبوت الوضوء والاحاد عنه صاحب النهاية بان الوضوء ثابت عند كل الواجب ولو لم يكن الترك ثابتاً او اذا كان الترك ثابتاً فمضى دليله **فسنه** وتبعه صاحب النهاية كما هو دأبه ورجوعه يعني بان لا يكمل من اثنى اخذ هذا ومن رى هذا فان جميع الاحاديث التي رويت في كيفية صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم تدل صريحاً على دفع اليدين في اول الصلوة ولو ثبتت منه تركه حتى قال ابن المنذر لو خلت احد من اهل النار في سجدة وسلكه صلى الله عليه وسلم على ذلك وسلكه حتى وقع به اذ انما في انتهى كلامه في مثل هذا الحديث جديفة فلهذا مرافق ان ذلك اختلفوا في حكمته دفع اليدين في بدء الصلوة فقال الشيخان في فضل اعطاء الملائكة صلواته وقال غيرهم استكانته واقتباله واستدلالاً وقيل هو انشائي في مستطاع ما دخل فيه وقيل اشارت الى طريح لصور الدنيا وما فيها من كماله قال كفايته ان الله تعالى كما قصته قوله الله اكبر في طين قوله فعله وقيل غير ذلك

هو القيام

كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم قال والقيام هو قيام على رجليه وقوموا له فانتبه فان الامر بالوجوب والواجب خارج الصلاة فمتبين ان يكون في الصلاة وعلى ما جمع للمفسرين والآحاد حديث القولية والفتلية في ذلك ولا يجمع على فرضية وللدلائل المعقول وهو ان غاية التعظيم للحداد عند سلاطين الدنيا هو القيام مستد باقتضاها بسلطان السلاطين وحده على ما في السراج الوهاج ان يكون بحيث اذا مازل يمينه يسار ركبته وقضه ادناه لاستلاداه وعليه يتفرع ما في الفتية فصرى القاضي علام الدين المرتضى كبير فائده في رفعه صاير ما فيها فوضي التكبير والقيام ولم يلزم الوقوف بعده كصاي الركن الصياحي مثله قال رضي الله عنه لان ما في من القيام الى ان يصير اقرب الى الركوع فكيفه انتهى ومثله في الكفاية وفي البرهان لو ادركها الامام واكفاها فذكر وحتى ظهر ان كان اقرب الى القيام مع وان ادا به تكبيرة الركوع وتلوونيته لان من له الامام في الركوع لا يحتاج الى التكبير من بين خلاف بعضهم وان كان الى الركوع اقرب لا يصح الشروع انتهى وفي جامع الرموز والقيام لغة الاقتصار شرعا باستقوا الشق الاسفل والا على فالركن اصل القيام لا استلاداه الا ترى الى ان الامام لو لم يطول القيام في الشق الثاني اجزاء لا تملك القراءة فيه كافي جملة الميسوط وذكر في الاسرار ان الاستلاداد انما يجب لتفصيل القراءة التي هي عند قوله لا يسقط القراءة فلا يجب الاستلاداد كالواحد له الامام في الركوع انتهى وفي الدار المختار وخزانة الاسرار عن المحامي مقرر فيه وسنونه ومن دونه بقدر القراءة قال الخطاوي في حواشيه فهو بقراءة قرص وبقدر الفتحة واجب وبقدر ما يقرء فيه سورة كالحمل والكافرون والصمدية في الوتر سنة وبقدر طول الفصل والوسيلة وقصاصة في محالها مندوبه انتهى لكن في الفتاوى الشقية من الاشياء والنظائر في الفتن الثالث قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة يقع فرضا ولو اطال الركوع والسجدة وقصرها واختلفوا في ما اذا جمع جميع أسسه فقبل يقع اكل فرضا والمعتد قوع الربيع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الفصل فقبل يقع اكل فرضا والمعتد ان الاولي فرض والثانية مع الثالثة سنة موكد فانه انتهى ومقتضاها انه لو اطال القيام يقع كل فرضا كقراءة قال في شرح المختار قد يقال بان هذا التفسير قبل ايقاعه كان القراءة قبل ايقاعها تنوعت الى فرض واجب وسقط سنة وبعده يقع اكل فرضا ونظم ثمره ذلك في الثواب والعقاب فاذا قرأ أكثر من قراءة ثواب ثواب لفرض اذا ترك القراءة لا يعاقب على تركه انما على الآية هذا ما ظهر في انتهى وهو توجيه حسن واعلم ان الصلاة ان كانت فلا يقترض القيام فيها بل يجوز اداها مع القدرة على القيام كما سبق في باب الوتر والنازل في القيام ليس بركن فيه ومثله السنان لما اضافوا في ما حصل كما هو حقيقة ولذلك تجوز بنيت الغل على الجمع واختلفوا في سنة الجوفري الحسن بن علي حجة انه لا يجوز قاعدها انما السنان فتأملت لواجب هذا عند القائل بكونها سنة وما على القول بوجوبها فانه قد نقل الخطاوي عن حواشي الفلاس ان الامام يجوزها اقودا وتجز في البراءة بعد جواز قاعدها حيث قال في بحث الزاوي اداها صلايا الزاوي قاعدها يجوز وهو المختار ولو بدلا من ذلك لا يستحب بخلاف سنة الفجر فانها لا تجوز قاعدها انتهى في بحث الزاوي من فتاوى فاضل انما اختلفوا في اداها الزاوي قاعدها فقال بعضهم لا يجوز بغير عذر واستدلوا بلزم الحسن بن علي حجة انه لا يصلح سنة الفجر قاعدها بغير عذر لا يجوز فكذلك اداها الزاوي اذ كل واحد منها كسنة محكمة وقال بعضهم يجوز قاعدها في ايديهم وهو الصحيح لان ثوابه يكون على النصف من ثواب القارئ وجهه الفرض في سنة الفجر

والقراءة

مؤكد بلا خلاف والظاهر في التأكيد. وهناك التسوية بينهما انتهى وأما ما يحتاج في شرحه المنية وشمله في الظاهرية وغيرهما في فتاوى الشيخ فاسم من قتلوا بقاءنا فالاعتراف بما حرمه الله من الشهيد لا مجموعا على تركه في الجهر قاعدا من غير هذا لا يجوز كما سئله شابت فضل الجهر وأما الزاوية فاصحها إنما يجوز قاعدا بنذر على تركه لا استحباب انتهى قال الخطاط أوى في حاشي الدبر المتكررة نظر حكم قصدا لئلا يفسد أهل يفترض فيه القيام أو كما صلب انتهى قلت الخطاط هو كما يفترض لأن قضاء ما اقتضى من المنفل صار ملحقا كسائر الواجبات ويؤيد ذلك قوله في بحث النية أنه يثبت شرطه على التمييز الصلوة في قضاء المنفل كغيره من الواجبات لعين ما ذكرناه وإن كانت الصلوة فرضا ومثله الواجب كالنذر وغيره فلا يجلو ما إن يكون المصلحة قادرا على القيام أو على التقدير الثاني يسقط القيام كإسباني في باب صلوة المريض وأن كان قادرا على القيام فلا يجلو ما إن يكون قادرا على السجود أو لا فإن كان قادرا على القيام سقط دون السجود لا يفترض عليه القيام بل لا يفضل هناك القعود ومؤميا للركوع والسهو كإسباني ذكره في الباب المذكور أيضا وأن كان قادرا على القيام مع الركوع والسهو فلا يجلو ما إن يثبت بلبية هي أشد من ترك القيام أو لا على الثاني يفترض عليه القيام حتى لا يجوز قعوده قطعا وكسيلة الأول يسقط القيام لما مر من يثبت بلبية بين يمينه أو غيرهما وقد مر في شرح هذه القاعدة ومن ذلك ما في المتن خبره وغيرها جعل إن صار رمضان يضعفه ويصلي قاعدا وإن اضطر قائما يقوم ويصلي فإنه يصوم ويصلي قاعدا ومن ذلك ما في المتن خبره جعل وإن صار صاحب الجهر غير رجل لم يصلي منفردا في بيته بقدره على القيام ولو صلح مع الإمام في السجدة لا يقبل عليه فإنه يخرج إلى الجماعة ويصلي قاعدا وهو لا يحل له حاجز عنه حاله لا إدراجه للصلاة وإن كان في نفسه قادرا عليه ولا يجوز له من يجمع لكن الذي في محله في المحلقة وقال به يفتي وقال به الجهر هو الأمانة واختاره المحقق وغيره هو أنه يصلي في بيته قائما لأن القيام فرض فلا يجزئ تركه لأجل الجماعة التي هي سنة مؤكدة ولا يجد هذا عندنا في تركها واختاره صاحب النية في هذه المسألة أنه يشرع قائما أو يقبل فأنفأ من وقت الركوع يقوم في ركع قال شارحها هذا إنما هو إذا قدر على هذا فقد من القيام وأما إذا لم يقدر عليه أيضا فله حكمه وهو حاصل الدوامان القيام إنما يفترض في صلوة الفرض للمقادير وعلى السجود من غير ابتلاء البلية التي هي أشد من تركه فاحفظ هذا التخصيص لعل لا يتخذ في الشرح والحواشي هذا القسط **فروع** يصح أن يكون بين الرجلين عند القيام مقلا رابعة أصابع كافي للبرازية وغيره ما لو كان أقرب إلى الخشخشة قال الخطاط أوى لا يظهر ذلك في السمين فالأولى الإطلاق في الحالة على العادة لأن يقال حالة الفرض رتبة سبستة انتهى ومنه القينة عن لقاضي عبد المجيد من صلى قائما على أصابع رجليه أو عقيبته بنذر عدد لم يجز ومن الركن الصباغى ويجوز أن يجزئ أن يجزئ وتقول عنه صاحب جامع الروض وغيره بلا ترجيح قلت الظاهر هو أن يجوز أن الفاعل على العقب لا يثبت بعد قائما غير ما عرفت هو مكره أشد كراهة قال والقراءة تقول له تعالى فارق عما تسمر أعلام من القرآن وتورد الأحاديث القولية والفعلية في فرضيتها وحكم الزبلي في شرح الكنز والعيني في شرح الهداية وصاحب غاية البيان وغيرهم الإجماع على كون القراءة ركنًا ولو أن الأبكر لأصغر القائل بعد مكنيتها أخاف الإجماع وأعله لربيع الضمير لوارده في ذلك وفي الجهر الركن اختلوا في كون القراءة ركنًا أو ذهب صاحب الجمل على أن الركن الثاني هو الركوع والجمعي إلى أنهما ركن غيرهما ركن ثالث فانهتموهما الركن إلى ما هو المصلي وهو لا يسقط الفرضية وإنما هو ما يسقط في بعض المصليين غير

تحقق الضرورة وجعلوا القراءة من هذا النوع مستقيمة على مقتضى العقل لا من عندنا ومن المبالغة في الركوع ما لا يجمع انتهى وقد ذهب ابن مالك عنهما إلى أن القراءة أيضا ركن أصلي كما ذكرنا لا ركن وجوبه في التمام الفائق بالانكسار فسقطوا القراءة عن مقتضى العقل بل الضرورة لا يلزم كونها ثابتة إلا أن سقوطها بغير ضرورة لا يقتلها وقد وقع بالانكسار ما لا يقتلها ضرورة أن الضرورة لا تلزم بالضرورة إلا إذا ركن والمقتضى قادر على القراءة ولكنه ممنوع شرعا والمنع لا يبيح عاجزا إلا إذا ولد ذلك قال صاحب البحر قد خالف بين مالك في مخرج الجميع نحو النفي في قولهم القراءة ركن أصلي انتهى قلت الظاهر أنه نزع لفظي فإن انضمت الضرورة في تعريف الركن الزائد ولا يصلح بطلان الجهر وإن كان شرعا فالحق مع ابن مالك وإن فسرتم بالجهر المحقق فالحق مع الجمهور فإن قلت ركن الشيء ما يكون داخل في ماهية الشيء فكيف يوصف بالزيادة وانقصان قلت لكنيته باعتبار قراءة ذلك الشيء في حالة طائفة ما يتفاضل في زيادته من حيث قيامه بدونه في حاله انقصان فالصلوة ماهية اعتبارية يعني أن يتبرها الشارح نداء بالركن وتارة باطل منها فاجتماع الركبة والزيادة في القراءة إنما هو باعتبار بيان والمناقاة فنهاهي باعتبار واحد لا يقال فخطأ هذا تلزمه تسعة غسل الرجل في الوضوء ركنًا زائلا لأنه يسقط بالضرورة عند سحر المفسدين لا تافلون الزائد هو ما سقط بالإدخال وغسل الرجلين يسقط خلف كذا ذكره لا يخل في شرحه أصول البرزوي وفي الجهر بهذا يخرج الجواب عن بقية أركان الصلوة فأنما تنقطع عما ليس بركن لا نفيًا تسقط إلى خلف انتهى وتبرر هذه القراءة بالامرأ خلف عن قراءة المقتضى عندنا نقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان لها ما لم يقرأ إلا ما لم يقرأ مرة واحدة من حاجة وابن حبان والدارقطني فسقطوا القراءة عن المقتضى أيضًا فلا يكون ركنًا زائلا ولا واجب عنه الخطأ أو يأنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارح منعه من القراءة واكتفى بقراءة الأمر عنه انتهى قلت خطأ المصنف المحدث يشرع في الخلفية قال الحسن في الجواب ما ذكره الخليلي تبعه القاضي عبد الحلوم الذي يامل في حواشي الدرر المختار من أن المراد ما خلفه بأن به من قائمه الأصل وهذا قراءة الأمر وإن كانت خلفا عن قراءة المقتضى لكنها ليست فصل من قائمه الأصل فروع جعل به وجع الأسنان وأمر الطبيب بأن يسلك في فيه ما يداود وأودوا وضاق وقت الصلوة ذكر في الفتية عن برهان الفتاوى والبحار وبرهان المحيط أنهما وجد ما ما يقتضى به ولا يصلح بغير قراءة الضرورة انتهى ولو كان رجل لا يمكنه أن يقرأ عن ظهر القلب ويكتفى أن يقرأ بالنظر إلى المصحف قال الأمام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري صلى الله عليه وآله وسلم في قراءة لوتج الفجر فإن القراءة من المصحف مفصلة عندنا في حنيفة بخلافها فإنها لا يسلم أن هذه المسألة كذلك في الذخيرة وفي جامع الزوائد عن صلوة الجلال في العاجز من القراءة كالآخرس ولا يوجب عليه تحريك لسانه وكذا ما في بكتة إذا لم يقرأ وتباحثوا تلوه بعض أهل الهند والترك انتهى وفي الأشياء في قاعدة التتابع تابع يخرج من هذه الأحكام الآخرس فإنه يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاستسحاط الخلفية على القول المنفي به وأما بالقراءة فلا على المختار ومن المتبوع على سقط بالانكسار انتهى وهو مخالف لما في المحيط وشره المنية من أنه لا يلزم الآخرس تحريك لسانه في التكبير أيضا وفيه عليه صاحب الأشياء في الجهر لذلك ناقشنا المحققين بأن بعضهم أنه لا يجب تحريك اللسان ويوجد في بعض النسخ لفظ على القول به بدل على المنق به وهو أولى والله أعلم لعرفنا أن خاتمة الشريعة لا بن الشخصية أن قيل أي رجل إذا قرأ قراءة صحيحة قبله صلواته فما الجواب أنه وجب سبقه الحمد في الصلوة فذهب ليتوضأ ويلبى فقرأ في طريقه بفسد صلاته لأنه إذا نوى

ولا في غير ذلك كان به على ولا يمكنه الصبر على الجبهة ولا الفات على احد هما فانه يؤمى برأسه بما هو ولا يسجد كذا في
المقدمة الفخرية أما الأولى فهي المبنية على الجبهة ولا في غير ذلك الهلاية انه صلى الله عليه وعلى اله وسلم واظ على هاهو
مفهومة من جملة الاحاديث التي رويت في هذا الباب متكررة في القرون من ابى حنيفة الساعدي رضي الله عنه قال
عن ابن النقيب رضي الله عنه وعلى اله وسلم كان اذا سجداً لم يكن انفه وجهته ونحو يد به من جنبه ووضع كفي سجداً
منكبى وهو متكرر في رواية البخاري عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه قال اعكتف رسول الله صلى الله
عليه وعلى اله وسلم العشر الاخرى من رمضان واعكتف معه فانا جبريل وقال ان الذي تطلبه اباك من عتاف
العشر الاخرى سطر واعكتف معه فانا جبريل فقال ان الذي تطلبه اباك من ثقله رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم
خطيباً من عشرين وقال من اعكتف مع النبي فلا يرجع فان اريد قيل القدر في انفسهم اذ انقضى العشر الاخرى في
وتروا في ذلك ما في سجداً في طين وما رواه كان سقطت المسجد جبريل في الخلل وما نرى في السما شيئاً تجاوزت قرعة طيناً
فصل في ما روى رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم حتى لا يترا الطين والماء على جبهة وارثته تصديق شرفه
هذا القصة بالفاظ مختلفة عند ابى داود وسلمة والى في فضائل ليلة القدر وعند النساء في فاه الصلوة وفيها
لنذكر الطين والماء على جبهة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم واقدمتها ما امره الله الطبراني وابو يعلى
واقل قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم يضع انفه مع جبهته في السجدة فوسمها ما امره ابو داود والشافعية
وغيرهما عن ابى حنيفة في الطين في صفة صلواته فيه في سجداً فاما كنه وجهته ونحو يد به من جنبه
وابن حبيب من المالكية وسعيد بن جبريل والنسائي وابن جبريل من المالكية في الجبهة ولا في غير ذلك
وكثير من كذا على الجبهة سطر في ليلة القدر في فضائل ليلة القدر في فضائل ليلة القدر في فضائل ليلة القدر
صلى الله عليه وعلى اله وسلم ان السجدة على سبعة عشر الجبهة واشاد بانه الى الله واليد والركبتين والظهر
القديين وروى في بعض من سطر في صلاة القدر عن عروفاً من السجدة على سبعة عشر الجبهة واليد والركبتين في القدر في الجبهة
النوى عن ابى حنيفة في الجبهة في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر
وفد كذا في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر
جبهته وامره على الله وقال هذا واحد واما الصلوة الثانية في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر
تجوز الصلوة به صرح به صاحب السنة وكثير من شرح الهلاية وهو قول الشافعي في ظاهر عبادة المفيد والمزيد يؤم
ان لا تقصر على الجبهة لا يجوز عند محمد ابى يوسف وفيها رضع الجبهة وحدها ولا في غير ذلك ولا يجوز عند
وعند مالك بندي لا يوضع الا اذا كان باحد هما عند انقضاء وقتها ولا يوضع في غير ذلك ولا يجوز عند
حق فيكون السجدة في النهاية بندي به الصلوة بالاجماع وكذلك كذا صاحب الهلاية في الخلال في لا تقصر على الا في
فقد يجوز عند مالك واما الصلوة الثالثة في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر
وابو يوسف ومحمد بن النضر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر
عقوب وقول النووي في شرح المذهب وابن قدامة في النعمان ابن النضر انه قال بلغنا عن ابى حنيفة في صلاة القدر
على الا في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر في صلاة القدر

[illegible]

وبداخله من يجوز عند أبي حنيفة لا أكثر من الألف

ذكر الطبري في تقييد باب الأثران حكم الجبهة والألف سواء وعن طائفة أنه سئل عن الألف فقال ليس من الوجه
وقال وهو لا يسأل ابن سيرين عن الرجل يصعد على ناقه فقال أجازته في القرآن ويجوز أن يسجد الألف لله تعالى
مدحه من غير أن يركع من الألف في السجدة فإذا لم يسجد على السجدة بالذوق بما عاين من الجواز أن الألف لأنه أقرب إليه
وقال نعم لأن من هو قول مالك وذكر في الميسر جواز اقتصار على الألف عن ابن عمر فقوله ابن المنذر لا علم له بحمل
وما جهل أكثر ما علم وما ذكره بما جهل وقصص وقد بينا من قال به قبله وبعد من السلف والخلف انتهى كلامه
فإن قيل يعلم من حديث السجدة على سبعة أعضاء كون هذا العدد اشرف من جميع الأعداد وأجاب الله تعالى بأن
السجدة على العبادات وارضى أهل أبينا الله تعالى على هذا العدد علم أنه اشرف الأعداد التي سواها وأفضلية هذا
العدد شواهد كثيرة قال ربه أخذ هكذا وجد في جميع نسخ المان وعادة مختصر الوفاة والصحيح بالجبهة والألف
وبه يفتي وقد اختلفت نوازل شر هذا المان ومختصرة في حال العبادتين فخرج القهستاني في شرح المختصرات هاتين
العبارتين لبيان مذهب أبي حنيفة وقصده راجع إلى الكثرة بكل منهما حيث قال وبنماي وبان الصحيح يتأدى بكلهما
يفتي كما فهم من الوفاة تكن ذكر المصنف شرحه للوفاة أن الفتى على قولهما وهو أنه يفتي بالكثرة بالجبهة فقط
وعنه مثله انتهى وعلى هذا يحصل لثنائي بين كلامه الشارح هنا حيث نفع على قولهما كلامه في المختصر حيث نفع على قوله
وذكر أبو البرجندى في شرح المختصر أن الضمير للجزء الرابع إلى الجمع أي بان الصحيح بالجبهة والألف فرض يفتي ذا ورع عليه بأن
وضع الجبهة دون اقتداء يفتي اتفاقا وإن كان بالعكس فكذلك عند أبي حنيفة قال لا يفتي ورع على سبعة مثل قولهما
وعلى الفتوى كما في الخزائن وهكذا ذكر الخلاف في الهداية والكافي والمختلصة وسائر الكتب المشتهرة وأما الجليلي
في الكتب المشتهرة فإن وضع الجبهة عند أبي حنيفة وأصحابه مع وضع الألف فرض كما يفهم من عبارة المتن ولو جلت
على أن المرداد وضع الجبهة أو الألف فرض لا لأنه قوله به يفتي كلامه وهكذا كره بعض شرح هذا المتن والفاضل
الاسفرايني وغيرهما وهم هنا احتمال ثالث وهو أن يكون الضمير لهما إلى الجمع ويكون كلامهما بياناً لمذهب أبي يوسف
ومحمد بن ما يفر من المفيد لكن قد عرفت حال فهذا أيضاً لا يفيد وأما أن العبادتين لا يتناولان من حمل قوله ويجوز
عند أبي حنيفة وهل يكره ذلك ظاهر المباح والحققة أنه لا يكره عند وفكر صاحب المنية والمفيد لا يكره قال الخليل
هو الكلام في حقه من مخالفة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقول لا الكثرة بالألف حقيقة على ما في الهداية
وشرحهما أشرح الكثرة غير ما أنه ورع في بعض الروايات في ذكر أعضاء الصلاة الوجه فذكر أصحابنا لسان الكوفة
وأبو بكر في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي من حلية الأولياء وأحمد بن حنبل والخطابي وابن جابر والمأثور وغيرهم
عن عباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول إذا سجد العبد
سجد معه سبعة أرباب وجهه وكفاؤه وركبته وقدماه وأرباب بالمجمع أرب يسكن المشرق وسكون الروا المهيمنة
بعض الحاح وبمعنى المصنوع وهو المراد هنا أرباباً لا رب يفتن فيهم يجمع الحاجة هو ليسمع في الحديث كذا في
الغريب وقوله فطر لورع والأرب يفتن أيضاً في بعض أحاديث الصحاح كرواية البخاري في كتاب الزكوة مرفوعة لا تقوم
الساعة حتى يركبوا إلى الألف فيض حتى يركبوا إلى المال من قبل صدقة ويعرض فيقول الذي يعرض عليه لا أركب

ما رآه الحسن بن علي بن سعيد النخعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تسجد على جنة عظم
 جبهته يديه وركبتيه وصدوقه فيه وليس فيه ذكر الكوفة كما في فتح القدير وقيد ايضا النخعي بقصته المحدث
 المذكور مقتضى الواظفة الواجب ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة ويحتمل الكراهة للدرية عنه على كراهة التحريم
 وحمل هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على توليها الواقف للمزية الاخرى عنه لم يوافقته عدلية ولا رواية هذا ولو سلم
 قوله ما لا يجوز الاقتصار كما من على وجوب الجمع كان احسن فبرفع الخلاف بناء على حلت الكراهة عنه حل كراهة
 التحريم ولو خرج عن الاصول اذ تكرر منها الزيادة على الكتاب بخبر الواحد وما ينفعنا به انتهى كلامه قال صاحب الجفر
 انه لا خلاف بينهم فقال الامام بكراهة الاقتصار على الاقف للملاد بما كراهه التحريم وفي مقابلة ذلك الواجب وفعله
 بعد الجواز للزيادة على العمل وهو كراهة التحريم على الجميع على الوجه واجب اتفاقا لا مقتضى الحديث والواظفة المذكورة
 في جامع الترمذي لكن هو يفتي وجوب السجود على الاقف لان الواظفة للتفعل فتعبر ما من ان المتقول في البدل ان لا يختار
 على الكراهة بتركها الصحيح على الاقف وظاهرها في الكتاب بخلافه حيث قال وذكره ابي الاقتصار على السجود ما سوا مكان
 الجبهة كما لا يفتى وفي هذا الاطلاق منصرفه الى كراهة التحريم وهكذا في المفيد والمنزلة القول بغير الكراهة
 ضحيق انتهى وفي المقابلة التزوية رد على من ابي حنيفة انه يرجع عن هذا المسألة الى قولها انتهى وذكره الطبري في
 مواهب الرحمن في شرحه لابي تيماله ثم انحصر في كراهة التحريم في شرح التلويح وشرح الملقين ان لا يصح وجوب الاما على قوله
 في هذا المسألة قلت انظر الى الذي ذكره ابن المماز ومن تبعه لرفع الخلاف من الذين احسن عندي ما ثبت الرجوع
 بالحنوب وهو ان لا يختار ابن امير حاج في النية حيث قال بهذا اطلاق الكراهة لا يشبه وجوب وضعهما مساو كراهة
 ترك وضع كل واحد منهما كان الدليل تاما على فلا يثبت بالقول بما انتهى واقرة ابراهيم بن ابي في شرح النية ايضا ان عليه
 المعول وتماثلت وجوب وضع كراهة الاقتصار على الجبهة ما رواه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها
 قالت بعرض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم امرأة من اهل قطيف ولا تضع اظفرك الا في موضعين
 بالارض فانه لا صلوة لمن لم يضع اظفه بالارض مع جهته وترجى ايضا عن ابن عباس مرفوعا لا صلوة لمن لم يضع اظفه
 من الارض وقال جرير بن عطاء ثقات لكن الصواب انه غسل وترجى ان ابن عدي ايضا من طريق اخر وترجى الطبري عن
 امر عليه في الاضادى معنى الله تعالى خيرا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الله لا يقبل صلوة
 من لا يصيب اظفه بالارض تنبيه على حال الاضاد الباقية الصحيح هل يفرض وضعها ام لا اختلاف فيه فيحتمل في
 من رؤساء الشافعية استوفوا وضعها وقال لا يجب وضع اليدين ولا الركبتين ولا القدمين اذ لو وجب وضعها لوجب
 الاياما عنها عند الجهر وان ليس فليس في التلويح في شرح صحيح مسلم فضية وضع كل منها لو حدثت السجدة على السبعة
 وقوم من جهة جملوا حتى على ما حكاه القسطلاني واصحابه التحفة ايضا اختلاف في ذلك والظاهر على سنن اهل التحقيق
 السابق هو الوجوب في الالهية وضع اليدين والركبتين سنة عند التحقيق الصحيح بدفعه او ما وضع القدمين فقد ذكر
 القدوري انه فرض انتهى وفي النهاية عبادة مسبوطة في الاما على نفسه بان ما سوى وضع الجبهة ولا يفتى ليس بفرض
 وفي الخطا انه وضع المصلى كعبته على الارض لا يجزيه وهكذا في اختياره في الفقه اذ لا يثبت انما انما في سجدة
 اعضا وقوى مشيئا انه لا يجزيه انتهى وفي كفاية السنة في الصحيح عندنا ان السجدة على الجبهة والركبتين واليدين

طرح جليين وقال لأخيه وذو هو طجب لمحدث ابن عباس ولما انطلق الجميع لاستدعى وضع الركبة واليد لفئة ولا يتم
محمول على المندوب وفي مختصر الكرخي لموسى ودفع اصابعه بجلية لا ينجو وفي صلوة الجلال في عضاد الجميع سبعة فخرية
تتعلق بواحد منها في قول أبي حنيفة وهو الوجه الثالث في المشايخ تتعلق بجميعها انتهى وفي المجتبى نظائرها في مختصر الكرخي
والخطوط ومختصر القندري يقتضيه ان دفع احد القدمين دون الاخرى انه لا ينجو وقد رأيت في بعض النسخ ان يخطئ
انتهى وفي جامع الرغوز وضع اليد ليس يفرض وكذا وضع الركبة وهو اختيار بعض المشايخ كافي في الغزاة وعليه الفتوى كل في
الخطوط وكذا وضع راس الاصابع وفيه اختلاف المشايخ فقل ان به سنة ولا يجهل ان دفع القدمين مفسد كما في الفقيه انتهى وفي
جامع المفصريات لو وضع الرأس القدمين ولم يضع اليدين جائز كذا في الموضع الركبتين وهو قول أبي يوسف وعليه الفتوى
وضع القدمين فرض فان وضع احد هاتين دون الاخرى لا ينجو انتهى وفي البزالية المراد بوضع القدم ههنا وضع الاصابع
او جز من القدم وان وضع اصبعها واحد او اظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احد يديه هو ولا فلا انتهى قال
في شرح النية بعد فصل ذلك فمهم من المراد بوضع الاصابع توجهها الى القبلة ليكون الاعتماد عليها لو كان هو وضع
ظهر القدم موقعا جلوه غير معتبر وهذا ما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون انتهى وتبعه صاحب الدر المنهاج
وتريه ان عابد بن فيرمي المختار بانتهى خلاف لما في الكتب لمعتبر فان توجيه الاصابع سنة كما صرح به في جامع الرموز وان فلا
عن صلوة الصلوات والحلية وزاد الفقهاء وغيره ما في فتح القدر يختار في اللب على ما سألنا عنه في باب الانجاس
ان الصلوة الرضعية ركبة على الارض لا ينجو وانتهى وانه مردية عدم وجوب طهارة مكان الركبتين في الصلوة فهو وليشتر
الى الافتراض وما اخترته من الوجوب وانتهى لا يفرق بين الافتراض وطهارة الافتراض وضع القدم فان الجميع
مع وضعها هو بالتتابع شبهة سنة بالتعظيم بكنية وضع اصبع واحد منها انتهى وفي البحر الرائق بكنية وضع اصبع
من القدمين فلو لم يضع الاصابع اصلا ووضع ظهر القدم لا ينجو واذا وضع احد هاتين او دفع الاخرى يجوز مع الكراهة
غير علة كما افادها فاضيلان وفيه شبهة كراهة الى ان وضعها سنة فتكون الكراهة تازيحية ولا وجه على سوال
ما سبق هو الوجوب فتكون الكراهة تخرية كما سبق من الحديث وذكر القدمين وضعهما فرض وهو ضعيف
ولما اليدين والركبتان فظاهر الرأية عدم افتراضها وعليه فتوى المشايخ واختار ابو الليث انه فرض ولا دليل عليه كان
القطع انما افاد وضع بعض الوجه على الارض وانطق المتقدم لا يفي الا بكن مقتضاء ومقتضى الواظبة الوجوب واختار
ابن الهمام وهو عادل في الاقوال الموافقة للاصول وان صرح كثير من مشايخنا بالسنية وانه صاحب الملهة انتهى
فروع لموسى على مفرق رأسه لا ينجو كذا في التتارخانية وفي التتارخانية في الفتاوى اعلم ان
ظاهر الشرع يفيد ان وضع اكثر من جهة شرط ان يقل عن نصفه انتهى من نصه انتهى من نصه من جهة على وجهه فقال ان
وضع اكثر من جهة لا ينجو ولا لا يقل عن نصفه انتهى من نصه انتهى من نصه من جهة على وجهه فقال ان
لا ينجو يصدق بوضع بعض جهة ولا دليل على اشتراط اكثر من جهة هو واجب الواظبة واستدل في المجتبى
بجهتين على طرف من اطراف جهته جاز في نقل عن نصه ان قل على ضعفه وفي المراجيع وضع جميع اطراف جهة ليس
بشروط لا يجمع فانه انما اقتصر على جهة بيان وان قل كذا في البحر جاز انتهى وذكر الخطيب الشيرازي في الفتاوى في الاحتجاج
او خلق الرجل ليرجع اليه وان رجلا وجب له ان يخطىء عليه وضع بعض كل من الجهتين وغيرهما امر الذي يظهر انه

وهو القعدة الأخيرة

ينظر في ذلك المكان عرف الزائد فلا اعتبار له لا يصلح ولا التقى بالخروج عن عمد أو الواجب بوضع بعض أحد على اليد
 وخبرها إذا كانت كلها أصلياً فإن شئبه لا يصلح بالزائد واجب وضع خرو من كل منها انتهى وقواعد أصحابنا المتقدمة
 لا تأباه وقد صرح بعض أصحابنا بوضع في تحت لوضوء قال والقعدة الأخيرة أي التي تكون في آخر الصلوة سواء
 قعدت بها قعدة أو لا فيفضل قعدة صلوة الفجر و صلوة المسافر وليس المراد به ما يكون آخر الصلاة فيقتضي سبقه لكل
 وجه الظاهر وجه اختيار لفظة الأخيرة على الثانية وأما وجه اختيار لفظة القعدة على الجلسة مع كون المجلس والقعود
 مترادفين على ما ذكره أصل اللغة هو أنه ذكر في القاموس أنهما لفظان حيث نال القعود المجلس وهو من قيام والمجلس
 من الجلسة فتناسب استعمال القعدة في قعدة الصلوة لا الجلسة لأنها لا تكون بعد الغيبة وتؤدي لا ما يمكن للمصنف
 تشميل الأخيرين يدعى المأمون فقال المأمون قال لا بأس بالثنتين لم يستعمل جعلاً فقال المأمون فكيف قول قال مثل
 قصد ولهذا ذكر في بعض روايات حديث سؤال القبر إذا وضع في قبره ما لم يكن مجلساً قال المحدثون هذا أولى
 من رواية فيفضل أنه لأن القعود عند الغيبة في مقابلة القيام والمجلس في مقابلة الاستخفاف وقال الطبري في شرح
 لعل من روى فيفضل أنه نظر أن اللفظان يتنكران منزلة واحدة وقد فاته دقة المعنى ولهذا انتهى كثير من السلف
 رواية المحدث بالمعنى انتهى هذا ما ذكره حل القاري في شرح المشكوك قلت الذي رآه في القاموس القعود
 والقعدة المجلس وهو من القيام والمجلس من الغيبة ومن السجود انتهى فليح هذا يبقى إيراد الجلسة بدل القعدة لا يتقدم
 الصلوة لا تكون إلا بعد السجود وحكيه بدل كلمة الصلاة أحمد بن فارس للنفوس في كتابه فقه اللغة قال فيها قد
 معنى ليس جلس لا ترى أنا نقول قام ثم قعد وقعدت المرأة عن الحوض ونقول كان مضطجاً جلس فيكون القعود من
 قيام والمجلس من الجلوس دون الجلوس إلى الجلس الرفع ولا ارتفاع عاده وأنه يكون جلوساً انتهى وفي شرح المقامات
 لا ينكر أن يرد ذكر التحليل أنه يقال لمن قام أقعد ولمن كان قائماً وساجداً جلس على بعض مهران القعود هو كالتحليل
 من حوالى سفلى ولهذا قيل لمن أصيب برجله قعد والمجلس لا انتقال من سفلى إلى علو وسه سميت بغير جلس
 لا ارتفاعاً وقيل لمن أتاه ما ليس انتهى كلامه ونقله عنه السبكي أيضاً في هذه اللغات وقرنه لأصله بالمجلس ليس
 يختص بإحدى النجعة والقعود بإحدى القيام يكون وجه اختيار لفظة القعدة ههنا على الجلسة بل هو شامل
 لما بعد الاستخفاف وما بعد السجود والقعود خاص بإحدى القيام وجلسة الصلوة تكون بعد السجود قطعاً وأما ههنا
 استعمال القعدة ههنا لفظة القعدة لاتباع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإنه عليه السلام وكذا أصحابه كانوا
 ما يستعملون لفظة القعود دون المجلس في قعدة الصلوة ولا يفتي على من تبع الروايات فأحفظ هذه الروايات فإنه لو كان
 غربية لكنها جلية ولتختلف الفقهاء في حكم القعدة الأخيرة بعد القعدة على أنه لا بد منها في الصلوة فليلها شرط
 لصفة الفجر مع الخصوصية بشرط الشرع ومجبه القهستاني في شرح القعدة الكيدانية وجزئها المحكي في الدار المختار
 معللاً بأنها شرعت للخرج ووجه الخطأ الذي وعده بأنه لا يلزم من كونها مشروطة بغيرها كونها شرطاً لكونها مشروطة
 لغزيرة وكذا كافتقارها شرع وسبيل التلخيص والجمع مع أن تركه مستقلاً وذكره في كشف البرزخي وغيره ههنا
 وليجوز لكن الواجب ههنا كافتقارها في العمل كالوتر في الكفاية في باب السهو وبها مذهب غير متصو

فصل في بيان
 القعدة الأخيرة

ثلثا الريس يدان حوائج النور وجب قبله وفي القعدة كالآخر في خلاف على السنة اذ الوعيد ما بطلت وفي جامع الفتاوى
 بعد ما ثلثا لا ما لست بركن ومنها ما حل الاستراحة قلت وهو في الخلاف بين الفقهاء في شرطية القعدة او كونهما
 وقال صاحب المراجحة القعدة فكلها واجبة والثانية فرضية ولكن من انكر فرضيتها لا يكثر في حق القاضي عبد الواحد
 الشهيد انتهى ووجهه انه وقعت الشبهة في فرضيتها فظهر من قال بوجوبها كافتلها فيستأمن النظر والمخافة في
 قنع التكفير وان كان الصحيح هو الفرضية فتشكيه استدلل على فرضية القعدة صاحبه لهلاية بقول النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم لا من مسعود بعد ما حل التشهد اذا قلت هذا او قلت هذا فقد است الصلاة ثم اذ ابوداؤد في
 وهذا الحديث كما استدللنا به على فرضيتها لكن ذلك استدللنا به على الشافعي في عدم فرضية الصلوة في القعدة وعدم
 فرضية لفظ السالوات ورد عليه بوجوب الآول ان هذا الحديث لا مثبت منه فرضية القعدة لان النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم رد دين قراءة التشهد والقعدة حيث قال اذا قلت هذا او قلت هذا وجابه ان معناه اذا قلت هذا
 وانت قاصدا وقصدت ولو قل ذلك لان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خلق تمام الصلوة باحد الامرين قراءة
 التشهد والقعدة وقراءة التشهد لشرع بعد من القعدة اجماعا ولو ينقل فضل من صاحب الشرح فكان الفعل وجوبا
 على قعد بقراءة ايضا فليس التخيير بين الفعل والقول بل بين قراءة التشهد وعدم قراءتها الوجه الثاني ان هذا الحديث
 كما ثبت به فرضية القعدة فكان ذلك مثبت به فرضية التشهد ايضا وهو خلاف المذهب وجابه ظاهر ما مر فان النبي
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يعلق تمام الصلوة الا بالقعدة فصارت فرضا راسا القعدة فقد خبر بين فضلها وبين تركها
 بكلمة او يقتضئ هذا الجواب ما ذكره ابن المهر من ان الذي ثبت في سنن ابن داود اذا قلت هذا وقضيت هذا بالواو
 وهو تليق بما ذكرنا ان يكون فرضين ثم هو ياد في رواية الدارقطني فوجب حمل على الواو فانه اكثر في ما نحن انتهى قلت
 الذي في نسخة سنن ابن داود والموجود عندي اذا قلت هذا وقضيت هذا بالتخيير وهو الذي نقله عنه الزيلعي في
 فتحه حديث له لهلاية وقد روى ابو حنيفة في كتابي مسند الخوارزمي عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمر عن علفمة
 عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اخذ بيد افضله التشهدات فحيات الله والصلوات
 والطيبات السالمة عليها يا النبي ورحمة الله وبركاته السالمة عليها وعلى عباد الله الصالحين تشهدان لا اله الا الله
 واشهدان محمدا عبده ورسوله فقال له اذا قلت ذلك فقد كنت صلاتك فان شئت ان تقوم فقم والا فاضل هذا
 يؤيد رواية او الدلالة على التخيير ونص في عدم فرضية التشهد الوجه الثالث ان الحديث المذكور من اخبار الاحاد
 فكيف ثبتت به فرضية القعدة وجابه انه الحق بيانا للمسلم كما مر تحقيقه الوجه الرابع ان قوله اذا قلت هذا وقضيت
 هذا فقد كنت صلاتك وان روى ابوداؤد متصلا ولفظه حدثنا عبد الله بن محمد النخعي حدثنا من غير حدثنا
 الحسن بن حمر عن القاسم قال اخذ علقمة بيدي فخل شئ ان ابن مسعود اخذ بيدي وان رسول الله اخذ بيد
 افضله التشهد مثل دعا حديث كذا عن النبي صلى الله عليه والصلوات والطيبات قال اخره اذا قلت هذا وقضيت
 هذا فقد قضيت صلاتك الخ لكن اليه في وابن حبان صرحا بانه ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 بل هو من كلام ابن مسعود اخرجه في اخره زهير بن معاوية فقال اليه في بين ذلك شبابة بن سوار في رواية عن
 زهير وفضل كلام ابن مسعود من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله ابن ثوبان عن الحسن بن محمد بن عبد الله بن مسعود انتهى

والخروج بصناعة

صلاته وإن كانت أقل فسدت انتهى قال صاحب البحر بهذا علماً أن الفرض قد انقضى بعد الشهادة لا بشرط فيه الواجب على
الفصل انتهى قال وفيه بوجه خمسة عشر من الصلوة فصل من المصلي بقول أو عمل ينافي الصلوة بعد تمامها أو سب
كان قوله السلام عليه كذا هو الواجب وكان كلام الناس أو كلاً والشرب أو نحو ذلك ما يكون مكروهاً عتياً
لكنه مفسد للواجب كذا في البحر وفي التاتارخانية الصنع أن يبيّن على صلاته صلوة ما فرضها أو قتلها أو يفتك
أو يحدّث سجدة أو يتكلم أو يذهب أو يسلم انتهى وفي النهاية فإن قلت لا فائدة في تقييد بصلته فإنه إذا حدث
الراكع الرجل بعد التشهد ثم صلاته أيضاً كما في المبسوط مع أنه لا يفسد ههنا من المصل للصلوات المقتضية
الفعل من الطرفين فكان الفعل موجوداً من الرجل كوجوده من المرأة وإن لم يكن اختياراً أو نقول وجود الصنع
المفسد من غير المصلي لأن كان من ذي اختيار وقد اتصل ذلك الفعل بالمصلي جعل ذلك الفعل كأنه وجد من المصلي أيضاً
الأنتم إن المرأة المصلية لو سبها أو قبلها أو شتمها فقد صلاتها كما في المحيط وغيره مع أنه لا اختيار لها فيه فكذلك
ههنا انتهى كلامه وليعلم أن المخرج بصلته ليس بفرض عندنا وأما ابن حنيفة فلم ينص فيه بشئ باختلافه فيه
على حسب مذهبه فخرج لا بد من حكمه في خيفة تبطلان الصلوة في المسائل الاثنا عشرية التي يأتي ذكرها أن
المخرج بصلته فرض عندنا وعلى المتنوع والشرح وذهب الكرخي إلى أن المخرج بصلته ليس بفرض عندنا أيضاً
ووجه حكم المسائل الاثنا عشرية بوجه آخر وصححه الزيلعي وأقره المقرئ وسنطعن على تحقيق ذلك كله في باب الحذف
في شرح المسائل الاثنا عشرية فإن شاء الله تعالى تتمة تبقى من الفروض ما لم يذكر في المصنف ههنا وإن ذكر في موضع
آخر صراحة أو إشارة فمنها تقدّمها الفاعل على الركوع والركوع على السجود كما ذكر ابن الهمام فلو ركع ثم قام لم يمتنع
ذلك الركوع فإن ركع ثانياً صحّت صلاته وزعمت سجدة السهو وكذا لا يفسد في قيام القعدة أو في سجدة بعد ركوع أو ركعتين
ولهذا لو نزل بعد القعدة وان عليه سجدة التلاوة فسجد لم يفعله بعد ما نسدت كلتيه المنية ولو نزل بعد ركوع أو ركعتين
صلية أو ركعة فلا يباح له أن يركع أو يسجد أو يركع أو يسجد في هذا الترتيب ههنا بالترتيب المذكور ومنها إتمام الركعة أو السجدة
من ركعتين أو ركعة واحدة لأن الفعل الموجب للصلوة يجب ذلك أولاً وجوب الصلوة قبل إتمامها وذلك يستند على ما سمين
كذلك قال ابن الهمام والبرادون إتمامها عدم القطع بقوله تعالى ولا تطأوا عملكم إلى شيء من قبله فإذا كان القطع لا يكمل فإنه
جائز كما سيأتي في باب إدراك الفريضة ومعنى الانتقال من ركعتين إلى ركعتين أو من ركعة إلى ركعتين أو من ركعة إلى ركعتين
بالبعد عقيب ما قبله بلا فاصل فهو واجب حتى لو أدخل ركوعاً أو سجدة أو ركعتين أو سجدة أو ركعتين أو سجدة أو ركعتين
أو فصل من التعوض إلى الثانية أو الرابعة ثم ركب عليه سجدة السهو كما في غنية المستفتي وقوله لا تنقطع الفريضة
بين عبادتين إتماماً حيث عدل الانتقال من ركعتين إلى ركعتين أو من ركعة إلى ركعة أو من ركعة إلى ركعة أو من ركعة إلى ركعة
عدو تذكر فائتة لصاحب الترتيب فإنه لو لم يطل الوقتية مع تذكر الفائتة وعد مرضيق الوقت لم يصح صلاته كما
سيأتي في باب قضاء الفوائت ومنها عدمها إذا امرأة بشر وطأ كاسياً في فصل الجماعة وسنكتفي بالمرء في غير
فعله لم يزل الصلوات الخمس فرض على العباد كما أنه صلاتها في وقتها لم يجز وعليه قضاءها كما لا يخفى في الفروض على
من بعضها فريضة وبعضها سنة ففرض الفرض في الكل أو لم يدر شيئاً وفرض صلوته أو ما عهد اقتداره في الفروض بل كان

وواجبها قراءة الفاتحة

يعلم المقرئ من التوافق لكن لا يعلم ما في الصلوة من الفرائض والساق جازت صلاته كذا في الظاهر من آثار
المصنف في هذا الباب السابق ومنها عدم مخالفة المقتدى كما مر في جهة القبلة ومنها صحة صلوة امامه في رايه ومنها
عدم تقدير السجود على كمالها من الملقب ومنها ما يثبت له الامار في اداء الفرائض والمواظب وقد يرضى الفقهاء بغير هذا
اخر ايضا ان كنه الخوف الاطمان واستغنار عنه بما يأتي في ما يقي من شرح الكتاب قال وواجبها ما أتبع عن ذكر فرائض
الصلوة عقبه بدكر الواجبات لاستواء الفرض والواجب في حق العمل وهذا الواجب لا يقتضي الصلوة بتركها على كان
او سوي بل يجب سجود السهو في السهو جبر المقدسات ولا علة في العمل والسهو والسهو جبر هذا هو الحكم في كل صلوة
الديت مع كراهة شتر غير كالحق في حق القدر وبه ظهر ضعف ما في الجنب من انه لو تركه الفاتحة توتر باعادة الصلوة ولو تركه
قراءة السورة لا يوترى الا عادة انتهى اذ لا فرق بين واجب وواجب في وجوبه لاعادة قال قراءة الفاتحة ان اريد بالقراءة
معناه اللغوي فالأمر فيه عوض عن الضمان اليه في فاتحة القرآن ويمكن ان يكون العمل بالامانة عليه وان اريد بمعناه
الطبيعي بناء على ما قيل ان الفاتحة علم للسورة التي هي فاتحة القرآن فان كان اللامر ونحوه في العلم كافي في الخبر والصحيح فالأمر
ظاهر على تركه في العلمية كما هو الظاهر اذ خال بالامر عليه بناء على ما قيل من جواز ادخال اللامر على الاعلام متى
عمل على سماع الصلوة والاسلام على رضى الله عن سماعه خصوصا اذا علمه والكتب والسوق ونحوها وتصحيحها بما
أما من قيل تصحبه المكان باسم الفاعل وأما من قيل تصحبه المكان بالصدر اذا كان الفاتحة صلاها كالصافية ولم يقل
سورة الفاتحة فليصح فانه انما هو إضافة السورة اليها ليست الا بآية واحدة وأما بعد عقيد الفاتحة بالاكثال ان كل آية
سنة واجبة في سجود السهو بترك آية منها ايضا يروى عنهم كذا ان ذلك قال القسوس في كل الفاتحة واجب عند قولها
عند ما ذكرها اولها لا يجب السهو ببيان الباقي كما في الزهدى انتهى وقد لا بد من سجود السهو بتركها اكثر الفاتحة
لا قلها لكن في الجنب سجود بترك آية منها هو اولى انتهى قلت الاولى بتدليل الاولى بالاصواب فان ثبت وجوب
الفاتحة انما هو موافقة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واخبارا لا احاد التي يأتي ذكرها وهي لا تفصل بين الاكثر
ولا قلها ولا سجود واجب الكل وكذا قال صاحب الجهر علمهم قالوا في باب سجود السهو انه لو ترك الفاتحة يجب عليه سجود
ولو تركه اقلها لا يجب وظاهر ان الفاتحة يتألف من الواجب اكثرها ولا يعرفه من تأمل انتهى كلامه
وأما قول تلميذ في فخر النفاد معتز على من ان المذكور في باب سجود السهو لا يدل على ما ذكرنا من ايجاب السجود انما
بتركها وهو اذ ترك اكثرها فقد تركها كما كان لا اكثر من ترك الكل واما اذا تركها اقلها فليس بتركها الا كما لا حقيقة ولا كما انتهى
فلا انفعه حتى لا يفتق فانه لو كان تمام الفاتحة واجبا وليس معناها الا كون كل آية منها واجبا على حدة يلزم وجوب سجود
السهو بتركها اقلها كما لا يترك الفاتحة بل لانه تركه واجبا مستقلا لانه لا يوجب سجود السهو بتركها اقلها بديل بالضرورة
على ان تمام السجود واجب فقله لا يدل على ما ذكره غير صحيح والذي يثبت عليه فهمه من لفظ التام معق غير كل آية وليكن ذلك
فانهم فانه دقيق فوجوبها في الفرض ليس في كل الركعات بل في الركعتين الاولى والثانية والركعات الغل والوتر والعبدان
توجب لها كافي الجهر الرائق وكذا ليس بالنسبة الى كل حصل بل بالنسبة الى المنقرض والامام والمقتدى فلا يجب عليه
عند انما كسره وتيسر في ايضاح ان يكون تدويرها او لا في وجوبها الا لا يخس كذا في بحث فرض القراءة وهما

أيضاً أن من امر الطبيب بالسلامة في فيه فيسقط عنه القراءة فيعلم من كان وجوب الفاتحة وكذا السورة إنما هو إذا
 لم يبتل ببلية هي الشك من تكلم أو لا وهو من فرح من ابتلى ببلتين يتأدوا ونحوها أي أنها أيضاً مافي الفنية يتأدوا للصلى
 فوت الوقتان فقرأ الفاتحة والسورة عيّن في كل وقت في كل ركعة بآية انتهى في ذكر ذلك لا على وجوب فقرة الفاتحة وهي
 كثيرة فلا يسط في كتابة الأصول والمحدث ولينذكر نبذاً لها بحيث يتحقق جواب مستدلات الشافعية والمالكية
 القائلين بركنية الفاتحة واليه ذهب أحمد في المشهور وعنه فقهنا سائر طوائف ابن أبي شيبة وابن ماجه عن عائشة رضي الله
 تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كل صلوة لا يقرؤها فيها بأمر الكتاب فهي خداج وقرئ السنة
 ومالك وسفيان بن عيينة في تفسيره وأبو عبيد في فضائل وابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسند وأبو جبر وابن
 الأثير في كتاب المصاحف وابن حبان في صحيحه والدارقطني والبيهقي وغيرهم عن ابن هريزة رضي الله تعالى عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من صلى صلوة لا يقرؤها فيها بأمر القرآن فهي خداج فمن صلى خداج
 ثلاث مرات قال أبو السائب الراوي عن ابن هريزة قلت يا أبا هريرة قال أحياناً تكون وداكم أكرهتم فتمنوا بوجوه رقيقة فدعوا
 وقالوا اقرأ بها يا فارسي في تنفسه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول قال الله عز وجل من صلى
 بيني وبين ربك نصفين فصلى في نصفها لم يبدى ولم يبدى ما سأله يقول المجلد للباب المالكين فيقول الله حمد في رجب
 ويقول الصبار الحسن الرضا فيقول الله ما في عبيد ويقول مالك يوم الدين فيقول حمد في عبيد ويقول يا ك
 ضيد ويا انت تسعين فيقول هذه بيني وبين عبيد وادلهال وأخرها لعبد في كل أسأل ويقول بعد الصراط
 المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيقول هذا لعبدى ولعبدى ما سأله
 فهاتان الروايتان وأما ما دلل على عدم ركنية الفاتحة فان الخداج بقوله الحار المجهة بمعنى لما نقص ولو كانت ركناً
 لقال فهي باطله فان تركه الركن إنما يوجب البطلان والنقصان من موجبات الوجوب فلو كان قراءة الفاتحة واجبة
 بهذا يسقط استناد المحسوس لآيات الركنية بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة لمن لا يقرء فاتحة الكتاب وما لا سنة
 وابن أبي شيبة وأحمد والطحاوي وغيرهم في رواية أحمد وابن حبان عن ابن هريزة قال امرته رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم ان أنادى بالصلاة لا يقرء فاتحة الكتاب بناه على ان سقى لصلوة نفى الصحة وجبه السقوط ظاهر فظهر
 ان ادعوا ان مثل هذا التركيب موضوع لنفي الصحة فجدد مقتضى عبادة لا صلوة لحار المسجد في المسجد نحو ذلك
 وان ادعوا ان هذا التركيب في هذا الحديث خاصة لنفي الصحة فضع كونه مطالباً بالادليل ما خرج بما ذكرنا من حديث
 الخداج فانه يبين ان المراد من التركيب المذكور أيضاً نفي الكمال لا نفي الصحة وتقول ان حجراً لم يكن في شره المشكوك ان
 قل عليه الصلوة والسلام في خداج فهي باطله بدليل ما حو عن ابن سعيد مرفوعاً عن ابن عمر ان نقرأ الفاتحة وما نيسر
 انتهى جدي فرج بان الكفر في حديث ابن سعيد ليس محمداً على الاقراض والاقران ان يكون ما نيسر هو الفاتحة فوضا
 وهو ليس من صلواتهم وقال ايضاً في ابن خزيمة وابن حبان والمحاكر في صحاحهم باسناد صحيح مرفوعاً لا يجزى صلوة
 لا يقرء فيها فاتحة الكتاب وبره انه الدارقطني باسناد حسن وقال النووي رواته كلها رقتان وهذا المحدث طال
 على الاقراض وهو لا يقبل التاويل انتهى وترد على القاري في شره المشكوك به انه محمول على الاجزاء الكاملة
 انتهى على ما لو سلمنا ان نفي لصلوة نفى الصحة وان المراد بقوله لا يجزى على الاجزاء او فلا يصح أيضاً فان هذا الجواب

وهو من تركه في الفاتحة وجوب الفاتحة

لهذا ما هو صفة الصلاة في كل وقت في كل ركعة لا يقرء فيها بأمر الكتاب فهي خداج وقرئ السنة

أحد غلبة الثبوت فلا يثبت بها الافتراض كيف ولو ثبت للزم نسخ إطلاق الكتاب وهو قوله تعالى فاقروا ما أنيسر من القرآن مما أنيسر بالكتاب وهو مطلق القرآن يكون فرضاً ما ثبت بها أيكون واجباً لا يقال خبراً لا صلوة لا افتاتحة الكتاب ونحوه ليس من اختيار الأفاضل بل من المشاهدة التي تجوز الزيادة بها الكتاب لا تقول بعد تسليم ذلك أيضاً لا يضر نظران المشاهدة على افتراض الكتاب إذا كان قطعي الدلالة ولما إذا كان ظاهري الدلالة كما لا يخفى بالمتأمل أن يكون ظاهريه لفي الحال فلا دلالة في مبسوط شريف أو سلمه وغيره وتحقيقه في كتب الأصول فضلاً عن ما أشيعوا من الركبة لا يضر بل هو عندنا مثبت للوجوب فهو حجة عليهم لا على أبو جعفر ابن حجر من أدلة مذهبه ثبوت سواطة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى الله وسائر على قراءة الفاتحة وهو ضعيف فإن المواظبة ما يثبت الوجوب لا الافتراض ولأن المواظبة لقلنا بسببها فهو أيضاً حجة علينا لا عليهم فإن قلت المواظبة النبوية انقضت ببياننا لقوله تعالى فاقروا ما أنيسر من القرآن يثبت به الافتراض قلت البيان إنما يكون للجهل وقوله تعالى ما أنيسر من القرآن ليس محل بحث بل محقق المواظبة بياناً لا بل محقق فيلحقها طلاقاً ولا يبطل بالمواظبة كذا في نسخة السلوة وغيره وأورد ابن حجر من أدلة مذهبه أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام لعن صلواته فاقروا بأم القرآن وقال له في الخبر ما فعلت ذلك في صلواتك كلها وهو في ما روي أو البصري وسلم وأورد كذا والنسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد وابن حبان وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه دخل رجل فخطب فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فخطب فأقام جاء فسلم فقال له رسول الله ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فخطب فقام فسلم فقال له رسول الله ارجع فصل فانك لم تصل فقال له رسول الله والذي يمشي بها الحق ما أحسن نعمة فقلت فقال له رسول الله انما تستل للمصلاة فكبر فقرأ فقرأ بأم القرآن فقرأ حتى تقرأ أن كما أروى عن حقه فتدبر قائلاً إذا وجد من خطي من ساجداً فقرأ حتى تخطي جالساً أو قاعاً ذلك في الصلوة كلها فهذا الحديث يدل على الافتراض لو روي صحيحاً كما هو فيه وأجاب عنه أيضاً ما ذكرنا سابقاً من أنه خبر واحد لا يثبت بالضرورة على أنه وردي في سيرة البصري وغيره فاقروا ما أنيسر من القرآن من دون تعيين أمر القرآن فهو حجة لنا ووقع في رواية أبي داود فقرأ بأم القرآن ماشاً والله أن تقرأ وهذا لا يدل أن الأمر ليس بالافتراض ولا لزوم ركبة ماشاً الله أن يقرأ أيضاً سوى الفاتحة وليس كذلك باجاء بيننا وبينهم وكذلك رواية ابن حبان فاقروا بأم القرآن فقرأت بما أشئت أيضاً فيريد من هنا استحالة الأمر في هذا المقام أنه لا ريب في ثبوت سواطة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى الله وسائر الصلوة ومن بعد عمر على قراءة الفاتحة في الصلوة مع وردها خياراً لا أحاديثاً أكيداً قرأها أو شئ من ذلك لا يوجب الافتراض بالمعنى الذي ذكره بل غاية الأمر الوجوب والافتراض مطلق القرآن ثابت بالكتاب وفي فقره القدر ما علم أن الشافعية يثبتون ركبة الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فأنهم لا يقولون بافتراضها قطعاً بل نظرنا غير أنهم لا يخصون الفرضية والركبة بالقطع فلهذا يقولون نقول بوجوب الوضوء المشرك وإن جوزنا الزيادة بخبر الواحد على الكتاب لکنهما ليست بلازمة فأنما قلنا بركبتها أو افتراضها بالمعنى الذي سمعنا وجوباً وأمثاً محل الخلاف في التحقيق أنما ذكره مفسد وهو الركن لا يكون لا يقطع ولا يفتقر إلى كون الصلوة محل لكل خبرين فيها الأمر واجب الركبة وقلنا بل يلزم في ما أصله قطعي لأن الوجوب لا يقطع به الفساد بتركه مطلقاً والصحة للقاء بالشروع الصحيح قطعي فلا يزول اليقين إلا ببطلان كلامه وهو كلام لطيف ولعلنا نقتطع بما ذكرنا من التفصيل

تلك آيات وقصا دا وكانت الآية الأولى أن تقول ثلث آيات تخرج عن حد الركعة المذكرة عين كراهة الخبر انتهى
وقال المصنف في شرحه سلق الأجر لاداء الفداء وهو موقوف على غير علمه لا يخفى كراهة الخبر انتهى قلت هو ليس
بما ذكره كسوت في الصلاة فقد ذكره المصنف أيضا كما قلنا وأيضا مثل ذلك في المذكرة في الإيضاح وسواها من
وغيرها من الكتب المتداولة بين الفقهاء وفي الخبر تلك آيات تقوم مقام السورة في الإجماع فكذا هنا ما ذكره الآية الطويلة
فقد نقص عنها مقدار تكبيرة كراهة الخبر غير ذلك الواجب وإذا أتى بها خرج عن كراهة الخبر غير أن قرأ الحمد المسنون
خرج عن كراهة التزمية أيضا ولا فضل في تكبيرة كراهة خبره في شرحه منية المصلين قال يخرج عن الكراهة ما أخرجه
الواد الخروي لكونه قال لا يخرج لاداء التزمية انتهى وأشار بقوله ذكر الفاعلة على ضرب السورة إلى واجب أخوه وقد
على كلها فانه أيضا واجب فالجواب بالسورة ساهيا فلا أثر لبعض ذلك فانه يقر الفاعلة في السورة ويسجد السهو كما
في فتاوى قاضيخان وفي البحر الرائق في قوله حرفا من السورة ساهيا فلا أثر لبعض ذلك فانه يقر الفاعلة ويذكره بحسب السهو وقيل في
فخر القادرين بأن يكون مقادير ما يدعى به ذلك انتهى في وجوب ضرب السورة أنها هي الركعتان الأولى من الموضع ولو ضرب
في الآخرين يكره تنزيها ولا يجب مجرد السهولان الفارقة فيها مشروطة من غير تقليد ولا تقصا على الفاعلة فيها استوفى
الواجب كذا في شرحه منية المصنف قال در عايت القريب في ما تكو هكذا وقع الاحتلاق في المتن ولم يقدح به ما ذكره في
الركعة الأولى تكو في جميع الصلوة فوقع الاختلاف بين الشرح فخره من ضرب بالركعة في ركعة واحدة ومنهم من فسره
بالركعة في مجموع الصلوة ونشأ ذلك وقع المتعارض بين كل ما أخر في هذا البحث وبين كل ما أخر في باب معنى السهو
ومن ثم ترى جمعا من الفقهاء يفترون في هذا المقام كذا في ذلك الاختلاف وتقسيل المواضع المشرع فوضا في الصلوة ثلثة
أنواع أحدها ما يتصل بكل الصلوة كالقعدة فانها في التثنية متحدة وفي الرباعية والثلاثية وان تعددت لكن لم تعدد
على سبيل الفرضية فان الأولى منها واجبة وثانيها ما يتصل بكل ركعة وان تعددت في كل الصلوة كالقيام والنكوع والقراءة
وكاعداد الركعات وثالثها ما يتصل في كل ركعة كالسجدة والتسكوت على دعاء متكرر في الركعة ومتكرر في كل الصلوة ودون
الركعة والمتحد على نحو واحد وهو ما يكون متصلا في كل الصلوة ولما اتحد في الركعة فلا بد أن يكون متصلا في الصلوة في كل
في القصة الثانية وبما ظهر من أن كل الأمرين لا يخرج من أصل واحد لا أنواع أربعة جعل القيام قريبا لاعداد الركعات ولا وجه له أما النوع
الأول فاتفقت كل أمة على أنه القريب بينه وبين ما سواه من الصلوات بالقيامين بشرط لكن لا يبغي أنه قصد الصلوة بذلك
بل بعض ما لا يستدل به حتى قالوا لو ذكر بعد القعدة الأخيرة أنه تراوشا من كذا فقال السابعة يجب عليه أن يودعه ثم
يقعد فليس ولا يستدل بالقعدة السابقة قال قاضيخان في فتاوى المصنف لما سلمنا ساهيا وعليه سجدة الثلاث فوجدنا ما
خرج عن الصلوة قبل أن يقعد مقادير التثنية فسدت صلاته لأن العود إلى سجدة الثلاث برفض القعدة في سريانية
كالعود إلى السجدة الأصلية برفض القعدة باقيا في الرباعية وأما العود إلى سجدة السهو فلا يرضى بها اتفاق الرعايات وإنما سلم
الأمارة عليه سجدة الثلاث في مكانه بعد ما أخر في القصة فانه يجب الثلاث ولا يقعد فلا التثنية فان سجدة لم
يقعد فسدت صلاته لا نقصا من القعدة ولا قصد صدقة القوم لا نطق على ما أخرجه انتهى فصار أن معنى كون القريب
بين القعدة الأخيرة وبين ما قبله شرط ما هو ان القعدة المتقدمة تنقو وتكون أعاد عمارية لأن الصلوة تنقصد بمجرد

[illegible]

بش في الصلاة التي فيها لا يخرج مكرها من الاصل في تركه كمن تركه
 فان لم يزل الى الثانية بعد ما جعل سجدة واحدة وقبل ان يصعد الركعة الثانية
 الواجب ان يقول قول في ما يكرر ليس في الركعة الاولى واجب في تركه عا دة فان تركه في الركعة الثانية
 في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واجب ايضا على السلي في باب سجود السهوان سجود السهو ونحوه في الركعة الثانية
 فادرج بالظاهر قد ترك الركوع قبل القراءة وسجد السهو كجاءه لا بد له ان يرجع الى الركعة الثانية ولا بد له ان يرجع
 غير ممكن في ركعة واحدة

في كل الصلوة فرض لا واجب والشايع البان المستند ببادا عرف في باب سجود السهو والمفيدة تكون في الركعة الاولى واجب
 كان في ما يكرر في الركعة او في ما يكرر في كل الصلوة كاستغفر عليه وصاحب البحر الرائق اولاد الركوع على الشايع ودفع الظاهر
 بين ان قولهم بعد نقل عبادة هو الكافي وقد وقع نظيره ايضا في الركعة الثانية حتى يستدل به صلا المشروعية
 شرح الحواشي على ان المترتيب بين القراءة والركوع واجب بدليل وجوب سجود السهو بتركه وليس كاطن وليس بين
 الكلامين تناقض لان قولهم معناه هذا المترتيب شرط مضاف الى الركعة الذي هو فيه فيشمل بتركه حتى اذا ركع بعد السجود
 لا يقع معتد به بالاجماع كصحة به في النهاية فلو لم يراعاه السجود وقوله في سجود السهو ان هذا المترتيب واجب معناه
 بان الصلوة لا تستدل بتركه فلو اعيد الركعة التي ان به واذا اعيد لا يفقد ترك المترتيب صورة فيجب سجود السهو وان
 كلامه وصاحبه على ما يظهر التفرق بين الشايع في عرض محشي الهداية فخرية المترتيب في النوع الثاني مطلقا كما
 عليه من ليس كذلك في حاشيته بعد اذ اقر بالواجب في باب سجود السهو وليس كذلك فان عرض الحاشين انما هو الفرضية
 بعض عدم الاعتدال بما وقع بدون المترتيب وما عليه قبله والتكرار بالترك في كل ركعة لا انحرافا لغيره الفرضية
 مطلقا حتى يخالف بكلامه هناك ويجعل بينه وبين تناقض الواقع بين كلامه هو معناه وبين كلامه هو معناه وجلة المواران
 المترتيب ما لا يتكرر في الركعة واجب مطلقا بين المتكرو في كل الصلوة فقط واجب من حيث عدم فساد الصلوة بتركه
 فرض من حيث عدم اعتدال ما وقع بعد تركه من كان فحاشوا الهداية انما جعلوا قولهم في ما يكرر استغفر الله المتكرو
 في كل الصلوة للاعتبار الثاني لا عنه مطلقا فافهم بعض الحاشين معناه ان يخففه لا يضيع الوقت بذلك ما وفي ما ذكرنا
 كما يقدح في الهداية ان عبادة واحدة تأتيا طبعات قراءة الفاتحة وضرة السورة اليهود اعات المترتيب في ما شاع
 مكرها من الاصل والعقد الاول في ذلك فاشهد في الاخير والقنوت في الركعة الثانية وتكريرات السلي من الملم في ذلك ذكره
 حاشي الهداية الظاهر في سجود واحد على تقدير كون سجود واحد في الركعة الاولى لا بد ان يرجع الفضل الى المصنف فان الحاشي
 حاشية الهداية قبل ما ذكرنا في الاخير ما هو في الركعة الثانية استقصائية لا توكيدية في ركعة واحدة تسواها في
 اقول انما حاصل ان الفهم من حاشي الهداية ان كون الواجب مخصصا في ما يكرر في ركعة واحدة وهو منوع مستند استدل
 احد من الظاهر والآخر قول صاحب الخبيرة وعلى هذا قول المصنف في ما يكرر في الركعة الاولى صاحب الهداية في ما شاع
 متكررا يكون في الركعة الاولى ببيان الكوا في الركعة الثانية عليه بعض الحاشين بان الشايع في باب سجود السهو على المات كمالها
 المنع فيض لكل من الخبيرة ان التخصيص بالركعة في الروايات يدل على ان التكرار عا دة في ركعة متساوية انتهى قلت
 هذا مضمون جلاله فانما حصل ان ما ذكره من ذلك هو حاشية الهداية مطلقا بل هو شرط في الركعة الثانية التخصيص على خلافه وهذا

وتكبيرات الصلوات وتعيين الأوليين للقراءة

لا بد من وقت يجزى على سأكته من غير أن يجزى قبله ولا بعده ^{فيكون} ذلك أي علم التوقيت إنما هو في ما عدا المأثور الذي ذكره في
 بالفاظ مختلفة واحسنها اللهم انشعرك عنك فاستغفر الخ والاولى بان يضم اليه ما تقدمه عن الحسن انه قال على سبيل المثال
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم كل صلاة فليس في الوقت اللهم اهدني فمن هدته الخ ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا انت الذي
 حسنة وفي الاخر حسنة وقتنا عذبا لنا و قال ابو الليث يقول اللهم اغفر لنا ما قبل يقول يارب ثلاثا ذكر في الدعوات
 وفي اضافة القنوت الى الوتر لسائر اركان من قنوت في سجدة ليس يشترع عند خلافه للشافية وفي المقدمة الغزبية ان كان
 لا يحسن القنوت يقرأ ثلاث مرات قل هو الله احد وثلاث مرات اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات انتهى وذكر في
 الكفاية والنهاية وغيرهما ان القياس ان يكون قنوت الوتر وتكبير الصلوات سنة لان الاصل في الاقوال السنية
 وجه الاستصحاب انها نقصان الى جميع الصلوة يقال قنوت الوتر وتكبيرات الصلوات غير مكتملة يمكن النقصان في تمام
 الصلوة والى هذا اشار المصنف بابراد الاضافة في كلا الموضعين **قال** وتكبيرات الصلوات أي كل واحد منها
 فان كل تكبيرة واجب مستقل فلو زل واحدة منها وجب سجود السهو كما في التقنية ناقلا عن العلامة محسن وهكذا
 في مواقيت الصلاة وغيره وفي الجواهر الفقهية شرح الدرر السنية وجوب تكبيرات الصلوات هو الصحيح حيث يجب سجود السهو
 بتركها والقياس ان لا يجب الختام كذكر التوعد والثناء وسجل الصلوة على الخصال هو الاصل ولا يقال انما جعل الصلوة
 والصلوات سجود السهو لان الاتصال وجهه مستصحب ان هذا لا يترك انصاف الى جميع الصلوة يقال تشهد الصلوة وقنوت الوتر
 وتكبيرات الصلوات من خصائصها كغلات السجدة الركوع انتهى **قال** وتعيين الأوليين للقراءة أي من الغرض
 الرأى في حال الشك وما الغرض الثاني في القراءة فرض في ركعة واحدة في جميع ركعات الانتقال ان كان رابعا فصلا اقتضاها
 وكذا في جميع ركعات الوتر كذا في شرحه المحقق المصنف وفي هذا السأله محل قولين فمن ذكر القاء ودى في شرحه مختصرا الكوشى
 ان تعيين الأوليين للقراءة افضل وعليه مشى صاحب غاية البيان وصاحب المنية فلهذا لولم يقر في الأوليين
 وقر في الآخرين لا يكره لان تركه لا فضل ليس بمكروه ولا يجب عليه سجود السهو ايضا والصحيح الذي اختاره
 اصحاب المتون واختاره الشارح ولباب الفتوى هو ان تعيين الأوليين لها واجب فلو تركها فيه حمل المكروه على ما لو ترك
 سهوا يجب سجود السهو وفي باب سجود السهو من الجواهر المقتضى اختلاف في قوله في الآخرين هل هي اداء امر قضاء فذكر
 القدر ودى انها اداء لان الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقال غير انما انصاف في الآخرين يستدل لا بجله
 صحة اقتداء المسافر بالتقليد بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول فانه لو كانت في الآخرين اداء
 لجاز ان يكون اقتداء المفترض بمثل في حق القراءة فلا يجوز حملها قضاء وان الآخرين خلفا عن القراءة وتوجب القراءة
 على مسبق ادراكها مائة في الآخرين ولم يكن قرأ كذا في البدل انتهى وفي حلية المحلى وجوب تعيين القراءة في
 الأوليين عند المقتولين بان حملها الركعتان الأوليان عين او قدر عرفت انه لا يجب عليه مشى في الخ لخاصة والكا
 ولما عندنا في الأوليين بان حملها ركعتان بغير رعايتهما فظهر قولهم ان القراءة في الأوليين افضل وليس بواجب بل انما
 انه سنة غير غرنا ان شئ من الخلاف فظهر في وجوب سجود السهو في تركها في الأوليين او في احداهما انتهى وقال صاحب
 الجهر في باب الوتر والنوافل عند قول النفس والقراءة فرض في ركعة من الفرض أي فرض على كافي السراج الوهاج للاختلاف

وتعديل الأركان

فيه بيان أهم ما له قيد الركعتين بالأوليين لأن تعيينهما ليس بفرض وإنما هو واجب على المشهور في المذهب
وصرح به المصنف في عدة الواجبات وحجج في البدل أن محلها الركعتان الأوليان عينا في الرباعية وقال بعضه كتمان
منها غيرهما من حيث أنهما قول في الأخرين فقط فأنها ليست بواجبة عليه بسجود السهو وإن كان ساهيا وقا
الاختلاف إنما هو في سبب سجود السهو فخطأ صاحب البدل في سببه تغيير الفرض عن محله ويكون قراءته
في الأخرين قضاء عن قراءته في الأوليين وعلى قول البعض سببه تراها الواجب وقراءته في الأخرين أو هو
القضاء وما في غاية اليان من أن تعيين الأوليين أفضل فضعف انتهى كلامه وهذا مخالف لما نقلنا من المحلية
بوجود أحد هاتين صاحب المحلية جعل القول بوجوب التعيين عند الأتاكين يكون محلها الركعتين الأوليين عينا
وصاحب الجرح جعل الوجوب عند الأتاكين يكون محلها الركعتين غير عينا وثانيها أن صاحب المحلية فرج الاختلافية
على القول بكون محلها غير عينا وصاحب الجرح فرج على الوجوب وثالثها أن صاحب الجرح جعل القول بالاختلافية
قولا ثالثا سوى الأوليين وصاحب المحلية لم يجعل كذلك ولهاذا قال ابن عابدين في رد المحتار الذي يظهر من
المسألة قولين وإن القول الأول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الأوليان عينا معناه أن التعيين فيها
واجب وهذا لما في القول الثاني فيكون تأخير القراءة إلى الأخرين قضاء ويقابل ذلك القول بأن تعيين الأوليين
أفضل وعليه فالقراءة في الأخرين أدوية قضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب الجرح في باب سجود السهو عن
البدل ويدل على ذلك كلامه صاحب المحلية فظهر هذا أن صاحب الجرح رتب في بيان القولين ولا في التدرج
عليها في باب الوتر والنوافل انتهى كلامه فخصا قلت ليس هذا أول قارئ ذكره صاحب الجرح بسببه بل
ذلك القهستاني فقال في شرحه النقالية عند قول الشارح فيها في بيان الفرائض وقراءة آية في كل من ذكر في الفرائض
فيه اشتراك إلى أنها في الأوليين والأخرين والمتوسطين والأولى والأخرى والأولى والثانية والرابعة جميعا
سواء كان في الصلاة الظاهرية وهو قول بعض المشائخ والجمهور من مذهبه حكاه أنها فرض في الأوليين حتى
لو تركها فيها وقرع في الأخرين كان قضاء كما في التخصيص انتهى ومثله في شرحه للمقدمة الكيلانية فهذا نص صريح في أن
القول بالأوليات فرض غير القول بالوجوب وملاك مسلكه الخطاوى في حواشي الدلائل المختارة وفي حواشي مرقاة
الصلاح والمحقق أن القول بالأوليات فرض ضعيف جدا إذ لو كان كذلك لوجب القول بقضاء الصلوة بتركها في
الأوليين ليقول بمحل قضاء في هذا المقام فإنه مكرت فيه فلا خلاف قال وقد يدل الأمر أن هو متسكن
الجوارح في الركوع والسجود حتى تلمس مفاسله وإدنا مقلا رتبها وهو واجب على تخرج الكرخي وهو الصحيح
كما في شرحه المنية وسنة على تخرج الجرجاني وفرض على ما نقلها الخطاوى عن الثلاثة والذي نقل الجرجاني أنه
واجب عندهما عند أبي يوسف فرض كذلك في الجرح في الصلاة في القومة والجلسة سنة عندهما وكذلك الظاهر
في تخرج الجرجاني وفي تخرج الكرخي واجبة حتى يجب سجدة السهو بتركها عند الانتهاء وهذا صريح في أن الخلاف
على قولها إنما هو في الظاهرية ولما القومة والجلسة سنة عندهما باتفاق الروايات وصريح به في المحيط ولا يفتا
أيضا وفي المحلقة الندرية ناقلا عن كتب العلماء نقلت الروايات عن أبي حنيفة ومحمد على أن القومة مبن
للكرخي والصحيح والجلسة والأوليان بينهما سنة لا واجب انتهى كلامه فخصا وفي النهاية ذكر شيخ الإسلام

منهم كحجب في صلواتهم فمضت أعمال الصلوة أما فرائض وأحسن وأما مستحباتهم فإذ الراد الشرع وموجب
 أن الله تعالى قد علمنا ما كنا عليه من غير أن نعلمه فمضت أعمال الصلوة أما فرائض وأحسن وأما مستحباتهم فإذ الراد الشرع وموجب
 مترادفان لا فرق بينهما إذ لم يتصل عن أحد من أصحاب الشرع وأصحاب بيان الواجب غير الغرض في القول بالتحصيل في هذا
 المقام وعلى ما ذكره المحققون أن أصحابنا كالأصل والفرق والواجب في الشرع كالكتاب والسنة وأقوال الصحابة
 متفوتان ففرق واضح ولا بد من الدليل عليه بل الظاهر أنهما بمعنى اللزوم في الشرع لا فيكون في الشبهة في ذلك لأن
 طرأت لأن ولم تكن في ذلك الزمان وأن الأداة والأصل لا فرق في ذلك فلا ريب لا يحل لأحد مما حمل الأخذ لا مشاحة في
 الأصل لا شرع وان أرادوا أن أحكام الواجبات متفاوتة بتفاوت قوة الدليل وضعفه فلا تنسب بالتحقيق فهو تخصيص يكسب
 ليسهل ترتيب الأحكام والظاهر أن الشكافية أيضا لا يكون تفاوت الأحكام وفي أصول فخر الإسلام البروقى بعد ذكر
 الفرق بين الواجب في الشرع بما ذكرنا من أن الشكافية هي التي لا تقبل التحقق بالقرائن فقلنا إننا إنكارنا لم يلزم بعد هذه
 الدليل على ما ينبغي العلم باسم الفرضية لأن الفرائض مقدرة في الشرع والفرق يشير إلى شدة الرواية وأما الواجب فأنما
 اخذ من الوجوب وهو السقوط وان أنكر الحكم بطل النكاح أيضا لأن الدلائل حواش ما لا شبهة فيه من الكتاب والسنة
 وما فيه شبهة وهذا الأمر لا ينكر إذ تفاوت الدليل قد كوت الحكيويين ذلك لبيان النصا وجب قراوة القرآن في الصلوة
 وهو قوله تعالى فأقرءوا ما تيسر من القرآن وخبر الواحد وفيه شبهة فمن الفتحة فله يجوز تبيين الأول بالثاني بحسب
 العمل بالثاني على أنه تكميل لمحكم الأول مع قرير لا ولا وذلك في ما قلنا وأما الكتاب الواجب الركوع وخبر الواحد
 وجب التعديل وكذلك الطواف مع الطهارة فمن رجع غير الواحد فقد ضل عن سواها السبيل ومن سواها الكتاب في
 السنة المتواترة فقد اخطأ في رصده عن منزلته وضمه لامل في منزلته هو الأصل المستقيم وأما قوله في قوله
 أيضا الصلوة أنه أقول المتبادر من الفعل عند هو ما يصدر من الخلد والواجب مقابل القول حين جعل الشكافية
 لا وجه للتخصيص بالأفعال بالذكر بل الأقوال عند الشافعي أيضا والظاهر أنه المراد به المعنى الأصغر الشك في الفعل
 السان أيضا فينبغي فهم الاشتكال قال فاذا أراد الشافعي تركه كما فرغ من بيان فرائض الصلوة وواجباتها وأشار
 إلى السنن والندوبات اسم لا شرع في بيان ترتيب أجزاء الصلوة ويبين هيأتها بحيث يغني عن ذكر السنن و
 المنن ويأت تفصيلا وتبجيها الهداية في هذا المقام فاذا شرع في الصلوة كبر وليا كان معناه واذا شرع في الصلاة
 الشروع من قبيل قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستمع له كل آذان منه وكان قوله في الصلوة ما لا حاجة إليه لأن البحث بحث صفة
 الصلوة فلا يفيده من الشرع إلا الشرع في قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستمع له كل آذان منه وكان قوله في الصلوة ما لا حاجة إليه لأن البحث بحث صفة
 المصنعة أنه لا يترك عبادة الهداية إلا المصلحة تدعو إليه أي إذا دلل الشرع في الصلوة فلا كانت أو فرضا
 واجبا كانت أو سنة قال الله كبر في عبادة الهداية أنه لا يغير شأنها بغير حجة الصلوة وهذا باق على الآية الأولى
 خلافا للزهرى وإسحاق بن علي بن بكر الإجم والآخر من من تهم من أنهم يقولون يصيرون شأنها بهم المدة بما في الدنيا
 وأن من شرط صحة الفحمة المرتبة للشرع في الصلوة وذلك للثبوت للصحة بشرط الأول أن توجد مقارنات
 للآية بلا فاصل اجنب كالإكس والشرع ونحوها وأما المصنعة الـ هذه الشرطية القول والثاني الاتيان
 بالتحقق قائما أو من غير تحصيل لا قبل التحقق قال في البرهان الواحد والآخر في العلم بالتمام والآخر في العلم بالتمام

في مادة المصنعة في التبيين عبارة الهداية
 في مادة المصنعة في التبيين عبارة الهداية

في مادة المصنعة في التبيين عبارة الهداية
 في مادة المصنعة في التبيين عبارة الهداية

حاشية

التقيا عرق من الشرع ولو اراد به تكبير الركوع وتلقوهما انتهى وهذا الشرط لم يذكره المصنف ولا الشارح بل كانا
 الجملة ولا بد منه **والثالث** عدم تأخير النية عن التحية خلافا للكرخي ولا اعتدله بقوله كما مر تحقيقه واشاد
 المصنف الى هذا بقوله هذا حيث رقب التخيير على راحة الشرع فيما هو معتاد ان لا يجوز ترتيب راحة الشرع على التكبير
 الرابع انطق بالتحية معيهم فسمي نفسه بدون سمي قلن به بحيث لم يسم نفسه لا يصح على الصحيح لو كان به صم أو غشا
 بصوت كثيرة فسم الساعف الشيطان يكون بحيث لو انزل الى ما كنت تكلمك السماع كذا قال القسستاني وأشار المصنف الى هذا
 الشرط بقوله في فصل التلوة ادلى لفظة اسماء نفسه هو الصحيح كذا في كل ما يتعلق بالعلن وسيلان ترجمته **الخامس**
 نية المتابعة مع نية اصل الصلوة للقدسي وأشار الى المصنف بقوله في الباب السابق وللقدسي نية صلاته وانما
السادس تعيين الفرض **والسابع** تعيين الواجب وأشار الى المصنف بقوله سابقا والمفروض شرط تعيينه
والثامن ان لا يبدل لغيره في الله ولا يما كبر وأشار الى المصنف بقوله حاشا فلو استعلم من توضيحه **التاسع**
 ان يأن بحمله تأمة فلو قال الله لا يصح كذا في ظاهر الرواية وذكر الشرح انه يصح كذا عند أبي حنيفة عندنا
 كما في الأخير وأشار المصنف عليه بقوله كذا في الله أكبر **والعاشر** ان يكون بذكرا الص لله تعالى وسيد كذا
 للمصنف بقوله **والله اعلم** فلا **الحادي عشر** ان لا يكون باليسلة لان اليسلة تتركها فقال الله عز وجل
 وكذا باعوذ بالله من الشيطان الرجيم **والثاني عشر** ان لا يذكر الله في **الثاني عشر** ان لا يذكر الله في
 المكون **الثالث عشر** ان يأن في الدعاء في اللام الثانية من الجملة الثانية من الجملة **الرابع عشر** ان لا يذكر الله في
 يفسد بان يكون شيئا بكنهه الناس **الخامس عشر** ان لا يلفظ العربية للقدسي عليه في الصحيح كما ذكره العيني في
 شرحه اكثر فلهذا ما اورد في الشرع في مراقي الفلاح ونحو الايضاح وذكر في نظره مستعمل حشر في شرطها كذا

ثم ادخلها في رسله ورد الكثرة وشرح الوهبانية وهو هذا	شرطها في حشيتي في جميعها	لهذا حاشا في الدعاء
دخول الوقت واعتقاد دخوله	وسقوط طهر والقيام الجهر	وتعيين فخره وتخييره
بجولة فكر خالص عن مراده	وبسلاعه ربه ان هو هذا	وعن مدحهم في آداب الكون
وعن فاصل فعل كلامه بآيات	وعن سبق تكبيره في ذلك	عليك غشيتي في الدعاء
لجلتها المشوق بل حريه في غيرها	وانما طهر في الجواد في غير	ذخيره في الله لا في غيره

قلت لا يخفى على من له بصيرة من جملة هذا الشرط شرط الصلوة من حيث هي صلوة لا شرط التحية فقط
 فالاول حذو فها هو اقبل بعد حذو فها بضمه كمتا خلافة في بعض فالاول الاختصار والاقصا روم انه لا يصح بعضها
 كالشرط **الخامس عشر** فانه جمع فيه العيني ولم يصب التاثير ولا المتبوع كما فصلته في رسالتى اكامل النفا
 في اداءه الا اذا كان بلسان القاص من قال حذو الراد بالخذف والاسرار وقوله المدا كما ذكره الشارح وطول
 من حله على حذو حركة الالف ليسى بالجزم في الاصطلاح كما لا يخفى وذكره التتاش في فخر الغفار بحر البراء
 في التذكير لقوله صلى الله عليه وسلم لا اذان من جزمه ولا اقامة من جزمه والتذكير من جزمه في حق رقب التحلية
 اعلم ان السنون حذو التذكير سواء كان للاقتساها وفي اثنا الصلوة قالوا الحديث ابراهيم الغنى موقفا عليه

حاشية
 حاشية
 حاشية

بعد از ظهر میل به

وقرئوا الاذان جزموا التكبير جزم انهم في المقام المحدث للشيخ ابي حنيفة حدثني عن ابي جهم قال اصله في الرقيم مع
 وقوله في كتاب الرافعي وانما هو قول ابراهيم النخعي كما التزم في جماعته عنه عقيب حديث حدثنا السليمان بن
 جهمه عن ابي سعيد بن منصور في سنة زيادة وقوله جزموا الاذان جزم في لفظة كما كان يجزمون التكبير واختلفت
 في لفظة ومعناه فقال الرافعي في التبريد عوام الناس يخشون الراد من الله الكبر وقال ابو العباس الجواد الله اكبر للتسكين فان
 الاذان معهم وقوله جزموا التكبير في مقامه وكذا قال ابن الاثير في النهاية ان معناه اذان التكبير والسلام لا يمدان ولا يفرق
 التكبير بل يسكن آخره وتبعه الحمد للعلوي وهو مقتضى كلام الرافعي في الاستدلال به على ان التكبير جزم لا يمد ويحسن
 الاستدراك له بما اخرج الطيالسي في مسنده من طريق ابن عبد الله بن ابي عن ابيه قال صليت خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكان لا يقرأ التكبير اكن خالفه شيئا رحمه الله فقال لا في ما قاله ونظر ان استعمال لفظة جزم
 في مقابل الاحزاب اصطلاحا حدث اهل العمرة فكيف يحمل عليه في الفاظ النبوة فيمن هل تقديره للثبوت وجزم وان الراد
 يجذف السلام وجزم التكبير الاسرار به وقد استدلوا على ان ابن عبد الله انه سئل عن حديث السلام فقال لا يمد وكذا
 استدلوا الترمذي في جامعه عن ابن المبارك انه قال لا يمد عند الترمذي وهو الذي استعمله العلماء وقال الفراء في
 الاحكام يجذف السلام ولا يمد عند الفلاس وقيل معناه طساع الامام به لثلاث سببها الاموم واللفظ غير قوي لا يمد
 والرازي في الجملة وتبسطه بعضهم بالحكمة الملهة والذات الجميلة ومعناه السورة كما كان سيد الناس فكذلك الحديث السري من
 الخفية في حديث حدثنا السلام سنة اخرج به ابو داود الترمذي وابن خزيمة قوله كما انهم جزموا ملحصة في رسالة
 الاحاديث المشتهرة في الجرحي سئل السيوطي عن حديثه في التكبير جزم فقال هو حديث ثابت كما قالوا في الحفاظ بحججنا ما هو قول
 ابراهيم النخعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي انه لا يمد واغرب الحمد للعلوي فقال معناه لا يمد ولا يمد آخره وهذا لا
 مردود به في احد ما حكاه في تفسيره الرازي عن النخعي الرجوع الى تفسيره اولى وثابت ما حكاه في تفسيره به اصل الحديث
 والفقهاء وثابتها اطلاق الجمع على حدثنا كما اخرج ابا داود الطيالسي معناه في الصد الاول انهم قال بعد رقيده في ذكر
 القدوري في مختصره رقيده مع التكبير فاشاءوا لا يمد في الصلاة فكذلك ذكره قاضيان والبقال وشيخ الاسلام
 خواهرزاده وهو الذي عن ابي يوسف والحفل عن الطحاوي وبه قال احمد واليه ذهب مالك والاصح حواه في رقيده او لا
 فيذكر كما ذكره المصنف وعليه ما ذكره شيخنا لان رقيده في اشياء الى نقل الكبرياء عن غيره له تعالى والاعراض محسوسة والالتفات
 اثبات كبرياء هو النفس معقول الاثبات كذا في شرح مختصر القدوري وشروحه الهادي وفي الجمع الرافعي في وقت
 الرقيم ثلاثة اقوال الاول انه رقيده كما في التكبير وهو محل عن الطحاوي وخلافه الذي عن ابي يوسف وانتا شيخ الاسلام
 وقاضيان وصاحب الخلاصة والحققة والبلاء والمحدث قال الباقى هو قول اصحابنا جميعا ويشهد له المروى عن ابي
 عليه وعلى الله وسلم انه كان رقيده مع التكبير رواه ابو داود ورواه غيره قاضيان المفسران ان تكون يد ابيه عند يده
 وخفيه عند خفيه والقول الثاني ان وقته قبل التكبيرة في الجمع الى ابي حنيفة صحيح وفي رواية البيان الى عامة
 طائفتا وفي البسوط الى اكثر شأنا وصح في الهداية ويشهد له في الصحيحين عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وعلى الله وسلم اذا افتتح الصلوة رقيده حتى يكونوا قد سجدوا ومنكبيه **القول الثالث** انه يكبر ولا يرفق

شأن المداينة عند أن لا يأتي ببلد في مرة واحدة ولا في أكثر من مرة

ويشهد له في صحيح مسلم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعة فربما يديه ويضعهما أحبا لمداينة ما صححه
بأرضه نفي الكبرياء عن غيره فقال والنهي مقدم على ما ثبتت كما في كلمة الشهادة وقد ورد علي بن ذلك في اللفظ غير أن في صحيح
بأنهم يرفعون في غيره وأما الكلام في الأول في قوله لا يرفع يديه في الصلاة إلا في ركعة واحدة ولا يرفع
من بين أن قاله تقديم الرفع انتهى قلت في المسألة في سنة والردود ومسلم عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل ذلك سبعين يكبراً للركوع ويفعل ذلك
حين يرفع رأسه من الركوع وقول سمع أهل حجة ولا يفعل ذلك في السجود روى مسلم عن ابن عباس أنه رأى ذلك سبعين
الحمد ربنا إذا صلى ركعة ثم رفع يديه وإذا أراد أن يكبر فرفع رأسه وحده ثم قال الله أكبر فلهذا الروايات وأما ما شهد
وروى أبو داود وعصم بن الجبارين وأما قاله حدثنا علي بن عيسى عن أبي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم رفع يديه وعلم التكبير روى ابن حبان في روايته عن أبي حميد الساعدي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى
الصلوة إذا قام إلى الصلوة استقبل القبلة ورفع يديه حتى يحاذيهما منكبيه ثم قال الله أكبر فلهذا الروايات وأما ما شهد
بأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة فعل كل ذلك في ركعة واحدة من ثم اختلفوا في وقت الرفع اختلاف في الأولوية
بعد ذلك أقام كل واحد على ما فرغ من في الصلوة الأدب أن يخرجهم اليمين من الكراشي في كل جمعة من عرفة
فلهذا أخرجه بعد عتق من حق الرجال سنة في حق النساء انتهى وقد روى في الأخبار والأثر أربعين جوازاً لكل من فرغ من
أبو داود عن عائشة بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة رفع يديه حيلاً أخفيه ثم أيتهم فقرأتهم فبعث
أبيهم إلى صدرهم في أوقات الصلوة وطمعهم وليس وأكسبه روى أيضاً عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
الموسم في الشتاء فأنشأ يحيى بن عمر في الصلوة في القنينة عن الورد في رفع اليمين للتكبير في غير ذلك
وفيها أسوأ في الفضل لكن خادج الكمين في الشرح صحيح مسلم للورد لو كان أقام اليمين من المعصم الساعد
وإن طعن من الساعد رفع من المضد حل لا سيما في قوله وأما في التكبير في رفع يديه حتى يرفع من التكبير
لهيات به لغوات علمه وإن فكر في أنشأ التكبير فعمل لم يمكنه أن الموضع السنون رفعه فأنه يمكن وإن أمكنه رفعه أحدهما
دون الأخرى فلهذا أقول المداينة عند أن لا يأتي ببلد في مرة واحدة ولا في أكثر من مرة
ما كثر من السلف وفي النهاية لابن الأثير حديث حديث صلوات السلام سنة هو تخفيفه وتركة الأمانة فيه ويبدل عليه حديث
النهي للتكبير جزء من السلام جزء انتهى في المغرب الحديث القطع والاستطاعة يجعل عباً عن تركه القطع والطويل في
الأذان والقرأة وهو من باب ضرب يضرب انتهى وتوضيح المقولان المداينة للتكبير لا يخلو ما لا يكون في الله أو في الكيان كان
في اللفظ الله فلا يخلو ما أن يكون في أوله أو وسطه أو آخره كان في أوله كان خطأ ولكن لا تقصد به الصلوة وقال بعض
مشائخنا يوم الكفران كان في وسطه فما الصحيح أنه لا يفسد الصلوة وإن كان في آخره فهو خطأ لكن لا يفسد أيضاً وأما إذا كان
المد في الكفران فيضد الصلوة سواء كان في أوله أو وسطه أو آخره وإذا امتد في وسطه فلو كان أكمل لم يفسد بل طمان و
أن لم يمتد لا يكفر ويستغفر ويتوب كذا في حكم المضمرات في الهداية عند التكبير عند أن المداينة في أوله خطأ من
حيث الدين لكونه استغفراً ما في آخره ونحن من حيث اللغة انتهى قال المعين في شرحها إذا ما المداينة في أوله حله ولكن

هو غير مجزأ أصابعه ولا ضم شئ بل يتركها على حالها

ولا يجمع الصلوة كونه شأكا في كبرياء الله تعالى هكذا قاله الأثرى والذي قاله المصنف هو الحق لأن الصلوة لا تنكسر وضعا ولكن يجوز أن تكون للتقرب فلا يرويه الكوفي في الخبرين لو لم يفت الله لا يصير شأكا أو يوجب عليه الكفران كان فاصلا وكل الوضوءات كبرياء لا يصير شأكا لأن الكبرياء أكبر وهو الطل وقيل اسم الشيطان وقد بحث الأكل في العناية في قولهم أنه إذا دعا الصلوة في الله فليس الصلوة ويكفران تعدبها به يجوز أن تكون الحسنة للتقرب فلا يكون هذا العكس كما في وفي هذا البحث فلو كان ابن هشام قال في معنى اللبيب الرابيع التقرير ومعناه هو أن الخطيب على الأقرار ولا اعتراف بأمر قد عده عند الله ثبوتاً وروى عنه في غير ذلك من هذا القبيل أنه ليس بهذا خطأ بل كما لا يخفى لكن ذكر في المطول أن النضر يقول على التحقيق والثبوت ويقال على حاشية الخطيب أن قوله لا يخلو إلا المعنى الأول أي وفي النهاية الواضح أن المدعيين الباء والراء في لفظ الكبرياء عند افتتاح الصلوة لا يصير شأكا في الصلوة بخلاف ما لو فعل المومن في أخائه حيث لا تجب له إلامة وإن كان خطأ لأن المولى إذا كان أوسع كذا في الجماع الصلوة إلى إمام الجعفرية النضر في حلية الطل لسان كان في الله فاما في أو وسطه أو آخره فإن كان في أو وسطه فإن بالتمسك حدثت الف تانيين والآخر والآخر فيل والآخر فيل والآخر فيل والآخر فيل والآخر فيل وان كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضاً وقياس عدم الفساد فيهما صحة الشرع فيهما لو كان المدعي الكفران في أو وسطه خطأ فمفسد وإن تعدب فيل يكفر للشاهد وقيل لا ولا يفي أن يختل في أنه لا يصير شأكا في أو وسطه فمفسد ولا يفي فيه وقال السد الشهد في حق المبتدئ لا يفسد لأنه اشبهام وهو لغة قوم وقيل يفسد لأن اكبر اسم ولد ليس فإن ثبت أنه لغت في وجه الصحة وإن في آخره فقد قيل فليس الصلوة وقياسه أن لا يصير شأكا في أو وسطه أيضاً النضر في أو وسطه إذا انقطع المومن وفرغ من قوله الله قبل أن يفرغ الإمام من قوله الله لا يصير شأكا في أو وسطه أو بعدة أو قبله وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف إذا قال الكبرياء أو بعد الإجماع ولو قال الله معه الإمام أو بعدة وفرغ من قوله الكبرياء فرغ الإمام أو بعدة فقد قيل على قوله ابن حنيفة مجزئة لأنه لو اقتصر على قوله الله فقط مجزئة فكان أهوناً وقيل لا يصير شأكا في أو وسطه أو بعدة في حق المقتدى في تكبيره في اقتباسه عند أبي حنيفة أن تكون مع الإمام وقال الكبرياء تكبيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم على الصلوة حصل وقت تكبيره المقتدى ما بعد تكبير الإمام فانه إذا قال الكبرياء أو قال بتكبيره المقتدى يجوز الفكاك في التكبير وعل قولهم إذا الكبرياء مقتضى التكبير الإمام قال أبو يوسف في رواية العمل مجزئة وقال في رواية أخرى لا يجزئ وقد أساءوا إذا لم يسمع المومن أنه لا يقبل الإمام أو بعدة ذكر هذه المسألة في الحاشيات وصلوها على ثلاثة أوجه إن كانت رايه أنه كبر من الإمام مجزئاً وإن كان غالباً لا يقبل الإمام أو بعدة أو قال الكبرياء أو قال بتكبيره المقتدى وذكر جلال الدين القزويني أن الفكاك المقتضى في الأفضل قولهم أو في صحة الشرع قولهم الله الكوفي في إمام الأئمة يطبقه فيذهب النعمان الخطار قال في غير ذلك أن لا يكلف في إمامه أو بعدة المدين ولا في ضمها بل يتركها عند الفكاك كانت قبله أو أختار بعضهم استحباب التفرغ مستندين بما رواه ابن حبان من طريق يحيى بن يعان بن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ أصابعه في الصلوة فقرأ الحمد والحمد على خلافه ولم يتركها إلا رواية المدعي فيقول التمدد في جاعله بعد روايته هذا الحديث من طريق يحيى بن أبي ذئب حديث أبي هريرة قد رواه غير واحد من ابن أبي ثيب

تحت سرقة

وروي عنه قال بعض المحققين ان كراهة السألك اثبت من طريق لا يصح ولا يثبت وان كان لا يحل على القائل ان السألك يحق فيها اجرة الوضع وزيعة الصلاة
وقال الصدوق انه روى في قوله الثاني رأيت بعض الفقهاء الكثرة وسألت عن هذا المسألك فقال الوضع في الظاهر عبارة عن كسب والعضو
وإذا ترك هذا في الحالة في الباطن كان لا بأس بما قلنا الظاهر وهذا يشبهه فتان قلت هذا يوجب مذهب الوضع لكونه عبارة عن كسب
فصحت وقال يجوز عندنا الوضع ايضا انتهى وقد عرفت ان السألك لا يوجب من يتبعه الى انه يجزى بين الوضع وكراهة السألك وفي ما ذكرناه غشية من
دفعه وأما مكان الوضع فذكره المصنف بقوله تحت سرقة وهو محتمل لبعض اصحابنا لاشفاقه ان الوضع يحل لغيره اقرب الى النظر الجليل
من التشبه باهل الكتاب واقترب الى سائر العور في حفظ الاثر من السقوط وقد روى ابو داود عن ابن جهمية ان عليا رضي الله عنه قال المسنة
وضع الكف على الكف في الصلوة تحته السرقة وقولنا كان ضعيفا كذا ذكره النووي بناء على ان فاسدا حيا على الوجع بن ابي بصير وضع
عند الحديث بن ابي الحسن لم يشاهد فيهم ما روى ابو داود وايضا عن ابن جرير بن الحارث عن ابيه قال رأيت عليا رضي الله عنه في صلاة في بيته
على الوضع تحت السرقة وروى ايضا قال ليس بالقوي من ان حرمة قال اخذ الكف في الصلوة تحت السرقة وروى احمد والبيهقي
والدارقطني وروى بن في كتابه عن علي رضي الله تعالى عنه نحوه واختار الشافعي ومن تبعه الوضع فوق السرقة على الصدوق
كاهو المشهور عنه والمصرح به في الحاوي وغيره وتحت كراهة النووي والمخليب وغيرهما من فقهاء مذهب مستندنا
بما روي عن ابن خزيمة عن وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فوضع اليمنى على يده اليسرى على
صدره واقرى من ابن عباس وعلى رواية ما قال في تفسير قوله تعالى فصل لربك وانحرى وضع اليد على الخد وهو الصلوة
واجاب عنه اصحابنا كذا ذكره ابن الهمام ان مدلول اللفظ طلب المقر نفسه وهو غير طلب وضع اليد بن على المخد فالمراد
هنا هو على لا يصح نحوه خفية فيقال ان الهمام الثالث هو وضع اليمنى على اليسرى كونه تحت السرقة او الصدوق لم يثبت
فيه حديث يوجب العمل في حال على المجهود من وضعها حال فصل التظليل في القيام والمجهود تحت السرقة انتهى في قوله الثاني
مذهب الامام احمد ايضا جعلها تحت السرقة كمذهب ابن حنيفة لكن قال شاذ من كتاب الخزي عنه واقر ولاية الثانية
ان الافضل جعلها تحت صدره لما روى قبيصة بن ابي لهب عن ابيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
وسمعه يضع يده على صدره والثالثة الخزي بين الوضعين واختارها ابن ابي موسى وابو البركات اور وقد اكره
بهما كراهة فيهما واسع ومذهب مالكا والشارح ان اليد بن الوضع خصصة واجب ان لا يبعد حديث يقصده
الافني جامع الاصول الذي جمع احاديث الكتب الستة التي منها اللوطا في الجامع الكبير بسبب جمع الجميع للسيولة
لكن من رواية مالك ولا من غيره واجب من ذلك انه لم يذكر في مسأله ابن ابي ذئب لمذهب انتهى فهذا كله في حق
الرجاء واما في حق الساقطة فلعلنا على السنة لمن وضع اليد بن على الصدر ولا تامة لهما كما في البناء وفي المسنة لهما وضعهما
تحت يديهما وفي بعض نسخها على يديهما قال ابن امير حاجب في شرحها كان الاو ان يقول على صدرها كما قاله ابو جهم
التفسير كالمعنى يديها وان كان الوضع على الصدر تدل استلزام ذلك بان يقع بعض ساعد كل على الشدوى لكن هذا اليسر
المقصود انتهى وفي المصنوعات تأخرنا عن المحامد المرافقة تضع يديها على صدرها لان ذلك استلزامها انتهى وفي
الدرية الشيفعة للمرافقة تضعهما وسط الصدر وانتهى وأما وقت الوضع فلا محرم عند اصحاب الشافعي انه يرسل يداها
خفية باحد التكبير فيرضع كذا ذكره النووي ومثله روى عن محمد بن النواذر وعند ابن حنيفة وابي يوسف يضع

لأنه إن لم يكن كذلك، لكان من غير أن نفسه لا يلازم إذا كان غير أن الصلاة عند لكل انتهى قلت هكذا ذكر ابن أبي عمير
 فتدبر صاحب الجرح هو جوابه وتبرع صاحب طلبة المختار في قوله من المتأخرين والظاهر أن حديثه لا دلالة أصح كما ذكره
 القسستاني وفيه وصحة الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفي ما كان قوله أنا أول المسلمين صادق في
 حقه لأنه صلى الله عليه وسلم أول من دخل في الإسلام وأما في حقه فهو كاذب كقولنا ليس بصديق في حق النبي صلى
 الله عليه وسلم أيضاً فقد سبق في هذا الوصف إبراهيم عليه السلام والتسليم قال الله تعالى أو قال
 له رب أسألك أسلمت لنبي العالمين وقال تعالى ما كان إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين
 فكذلك قولنا الإسلام هناك بمعنى الافتقار لأهل الدين المتأخرين لم يكن له وجود في ذلك الزمان وأما في قوله وأنا أول المسلمين
 فكلامه هو هذا الذي تكلمنا قال استعمل أن الدين عند الله الإسلام ولا شك في أنه عليه الصلاة والسلام متفرد وسابق
 في هذا الوصف والقبول بأنه أفكيكون كذلك من المصل إذا كان غير أن نفسه وأما إذا كان تألياً كما ذكره صاحب الطهارة
 والبحر فيهما فليعلم أن قوله التوجه في هذا الموضع ليس من حيث أنه قرآن بل من حيث أنه ذكر أقوالاً للعبودية وغيره
 عن نفسه فيكون قوله وأنا أول المسلمين كذلك بأقطار ويتقدم لما ذكرنا في النبي صلى الله عليه وسلم لفظ الواسعة
 وأما به تأخره ولو كان المنظور لقراءة القرآن لما تركه وأيضاً الواسعة في القرآن قلن سلاطين ونسك التوجه كان المقصود قراءته
 لما حدث قل كما في قراءة قل لا يلهي الكافرون وما تاله ويؤيد به أيضاً أنه لم يقل أحد بتقديم التوجه على التوجه ولو كان
 المقصود من قراءة القرآن لقراءة التقدمة عليه بآية على المختار من أن التوجه للقرآن وأيضاً قوله إلى وجهته التوجه
 من سورة الأنعام وقوله أن سلاطين ونسك التوجه من موضع آخر وقراءة القرآن في الفرائض على هذه الكيفية بأن
 يقرأ من ههنا تأية ومن ههنا تأية مكروهة عندهم ولم يقل أحد بكونه التوجه المذكور فيكون هذا كله أن المقصود من
 التوجه في ابتداء الصلوة هو تأدية قراءة القرآن فحفظ هذا فإنه من سوانح الروايات هذا كله عند أبي يوسف وأما
 عند محمد وأبي حنيفة ومن تبعهما فالنحية ليس بمنزلة كما ذكره المصنف وأما أبو يعقوب الأحاديث المذكورة بأنها
 محمولة على صلوة التجهيز وغيرها من النوافل بل ما رواه أبو عروبة والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال أنا أول المسلمين إذا قام
 ليصلي فطوما قال أنه أكثر وجهته وهي الذي التفت فيكون مفهوماً في غيره بخلاف ما رواه الشيخان الأحاديث الواردة
 فيه بل على أنه لا خلاف المستقر في الفرائض كذلك في فطر القديم وفي الجنب لا يقول إلى وجهته التفت في الفرائض عندهما
 لا قبل التكبيرة ولا بعده وهو قول أبي يوسف في الأصول والفتاوى أنه لا يقرأ في النوافل بعد الانتهاء تفت في الجنب لا يفت في
 محل الأحاديث على أن لا فائده ما رواه ابن حبان في صحيحه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة
 المكنون يتجهج بين ما أو منه من اجاب بأن ذلك كان في أول الأمر يدل عليه ابن عمر رضي الله تعالى عنه حين جهجج
 بالثناء فقط ليقعد في الناس به ويصلي لونه فوطاً هي أنه الذي كان آخر الأمر في الفرائض انتهى قلت الظاهر
 أن يأتى المصل في الفرائض بالثناء وحده وهو ضرورة للتوجه أخيراً علماً بأحاديث الواردة في ذلك وأما كبره
 روايات الصم في النوافل فتلك على الفرائض في شدة التقية الظاهر أن يأتي بالتسبيح تأخره والتوجه أخيراً بعد
 وخرجه التجهيز بينهما أن لا ينبغي عليك تأديه فإنه قد ورد التجهيز أيضاً في بعض الروايات كما ذكرنا فافهم في قوله
 ابن عروبة في كتاب الدعاء وابن أبي شيبه في زيادة وجب ثناء في الشاء ونحوه الحافظ في شرحه في كتاب الفروع عن

حكم العربان بحكموا بغيره فافترقوا من سائر المذاهب فافترقوا في الحكماء انما ذكره البصري فنعان على الاخرى ما وافقنا
 معظمهم في هذا القول وكذا كونه لا يخلو كواحد بينهما الى ان الاغنى مستحيل بعلقة فقال الجبر فيمنع من السود و
 الاضيق كانه من الموت فقال لا فاق عامر فقال له مثله فقال له ومن الموت فقال لعرف قال كيف قال ان من في جوارك
 وريتك فبلغت ذلك علقه فقال لو علمت مراده لكان على عهد ذلك فقال الاغنى في قوله ويضبط ما يدعى بتفصيل طويلا
 من ان الذي في قوله قد علقه بين السكع والناظر قد قلت لما جئت في هذه من علقه من علقه الفاعل هو المتكلم في نفسه
 عرضت لما هو والصيغة وجب لا حلال بقوله سيجان من علقه الفاعل السيجان وقوله غير منون كما تشهد به الرواية
 والرواية مع العلم ليس بضاعت ولا يعرف فتمين ان يكون على حقه صير ومنع من باب العلية والافق والنون المنزلة بين قلبت
 ان سيجان على كونه ليس لم شخص بل هو علم جنس واخر على مراده لو كان على اذنا كما صحت اضافته واللام على كونه
 سيجان هو وسببه كونه هو كونه لا يخلو واحد منهن شيء منهن ان امتناعه في الاضافة في العلم انه واذا
 كان الضم في الوصف في الاضافة به سببه العلية وما اذا كان كذلك كما في السيجان فلا نظير وقوله يجوز دخول لام التثنية على العلم
 الكتاب كالموقية والحمد لله في النهاية قبله من الوصفية في ما هو منه ان الاضطرار تجل ان تكون هذه التثنية كما في قوله تعالى
 احملكم ومنه من قال سيجان اسم مصدر بمعنى التسمية وليس بعلم وهذا ما افرقه القاضي واشاعه الوصل انما يخشع
 القائل على كونه ما هو من انه يشير في ضمن التوضيح كثيرا الذي عليه في هذا كونه اسم مصدر يرجع من المحققين عن قبله
 ايضا واذا كان شعرا لا شيء بان المضاعف اليه انما هو قد رأى سيجان لله وقوله وعن غيره في قوله لا يخلو على كونه
 بين المضاعف على الضم ويغض عن التثنية واذا ليس غليس وثان عدم انصرافه في الشرع بان سيجان مضاعف الى العلية
 ومن مراده ولا يخفى عليه ما في هذا من الجوابين ايضا من الوصل في قوله الملائكة تعبدون ان يكون عملا ما سمي في الكلام
 شرح اللواقح صرح بان الحجاب بان سيجان على التسمية في التنزيه وانه اذا كان مضاعفا لا يكون عملا انما العلم ايضا ان
 قوله نظر لان العلية انما تنافها اضافة التثنية كما في زيد للعلماء حيث يقول العلماء احد من الذين يكون ذكره واسما
 الاضافة البانية كما في حاكم على فلا يكون في سيجان الله كذلك لا يخفى بحاله وقد نقلت من نسخة مكتوبة في عهد هذا
 عجيب جدا فانه كيف يمكن الاضافة في سيجان الله بانية واخفى التحقيق باقبول في هذا الباب انما كراهية الفاعل في هذا
 في تفسير سورة الاسراء وفيه من المحققين هو ان سيجان وان كان في الأصل صدر بهم كقول مصدر بغيره لانه
 صا او ما بمنزلة التسمية كما قلنا من صا لسانا للتكثير وهذا عندنا في سيجان كونه العلم هو ونحوه وقد يستعمل على انه
 فيه علم عن الاضافة كما في شرا لا شيء فقال القول بان ما هو في الاسم مصدر ما انما ليس بصحيح قلت ومنه من
 لان اسمية العلم لفظ الصيغة السيجان ما كونه في له ما يجب فهم عنه فان العودية لاضاف الى الالاسون
 اسماءه فقال ولا سيجان ليس على انه قال لا وصفه بل هو مصدر في حفظه مما من القواعد النسيب قوله
 اختير في الشك ما اضافة السيجان الى كونه لخطاب دون الاسم الظاهر في العلم ان الالاق يحال المصلح ان يقر من
 حضيض الفاعل يقال اوجر المحض ووصد الله كانه لم يزل ويخفى على كونه في الحديث وله عقب بالعلم الدال على
 كمال العناية والتوجه وقوله ويحذر كذا الوافيه احتمالات الاول ان يكون من عطفت الجملة على الجملة والتقدير
 سيجان سيجان الله واستغلت نجد لذكر المعنى في شرح النسخة والثاني ان يكون من عطفت المفرد على

بأن
 في
 العلم
 سيجان

ويسره من شئ اى الشك والغم والسمية بخلاف الشك فى التسمية بناء على انها آية من الفاتحة عند الاعداد كونه
 كمنه من الاحاديث الصحاح وورد في انه عليه السلام والخلفاء الراشدين كانوا يفتنون الجاهلين به بالصلوة وهم قهرا
 وفي رواية الحسن بن عثمان بن الجلب الجلب الاعداد فتتبعوا الصحيح وجها في كل ركعة واستدلوا عليه بالاحتياط لا خلاف العلماء
 في انها آية من الفاتحة ولو كان الشك مما يخرج من الخلاف واما في كل صلاة فليس يوجبها ولا حسن النيات
 بها نحو جازن الخلاف واما الموضع الرابع فمما تأييدنا فيها السري كذا عند احمد في اصح الروايتين عنده وعند الشافعي
 السنة فيها الصحيح كذا في غنية المستمل وغيره وعند مالك حل ما هو المشهور عند كراهة السجود والبسطة في الغرضية كما في
 المقدمة شافعية وقال في المداونة لا يقرأ البسطة في الغرضية تسلا ولا جوارا الا ان كان في غيره وذلك في النافلة واسم على شاة
 قرأوا شاة وله استدلال القرطبي في تفسيره البسطة في كل صلاة على ما عليه من الهم والوسم والى بكر وعمر
 فكانوا يستفتون بكهجه الله رب العالمين لا يذكرون بسجده الرحمن الرحيم في اول القراءة ولا في آخرها كذا في المغزوية شرح
 والمقام طويل الدليل قد فرغنا عن التفصيل فذكرنا نبش في احكام القطر في احكام البسطة فاعلمنا ذلك عن تركه لنفسه
 قال ويسره من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والماثور عن ابن مسعود رواه عنه ابن ابي شيبة في
 محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن ابي ابراهيم النخعي قال اربع يجزى من ايام السجود والتسمية وشيئا لا يطول وهو ذلك واما
 وروى عبد الرزاق في مصنفه عن قال خمسة يجزى من ايام السجود والتسمية وشيئا لا يطول وهو ذلك واما
 عندنا والحمد لله في كل قول استعمل وكل وجه هو في فاتحة الشافعي انها آية من سورة الفاتحة بل ومن سورة
 وقد ذهب مقدمي اصحابنا انها ليست آية من القرآن اما انزلت لفصل بين السور واعتدا للمتأخرين من اصحابنا انها
 آية من القرآن انزلت لفصل بين السور وقروا عليه من لم يقرأ البسطة في صلوة الزاوي في تمام القرآن على واحد
 ايضا لا تنادي سنته وهذا هو الصحيح كما حققنا في حواشي الكشاف والزاوي في نصب الراية لاحاديث الهداية
 وغيرها وتفصيل جميع هذا هو مع ذكر دلالتها والجواب عنها كما ذكر في رسالتنا احكام القطر في احكام البسطة فلتعلم
 قولنا وكثير من الاحاديث الصحاح اذ قروا بسلا وروى غيره في حلية الاولياء عن عائشة قالت كان رسول الله صلى
 عليه وعلى آله وسائر استتم الصلوة بالتركيب والقراءة قروا بسلا واطلب من حديث المس قال صليت خلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلعت الى بكر وخلف عمر وخلف عثمان فكانوا يستفتون في القراءة بما كان لله
 وفي رواية لا يجل عنه فيكون يستفتون القراءة في كنههم به بكهجه الله رب العالمين وفي رواية الطبراني في معجمه وابن خزيمة
 والطحاوي عنده وكانوا يرون بسلا الرحمن الرحيم وفي رواية ابراهيم بن النسا في عنه فلو اسع احد منهم في ذلك
 وذكرنا في بيان الاسرار البسطة بوجهين ابي بكر وعمر عثمان وروى عنهما من الصحابة والتابعين واما ما في
 الجهم في كمالها فمما تقتضيه الاصل ما رواه في ثبوتها فيكون الجهم احيانا للتعليل وقال بعض
 اصحابنا انه منسوخ كان في اول الاسلام لم يثبت في ذلك مع ما عليه يسقط في رسالتنا لذكره فلتعلم
 فانها متفرقة في بابها في كل آية قد مر الجواب الذي علم سابقا من الفاتحة قوسية مع ما اوردنا ما كان
 متفرقا لا المتوحد كما سيأتي في التبيين عند قول صاحب الكون في الفاتحة قوسية وذلك آيات ام
 الفاتحة هو اسوة فواجب ان على ما بينا ان الفاتحة اوجب حتى يوم الامامة بتركه دون السورة وثبت آيات تقويم مقام

وفمن جدد الضالين

السور في الصلاة فكانت هي قال صاحب الجفرية نظرا لاجل ما كان فيهما واجب افتادوا من كل الواجب ثبتت كراهة
الخير وقد قالوا لكل صلوة اديت مع كراهة الخير نصيب ما اديتها فكيف يصح القول بوجوب الصلاة عند ذلك السور وما يقوم
مقامها كآثارها الفاتحة فتم الفاتحة تكاد في الوجوب من السور للاختلاف في تركيتها اذ دون السور ولا كراهة لا تظهر في ما
ذكره لان وجوب الصلاة حكم في الواجب مطلقا لا الواجب المتكدر والى يظهر في الاثم لانه معقول بالتركيب كسأ
قد مناه انتهى قلل محل مستندنا في ما ذكره من كراهة ابن خزيمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله
وسلم ما فصل في كونه من غير الاية الفاتحة للكتاب وترى بوعيد عن ابن المنهال سكر بن سلافة عن عمرو بن عطاء عن
رجل من المهاجرين وهو يفتي بالليل بقراءة الفاتحة للكتاب لا يزيد عليها ويسمى ويكره ذلك اسير الرجل ذكر ذلك فقال
عمل البيت تلك صلوة الملائكة قال السيل في الامم المنتشرة في الامم الملائكة قراءة الفاتحة فقط وذكر ابن الصلاح
في فتاواه ان قراءة القرآن خصصة اديتها البشرية والملائكة هو انهم موصوفون على سائر من الاولين فقل ان الوتران
واما كما اتهمه عدم وجوب الصلاة في السور لانه ليس موافقا للذهب فافهم في الخلق القدر الواجب به الصلاة
تلك ايات قصار ولاية طويلة سواء كان ذلك سورة ام لا نظرا الى غاية الاصل ولا يفتحة للكتاب معها فيها بقران
يقال ثبوت الوجوب بهذا الظن انما هو اذ لم يمارض وما ذكره ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم لا ادرى
الذي عرفت صلواته لما علمه فذكرها في ما تيسر معك من القرآن ومقام التعليم لا يحسن فيه اختيار البيان فلو كانت
واجبتين لنص عليه ما له في الجواب عنه بان وجوبها كان ظاهرا ولا يظهر في الحك حفظها فقال له فاقرا ما تيسر معك
اي سورة كان ما معك الفاتحة او غيرها وفي سنن ابى داود في حديث المسى صلواته اذا قلت فتوجهت الى القلب
فذكرها في قولك بالقران وعاش الله ان تقدر في رواية مرواها قال فيها فترضها كما ترضها ثم اقر او كقران كان معك
قران فاقرا به ولا فاحدا هو وكبره وهما له قال في الجمع الحكمين قال له ذلك كله ثم الرواية في رواية لمن استخ
فرو عن القديس برصمير الوري شك قبل السورة في انه هل قرأ الفاتحة ام لا يظهر من ان لم يثبت له رأى يستمر
السورة لا غير ومن يوسف النجاشي الصغير يقرأ الفاتحة ثم السورة واليه اشار الصباغى ويترجم شوق الاية التي قرأ
الفاتحة على قصد الشاء والد علم ينبى ان لا يوجب عن القراءة وترى الفتاوى الصغرى والركن الصباغى مخبره انتهى
وفي البحر اعلم ان القرآن يتغير بالعزيمة فاقوا حاشا من بان العزيمة لو كانت مغيرة لمكان يذهب راته اذا قرأ
الفاتحة في الاولين بنية الله ما لا تكون مجزئة مع الفرض او لى انها مجزية فاجاب بانها اذا كانت في عملها لا تشتت
بالعزيمة حتى لو لم يقرأ في الاولين فقرأ في الاخرين بنية الله ما لا يجزئه انتهى قلت لو قرأ بعد الفاتحة ثلث ايات
منها او اكثر ما هل يجزئه في اداء الواجب وعدم وجوب الاعادة ثم اعرض صريح اسوى قوله تكرار الفاتحة في ركعة غير
مشترع وتلاها اطلواهم ان الواجب قد يترك ايات سوى الفاتحة حيث لم يقبل بوجوبه بقيد من غيرها ان يجزئه
لكن كلفظ الحمد والى ايات يتابعه وهو الحق بالنظر الدقيق قال وفي من اى يقول المصلح انما كان او منفر من الامين بعد
قوله لا الضالين وهو على ما قال المجزئ وغيره من ارباب اللغة مدد ومقصود تشديد المبرر خطأ وهو مبني
على الفهم مثل ابن وكيف واختلفوا في معناه فحش عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم قال مناه

أصل وقال فتدركه كذلك يكون وقال عبد الرحمن بن زيد أمين كثر من كثر العرش لا يعلم تأويله إلا الله وقال أبو بكر الوراق
 أمين قوة للدار ما وقال عطية السلموني أمين كلمة عبرانية وأسر بلائية لأعرابية هذا كله ما ذكره الثعلبي وقال الواحد
 في أول كتابه البسيط أمين فيه لغات أكمل وهو المستحب ما قرئ عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 ابنه قال ولا الضالين قال أمين يمد بها أصواته والقصر كما قال ابن خزيمة ما بين تكبيرة وآله آية مع الصلاة في ذلك
 عن حمزة وألكسائي والتشديد مع المد مروى ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل ويحقق ذلك ما روى عن جعفر
 الصادق أنه قال معناه قاصدين غملي وانت أكرم من أن يجيب قاصدا وكل عن ابن أبي عمير أنه قال معناه اللهم استجب
 وهي كلمة واقعة في موضع الاستجابة كما أن صامع موضع السكوت انتهى روى الأكلال شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المرق
 في أمين المد وتخفيفها عليهم وحسب الجلب فيه القصر لا تكرر فيه وقال ابن الجوزي مقصود في ضروري الشعر في كلمة عبرانية
 عبرت سببية على الفتح وعلى الداء وروى يمد عليهم مع المد وهي لفظة شاذة انتهى روى في تذييل الأسماء والفكاح للثوري
 تأخر عن ابن قولويه يضم القاصدين صاحب مطالع الأنوار أمين مطول ألف ومقصر أنكره أكثر العلماء وتشديد المد المذكر
 الجلب قصر الحزقة التي ضروري الشعر ومحمي يعقوب في الشعر غيرة وتختلف في معناه فقيل كذلك لا يكون وقيل هو اسم
 من أسماء الله أصله القصر دخلت عليه هزج النداء وهذا لا يصح لأنه ليس في اسم الله تعالى اسم مبنى من أسماء
 الأسماء إلا أنما أو استتوا وقد مدهم الطريقان في أمين انتهى روى في فتح الباري كونه من أسماء الله تعالى رواه علي بن
 عن أبي هريرة في حديث ضعيف وأكره جماعة انتهى وفي المستصفى شرح النافع عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى
 ما يوصله وسلم عن معنى أمين فقال فعل وقيل أمين تسيب عمن أي عمن يخبرهم أو هو أي ما يأتي انتهى روى في الهداية
 المد والقصر فيه وجهان والتشديد خطأ انتهى قال أمين في شرحه أن ذلك فساد الصلوة هو أن في ضلها أو أن
 الفساد قول أبي حنيفة وعد ما لا تقصد لأنه يوجد مثله في القرآن وهو قوله تعالى ولا الذين الهيت الحرام وعلى قولنا
 الفتوى ظن ذلك لم يتعرض له انتهى روى في الخلاف ما أخذت كما لم يقصها أملا وقتها المروى عن رسول الله صلى الله عليه
 وعلى وآله وسلم والقصر اختيار لبعض انتهى روى في الجنبين تأخر عن تفسير السالك لأخلاق في أن أمين ليس من القرآن
 وأنه مستوفى في حق القارئ خالف الصلوة واختلفت في قراءتها بعد الفاتحة إذا ألدضم سورة البقرة لا يصح أن يأتي بها
 انتهى هذا كله كان خلاص التحقيق لفظ أمين ومعناه بقى الكلام في ذكر اختلاف المد أصبه ما علم من المحققين عن مالك
 في كتب أصحابنا أن الإمام لا يقول أمين وفي رسالة ابن زيد إذا قلت ولا الضالين فقال أمين أن كنت وحدك
 أو خلفت أأم وتخفيها ولا تقولها الإمام في ما جهر فيه وهو قولنا ما سطره في قوله في الجهر اختلاف انتهى روى في الكمال عن
 أبي حنيفة أيضا ما ذكره محمد في موطنه وأما زاهد في الجنبين أن الإمام لا يقولها أو استدلوا بذلك بأوطى الخيارات
 واللفظ هو وسطر ما يورد أود والنسائي والترمذي وما لك في الموطأ والبخاري في معالم التنزيل وغيرهم من حديث
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اله إلا الله وأما غير المضموم عليه مروى
 الضالين فقولوا أمين فإنه من وافق قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ورعى أبو يعلى من رواية ليث بن
 أبي سليم عن أبي هريرة مرفوعا أنه قال الإمام غير المضموم عليه مروى الضالين وقال الذين خلفه أمين التفت أهل
 السماء وأهل الأرض غفرا لله العبد ما تقدم من ذنبه ومثل الذي لا يقول أمين مثل الذي غفر الله له وهو ما تقدم

كلمة من ثم يكبر بالركعة

أولها أنه كان أحيا كالإمام كما كان أسام الألية والأيدى أحيا كيويد ومارواه ابن ماجع بن محمد بن المسيك وعمران
 خالد قال أحد شيوخنا كرم عن أبي إسحق عن عبد الحميد بن واثل عن أبيه قال سمعت مع النبي صل الله عليه وسلم
 قال قال ولا الضالين قال أمين نعمت ما سمعتهم يقتضون في رواية أبي هريرة التي مر بها أبو داود بن ماجع وغيره ما كان
 ضيعه بشير بن داود عن أبي عبد الله وعن رواية الشافعي في الأماني مسلم بن خالد شيخ الشافعي سمعت **قلت**
 لقد خلفنا كما خلفت مسندنا وهذا البيت بطريقنا فوجدنا في التامل والإمام أن القول بالجمهور أمين هو الأصح
 لكونه مطابقا لما روي عن سيد بني عدنان ورواية الخفض عنه صل الله عليه وسلم في قوله وسام ضيعه لا توازي روايات
 الجمهور ولو سمعت وجب أن نحمل كل حكم القوم الضعيف كما أشار إليه ابن الهمام في فروع دواعي كمال حمل رواية الجمهور
 بعض الأحكام أو الجمهور على عدمهم وحده من ذلك في رواية القول بأنه كان في ابتداء الأمر ضعيف لأن الحكم
 قد صح من رواية واثل بن حجر وهو ثقة السامي وأخره الأمر كذا في جرحه في غير البخاري وأما أثره في غير الجمهور
 فلا توازي الروايات المرفوعة وأما ما قال كذا موم قال لفاضل الأسفرايني إذا جعل المأموم مشبها بالأمين فالتأمين
 للمأموم خلاف في ما تختلف في تأمين الإمام فسمعه مالك وهو رواية عن أبي حنيفة **قلت** فيه اختلاف **القول**
 أن الظاهر من حكاية أنه أصح ضمير يؤمن إلى الإمام وحله مشبها بوجه المأموم مشبها به في نفس التأمين وفي نفس التأمين وجه لا يملك خلاف في
 ضمير موم من راجع إلى المصل أما ما كان لا يفرج لا يظهر والتشبيه بالمأموم في نفس التأمين وجه لا يملك خلاف في
 تأمين المأموم كذا في الخلاف في تأمين المنفرد أيضا فالقول أن يقال إن قوله كذا موم معلق بقوله سريع في الإمام
 والمنفرد يسر إن به كتمان المأموم يسر أو تشبيه به لأن أسرار المأموم أظهر من أسرار المنفرد والإمام كان المأموم وأما
 بالانصاف في جميع الأدلة فينبغي أن يكون كذلك في التمكن أيضا وكذلك غيره **والثاني** في قوله فسمعه مالك فله
 يشعر بأن تأمين الإمام عنده ممنوع وليس كذا لعلما في البيا يقيم قبل مالك بأن الإمام لا يقوله بل قال أنه يقولها صل
 وجه الفضيلة دون السنة على ما حكاه القاضيو محمد عنه كذا في الجواهر **فروع** لو سمع المقتدى من الإمام
 ولا الضالين في صلوة لا يصحها أهل يرمي من قال بعض مشائخي لا يؤمن لأن ذلك لا يجوز فلا يثبت من المقتدى وإنه
 يؤمن لظاهر الحديث كذا في الظهور في السراج الوهاج في صلوة الجمعة والعيد إن اسم المقتدى من المقتدى
 التأمين قال الإمام بطول الدين أنه يؤمن انتهى في الدين المختار عند قول المصنف وأمن أن يقول في السرية إذا سمع
 يؤمن مثله في غير جملة أو بعد ما حدث إذا أمن الإمام فأمنا من التعليق بمعلوم الرجوع فلا يتوقف على سماعه
 منه بل يحصل بتمام الفاتحة يدل ليل إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين انتهى وأما قوله فيمن قال إن التعميد
 بالجمعة والمعيد الواقعي في السراج وغيره اتفاق بل الحكم في الجملة كذا في **قال** ثم يكبر في الذكر بركعة أو ثلثا
 تكبير السجود بل جميع تكبيرات الانتقال عند جموع الصلوات والتأمين منها لا يكبر وعمر جابر والشعبي والأوزاعي
 مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم يروون عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنه لا يكبر
 التكبير إلا في الانتقال وقوله لمن المندرجين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر بن قتادة إن يقال في شرح صحيح البخاري
 عن جرادة منهم معاوية وسعيد بن جبيرة وقال القوي اتفقت الأمة على أنها سنة وليس كما قاله وقد قالت الظاهرية

خاتمة

واسجد في ركعة فيها أو اجابت مكان في البتائية واستدلوا على كونها سنة كما ذكرناه التزمي وقال حسن صحيح والنسائي
 وأحمد وابن أبي شبة تراجمي بن العوفي والدارمي بن مسعود بن أبي العباس بن أبي مؤثر بن عبد الله بن مسعود قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل ركن وخضعت قدامه وقعدت خلفه وكبر مرة وثلاثين مرة في الركعة الأولى
 وفي الركعة الثانية أنه كان يكبر في كل ركعة وخضعت خلفه في كل ركعة وكبر في كل ركعة وكبر في كل ركعة وكبر في كل ركعة
 عليه وسلم في الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة
 كما فعلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة
 أشارة إليه في الدال على التخييل في مسائل أحسنها أن وقت الركعة بعد الفراغ من القراءة وهو لا يخرج من الركعة
 لا وهو النقص من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة
 لا بأس به وثانيه كان الأولى أن يكبر بعد الفراغ من القراءة ولا يقرأ شيئاً بعد التكبير لأن لو يقرأ الله أن يكبر بعد ما كبر
 للركعة الأولى لا بأس به كما في خزانة الفتنة وتعالى في الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة
 لم يكبر للركعة فبعد ثلاثة على أنه لا يملك التكبير مع القراءة وهذا أرخصه والأفضل الوصول فإن في الفصل خلوص من
 الصلوة من الذي لا تفتي في التناضائية قال القاضي لا أمام السعيد الخشب لا يكره إذا فرغت من القراءة وتريد الركعة
 كان لا تخبر بالثبات فالوصول بأنه أكبر وأولى ولولم يكن بالثبات فالوصول أولى بقوله تعالى أن شئت هو لا يترجمي وهذا
 تفصيل حسن يزيل الطلاق الأفضل في غنية المستقل روى عن أبي يوسف أنه قال رويما وصلت القراءة بالتكبير
 رويما ذكرت وقال أبو جعفر المندائي يصلها أي القراءة قولا فإما تراها بغير يوسف الأفضل تقليداً للرخصة لأن في
 الكفاية ولا يخرج عن نظرائه قلت على النظر هو أكثرنا إليه من أن الطلاق الأفضل ليس بالأدنى والأفضل هو
 التفصيل والوصول قول أبي يوسف عليه السلام أن أولي وأما أصله لا يكبره وصل القراءة بالتكبير مطلقاً كما هو مصرح
 في الدلائل المختارة وفيه دلالة الأولية فأنما هو ما كان لا يخبر بالثبات ولا يكره ولا يكره المصنعة كبقية التكبيرات فيجب
 أو يسر ليس المنفرد والركعة الأولى ما كان المنفرد يسر في السجدة وسجدة في الجهرية فضلاً عن القراءة والركعة الأولى ما كان
 مطلقاً والركعة الأولى ما كان المنفرد يسر في السجدة وسجدة في الجهرية فضلاً عن القراءة والركعة الأولى ما كان
 بالتكبير والتسليم كما جرت له الأعلام بالشرع ولا يمتنع ولا حاجة للتفصيل كما هو متفق في السراج الوهاج أبو جعفر
 الأمام بالتكبير فوق حاجته كما متفق قال خاتمة آحاد من ضمير كبر في قيامه أشار إلى أنه التكبير ينبغي أن يكون
 الأنطحة وهو الموافق قول محمد بن الحنفية مع الصغير ويكره مع الأصحح الجهرية الموافق الحديث الذي ذكره من أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة
 وهو الأصح في الفاتحة وجماع الروايات في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 إلى أنه يكبر في الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة
 ابتداء عند ابتداء الركعة الأولى من خمسين إلى مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة وخمس مائة

مفرداً أصابعه بأساطير ظهره غير لاهم ولا منكش به

جنيته ورحمة الله على الوصل في مستند أيضاً كما عاين عدي في الكمال والعقيد في كتاب الصغائر مثلاً من جرى
 أبو داود في حديثه المسموع من أن أركعت فضع راحتيك على مركبتك لتحديث وترى يهوداً وهو الأول في غيره
 في حديث أبي حميد السأدي أنه ترك وضوء يديه على مركبتيه وقال أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه
 على أنه لا يرفع يديه إلا بعد فراغها من الركعة في سنية الوضوء وترى الطحاوي في شرح معاني الآثار يرفع يديه عن
 ابن مسعود أنه صلى بطريق بين يديه وجعل يمينه على الركبة هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه عليه وعلى آله وسلم
 فعله وترى مسلم ومحمد في كتاب الآثار أنه وضع يمينه على الركبة الطبق منسوخ لما في السنة من مصعب بن
 سعد قال صليت إلى جنب أبي طهبة بن كعب ووضعت يميني على رجليه وقال كما فعله فبهما نعتهم وأما أن
 اليد على الركبة وترى في رواية عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال لنا عمر بن الخطاب إن الركبة سنية فلهذا ركب
 قال الترمذي حديث محمد بن حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم لا خلاف به إلا أن أكره عن ابن مسعود و
 بعض أصحابه أنه كان يركب يمينه وهو منسوخ عند أهل العلم انتهى وفي آثارهم لا خبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
 عن عمار أنه كان يجعل كفيه على مركبتيه فقال إبراهيم صنع عمر أصاب إلى قال محمد بن وهب ناخذ وهو قول أبي حنيفة ولا
 تأكل بقول ابن مسعود بن أبي في إرشاد السالكين في كتاب الفتاوى لسيف بن مسروق أنه سأل ما كفاية
 عن التطبيق فأجابته بأنه من غير اليد وإن النبي صلى الله عليه وسلم والروسل كان يركبها أو لا يركبها قال الكتاب
 في ما لم ينزل فيه امرئ من غير أن يركبها في حديث ابن عمر عن أبيه المنذر بن أسد قولى أن التطبيق إنما فعله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم وترى عبد الزناري عن علقمة والأسود قال صليت مع ابن مسعود فطبق يميني
 على رجليه معه فطقت فقال هذا الشيء كما فعله فذكره فيقول أهل ابن مسعود لم ينفذوا التطبيق واستجدوا لأنه كان كثير
 الملهة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والروسل انتهى ويزيد في التخصيص في نسخ التطبيق في شرح معاني الآثار قال الشيخ
 قال مفرداً أصابعه قال في الهداية لم يركب إلا في هذه الحالة ليكون أكره من الأخذ والالتصاف
 الأولى حالة الصحيح وفي ما وراء الحديث على المأدبة انتهى وقال المعين في شرحها وأكره من نشر أصابعه في رفع اليدين
 عند التحريم فهو عندنا محمول على النشر الذي هو في الأصل لا التفرع انتهى قال بأساطير ظهره أي يجعله مبطوناً
 مستوياً بحيث لو صب عليه قدم من ماء لاستقر ما جرى ابن ماجه من حديثه وأما ما قال كان رسول الله صلى
 عليه وسلم إذا ركع سوى ظهره ولو صب عليه الماء لاستقر في تروى الطحاوي في حديثه ما بين حديث أبي داود
 الأسلي مثله وترى أبو العباس محمد بن اسحق في مستند حديثنا الحسين بن علي بن يزيد حديثنا عن ترك ركبتك يديك
 عن أبي اسحق عن البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع يسطر ظهره وإذا سجد وجهه بوجهه
 قبل القبلة قال غير لاهم أي حال كونه غير زعم رأسه من تحريكه وأخره قال ولا تنكس رأسه أصل التنكس أي يجعل
 رأس الإنسان إلى أسفل ورجله إلى أعلى يقال فلان ناكس التنكس أي ناكس رأسه قال ولولوى إذا لم يركب
 ناكس رأسه أي مبطوناً ورجله إلى أعلى ونحوه قال قال في التكميل على مرقم وهو وقفي مشهور بالتشديد في كتاب
 بهواري القرآن وترى ظهره الرأس وإن كان ذلك في مذهب التنكس لكنه قد يستعمل معه أيضاً فلا يزال في المستند

الحاقه فوفى الصلوات بحادى كل من كعبه الاخر ولا تقدم احد حادى الاخر وقال لفظ الشارح يقتضى المصوق وظل التصريح
 وان كان السيل احد الى الصلوة كعبه ان يمسك في ركبته كان الشيعه من حرك السندى يقتضى ان كانت سنة التذخير
 وفق سنة الاصل اقضى كلامه وقال ايضا في موضع اخر من الطواله من في حال الركوع كافي المجتبى في الروايات في السجدة
 ايضا ان يمسك كعبه قال الشيعه ابو الحسن السندى في تعليقه على الدلائل المختارة في السنة انه ذكر ما من ذكرها
 من المتأخرين تتبع المجتبى وليس بها ذكر في الكتب المتقدمة ولم يرد في السنة على ما حقت عليه وكان بعض مشائخنا
 يرى انه من اوهاهم صاحب المجتبى وكان في قوله هو اما هو ان الصلوات كانوا يجتمعون بسلاخل في الصفوف حتى يضعون الكف
 والمناكب ولا يخفى ان المراد منها الصلوات كل كعب كعب صاحب كعبه مع الكعب الاخر في حال الركوع الشيعه قد جعل
 الشيعه ابا الحسن لم يخطأ كما هو الوارد في ان التزم بين القدمين افضل من الصلوات التي في ذلك ما أخرجه ابن ابي شيبة
 في مستدرج ابن عبيد قال رأى عبد الله بن مسعود رجلا يصل صا قايين قدميه فقال لولم ادرى ما هذا ان كان
 افضل في روية اما هذا فقد اخطأ السنة وقص عتيق بن عبد الرحمن قال كنت على في هذا المسجد فرأى رجلا يصل
 بين قدميه الزق احد رجليه الاخرى فقال لقد رأيت في هذا المسجد ثمانية عشر من اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم ما رأيت احدا منهم فعل هذا فقطر عن ابي اسحق قال رأيت عمر بن ميمون يركع بين قدميه في
 الصلوة ورمى مثل ذلك عن ابي يوسف وكحول وسالنا في هذا الخبر فوالله ان يمسك كعبه ان يمسك كعبه
 قال السيد ابو السعود ذلك في السجدة وسبق في السن ايضا ولا يخفى ان هذا سبق نظرا في شراستهم ان كان هذا في
 الدلائل المختارة في الدلائل المتفق واما في غيره فمما يقع من انه اذا كان السنة في الركوع الصلوات الكعبين
 ولم يركعوا في غيرهما بعد فاعاد في حاله السجدة ايضا تأمل هذا الخبر في كلامه قلت لقد
 حاربت هذه المسألة في سنة اربع ومائة اثنين بعد الاف والمتين بين علماء حصة فاجاب اكثرهم بان الصلوات الكعبين
 في الركوع والسجدة ليس بمسنون ولا في في الكتب المتفق والقول الفصيل ان يقال ان كان المراد الصلوات الكعبين
 ان يلزم المصل احد كعبه بالآخر ولا يفرجه بينهما كما هو ظاهر من الدلائل المختارة والنور وضريحه وسبق اليه فمقتضى
 ابي السعود ايضا طليس هو من السن من لا يصح كعب وقد ذكر المحققون من الفقهاء ان الاول الفصل ان يصح بين
 قدميه نحو ربيعة اصابعهم ولم يذكر له انه يلزم في حال الركوع والسجدة وقال العيني في البداية فقال من الواضحات
 يلزم ان يكون بين قدمي المصل قدم اربع اصابعه اليه لانه اقرب الى ان يمسك كعبه عليه الصلوة والسجدة
 الصلوات الكعبين بالاكباد اجتماعهما انهم قد اصابوا في ان السنون هو التفرع مطلقا ولا لغيره وبالحالة القيام وان
 المراد الصلوات الكعبين بالاكباد الواحد في الخبر غير انهما قد قيل ما اخرجه ابو داود وصححه ابن خزيمة وذكره
 البخاري تعليقه عن الثعلبي بن بشير قال رأيت رجلا يمسك كعبه بكعبه في ركبته في حال الركوع فقالوا في حال الركوع
 ينبغي ان يكون بين القدمين مقلد اربع اصابعهم وروى انه في الصلوات الكعبين بالاكباد ان يمسك كعبه في حال الركوع
 المراد به عاذا احد الكعبين بالآخر كما ابدع العلامة السندى في حال الركوع في حال الركوع في حال الركوع
 استعمل الحق القرب في قول من سنية الزاقي الكعبين بان في الاول ما يتركه التفرع بينهما كما قيل في قوله في حال الركوع
 الكعبين الى اخرى وقيل بك عضو في الصلوة من غير ضرورة ليس بها عند من هو حق ان منهم من لم يتركه في حال الركوع

ويصح قلها وهو أدناه

في التعميد لهذه الصلاة ومنه من يجعل يمين اليمين عند الركوع لعمدة الصلاة كما كان عمل علماءهم من المذاهب الشافعية
 أول من حله من علماء المذاهب الجاهلية فاحتفظوا بهذا التصحيح فأنتم من المذاهب الشافعية عمدة الكتاب وقول من تنبأ
 عليه من العلماء الذين شهدوا ما حدث تنبأ به قال ويصح قلها أي يقول سبحان ربك العظيم في كل ركعة وأوردوا في الروايات و
 ابن ماجه عن عوف بن عبد الله عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ركعة يقول سبحان ربك
 أحد كقولك ثلاث مرات سبحان ربك العظيم وذلك ما حدثناه وإذا سبحان فليقل سبحان ربك الأجل ثلاث مرات وذلك ما حدثناه
 فليقل الترمذي إذا ذكر أحد كقولك في ركعة سبحان ربك العظيم ثلاث مرات فقد أتى بكوهو ثلاثاً ما حدثناه وإذا سبحان
 فقال في سجدة سبحان ربك الأجل ثلاث مرات فقد أتى بكوهو ثلاثاً ما حدثناه وإذا سبحان
 عبد الله انتهى وقال الترمذي في هذا الحديث ليس بأساً به يتصل عوف بن عبد الله انتهى قال صاحب تهذيب الكمال
 عوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المهدي الكوفي لأحد يقال إن روايته عن الصحابة مرسلة وذكر الكوفي في رواية
 عن ابن مسعود مرسلة وقال البخاري صحيحاً في روايته عن عوف بن عبد الله انتهى خلاصته قال العلماء إن حجر الكوفي في شرح المشكوك به
 نقل قول الترمذي لا يضر ذلك في الاستدلال به معناه لأن المتكلمين به في الفضائل أجمعاً انتهى واختلفوا في معنى قول
 صلى الله عليه وسلم في كل ركعة سبحان ربك العظيم ثلاثاً ما حدثناه قال معناه أدنى الكمال وتصح صاحب الصلاة
 بقوله أي أدنى كمال الجهم وقال صاحب العناية إن قيل المشهور في مثله أدنى الجهم ثلاثة فما معنى كمال الجهم فالحجج
 إن أدنى الجهم لفتي تصور في الاثنين وأما كماله فثلاثة فان كمال الجهم ليس بعد ذكره أعجيب بانه سبق وذكره دلالة
 وذكر الثالث ما عرفت في الحديث في السبئية بأنه إذا أطلق الجهم لا يراد به المعنى اللغوي وكمال الجهم ليس ثلاثاً بل هو كمال
 الجهم والجهم ليس لأكثر من الحديث دلالة فالصواب في معناه أدنى كمال السنة وأدنى كمال التسبيح انتهى منقطعاً
 وفي غاية البيان قال شمس الأمانة في مبسوطه المراميه أدنى الكمال فإن الركوع والسجدة يجزئ به دون هذا الذكر إلا
 على قول ابن مطيع وقال حميد بن زيد في شرحه أي أدنى الجهم التسعين فلهذا لم يقل صلاة الجهر صلاة وإذا
 من الثلاث يكون تأدك السنة ولذا زاد على الثلاث يكون أتياباً الفضيلة ولا يستحب فيكون الثلاثة أدنى الجهم التسعين
 انتهى خلاصته وروى أبو داود وابن ماجه يستند في أيأس بن عمر بن عتبة بن مامل الجهمي قال لما نزلت فسمع
 بأسم ربك العظيم قال لما نزلت صلى الله عليه وسلم وأجملوها في ركوعك وقبلت أدنى تسبيح أسدرك
 الأمل قال لما نزلت أجملوها في سجدة ركوعك وأدنى حبان في سجدة ركوعك قال قد انفصل الاحتجاج
 برواية علي بن أيأس وهو صحيح الاستدلال به في رواية أبي أيأس بن عمر بن عتبة بن مامل الجهمي قال ابن يونس كان
 من شيعته على دعوى الوفاة بن عليه من مصر فعند ابن داود وابن ماجه حديث واحد في الصلاة انتهى ذكره عليه
 الخافض ابن حجر في تهذيب التهذيب قال الأصيل لأبي أيأس بن عمر بن عتبة بن مامل الجهمي في
 تلخيص المستدرج أنه ليس بالكوفي انتهى وفي المراجعة قال ميرزا سكنت على هذا الحديث المتدري وقال
 النووي استأذنه جـ بن وقال الذي يروي في سند أبي أيأس بن عمر بن عتبة بن مامل الجهمي في التهذيب أنه صدق في انتهى
 وروى في التهذيب في موقال حسن صحيح بن داود والرواية من حذيفة بن عوف بن مامل الجهمي في تهذيب التهذيب أنه صدق في انتهى

فيها

شرح الطحاوي قيل يقول الإمام ثلثا وقيل ربعا أليق يمكن مقتضى من ان يقول ثلثا ومن التفتي مقتضى ان يسمى الى ان يفي
الإمام لاسه انتهى وفي آخر الخبر ثلثا من شرح حر الجي والاسية في تسمية الركوع سبحانه ربنا العظيم اذا كان لا يحسن الظن
فيبدل به لكي لا يلحقه من سبأه العزب بالان في فسد به الصلوة انتهى وفي فتاوى قاضيه عن لوفع الإمام لاسه
من الركوع والسمي قبل ان يسمى مقتضى ثلثا الصحيح انه يتأخر الإمام لأن التسمية في الركوع لا تترك بالاستحقاق ليعظم به
ثلثا انتهى وفي الخاتمة لوفع الإمام لاسه في ان يقرأ المسمى التسمية واجب متابعتة من لا يصح بخلاف سلامة
قيل تمام مقتضى التشهد لأن قراءة التشهد واجبة انتهى وفي الخلاصة اذا قدم مقتضى لاسه من الركوع او السجدة
قبل الإمام يبين ان يجوز ولا يصير كوعين وانما المبدأ لا يفسد صلواته انتهى وفي المذنية لا ينبغي ان يبدل الإمام على وجه يبدل
به الفروع ولا بسبب التغير وله مكره انتهى قال شارحها في الفنية هذا اذا اتى بقدر السنة في التطويل لا كركه في الركوع
على قدر ما دام السنة حتى ان يضربا بالزيادة لا بزيادة فيكون ان ملو من قدر السنة في ركعة فانه صلى الله عليه وعلى آله
نعم عن التغير في التطويل وقد كانت قراءة وسأنا في الله صلى الله عليه وسلم السنة فلا بد من كون ما بقي عنه فهو ما كان ما يلي الركعة
واما حال الضميمة فهو مستثنى كان تخفيفه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ركعة الصبي وليس المبدأ بالتخفيف لا العمل
بالواجب والسنة بغير ضرورة كما فعله الكفا من اية زنا تحتين بلغة الحمد يوش مع الغفلة عن معناه كما قرأه
شعير قول ابن ابي عمير في التمرح ووصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ركعة مع التخفيف على
توصف بالركعة صلوة ترك فيها كثر من الواجبات والسنة من انتهى من الخصا وقدر الدار لختا تركه تحميا اذ اهل الركوع والركعة
لا دلائل المجاز ان عرفوا الا بالاس به ولو ارادوا التقرب الى الله تعالى لم يكره اتفاقا لكنه قد مر تسمى مسائل الى ان انتهى
وتريادة التفضل في هذه المسألة مع ذكر الاختلاف فيها قد فرغت عنها في رسالة في غاية المبالغة في ما يتعلق بالاعتناء بالركعة
قال ثم يستمر من التسميم وفسر صاحب القاموس بالتشهير واذالة الخمول بنشر المذكور الاسماع واستعمل في حرف التفتي
بافسره الشارح وهذا الذي ذكر من خواص هذه الامامة لم يعرف في صلوة الامام السابق فقال السيوطي في رسالة التلاوة ان
يحكم عيسى عليه السلام بعد ما ذكر ان عيسى حين ينزل قبة القياصرة فيجثوا عشرة نبيينا اخرجه ابن حبان في صحيحه
عن ابن هوريث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ينزل عيسى بن مريم فيقوم وهو قاذف راسه من
الركوع قال سمعاه من حماد بن عمار قال سمعته قال سمعته قال سمعته قال سمعته قال سمعته قال سمعته قال سمعته قال سمعته
صلواته سمعاه من حماد بن عمار وهذا الذي ذكر في الاعتدال من خواص صلوة هاج الامامة كما ذكر في حديثه وذكر
في كتاب الجهاد والخصا من انتهى من خلاص السنة فيه الاغفاء كما في الخطوط لعله انما تركه لأنه من الاذكار السنة
فيها الاغفاء كما في الكشف كذا في جامع الموز وفي الاغفاء كما في التسميم اشكره الى انه ليس عند رافع الواس من الركوع
تكملة مستون وعليه مائة المثل ولا توضع في المكان به حيث قال لا يمكن ليس عندنا في ذلك الوجه وذكر في
خزانة الفقهاء ان تكبيرات الصلوة في فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وتكون ذلك اذا لم يكن عندك فرك تكبير
واكتفى على بان حديث كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يركع عند كل خفض ورفع يبدل على خلاف
وقال انصرف في الخط اخذ امنه من التكبير عند الرقع من الركوع ايضا سنة واوجب عنه من وجوب احد هما

من حديث أبي موسى الأشعري وأحمد كوفي مستندان في حديث أبي سعيد الخدري وقال حديث صحيح لا يخرج
 وجه الاستدلال به أن حديثه في قصة القصة يتناول الشركة في وقتها عليه بوجه من حيث أنه إنما يرضى ما روى عن أبي سعيد
 أنه قال لا يرضى منكم أحد منكم إلا بعد أن يرضى منكم صاحب الصلاة أو لا يرضى منكم أحد منكم إلا بعد أن يرضى منكم صاحب الصلاة
 فإشراق من مسعود بن عبد الله بن أبي بكر حديث القصة في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 الخبيرين لما كانا في مكة وكان أحدهما كافر فمما سمعنا من أبي سعيد كوفي في حديثه أن صاحب الصلاة كان يرضى منكم
 الخبيرين مسعود بن عبد الله بن أبي بكر في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 أن الله ما يخرج من قوله سمعنا من عبد الله بن مسعود في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 ومن تبعه من أهل مكة كذا في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 من هذا القول ليس القصة بين الله والرسول بل في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 وهو ما كنت من تحصيله في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 لذلك ومما يتبين من هذا الحديث أن الله ما يخرج من قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 قال الله ما يخرج من قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 أدلة أخرى صحيحة صحيحة في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 مشرق ما لا يرضى من قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 إذا كان لا يرضى من قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 الله ما يخرج من قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 حكمه في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 وقد تأكد من حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 حديث ابن عمر بن الخطاب عن أبي سعيد الخدري في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 صحيح في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 الحديث وهو قول أبي يوسف ومحمد وأبي حنيفة في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 القدسي وشيخه في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 القاضي في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 كان يرضى من حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 قول القائل في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 وقصته ليس كذلك في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة
 زيادة في حديثه في قوله الرضاهان وقد مر في الحديث بأنه إنما يرضى منكم صاحب الصلاة

هذا الحديث صحيح لا يخرج وجه الاستدلال به أن حديثه في قصة القصة يتناول الشركة في وقتها عليه بوجه من حيث أنه إنما يرضى ما روى عن أبي سعيد أنه قال لا يرضى منكم أحد منكم إلا بعد أن يرضى منكم صاحب الصلاة أو لا يرضى منكم أحد منكم إلا بعد أن يرضى منكم صاحب الصلاة

ان تلك الصلوة هي الصلوة التي توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الله وسأله عن تلك المرحضة هي مرضة التي توفي فيها ليس في هذه المرحضة من هذا شيء وقد يحل ان يكون على الصلوة التي توفي فيها ان يكون غير هاتين كانت على الصلوة التي توفي فيها ما فقد يحل ان يكون نزول سجدة لم يركب الا قبل بداءة صلاة قبل طهاته فهذا الوجه هذا الباب من طريق صحيح الثوري كما من طريق الشافعي كما رأيت ما مضى فيها ذكر ما تشبه دخول الصلوة وسهوا لتغيير الركوع والسجدة والقيام من القعود وكان ذلك في السجدة كبر تكبيرا قد وقفا لعباد عليه ولم يحصل له حان يجازي به الى غيره فلا كان في الركوع والسجدة لا لهم من ان فيها ذكر او انه لم يجز فيهما كل المنكر ان كان النظر ان يكون ذكرها كما اذا ذكر فيكون ذلك قولا خاسرا لا يبدى مجاورة غيره وهذا قول ابن حنيفة وابن يوسف ومحمد بن اعين **قلت** الطريق الذي ذكره للجمع بين الآثار ليس بهذا الصواب فان دعوى النسخ في هذا الباب متعسر ولا تثبت هي بالاحتال بل يعلم التاريخ واذا لم يغير وألفا هو ان كشفت الستارة الذي ذكر في حديث ابن عباس كان في مرض موته في يوم وفاة فكانت صفت بالناس خلف ابن بكر والنبي صلى الله عليه وسلم في مرض لم يكن ذلك الا في يوم وفاة كما حققه اليه من وغيره من اهل القرن فاحتال له لعله كان في مرض اخر ما قطعوا وتغير ان يكون نزول سجدة في كل يوم وفاته بعد كشفت الستارة الذي كان في صلوة الفجر من غير سند ليس بهذا الصواب انما كانت تختلف فيه فيهم من قال اية الربوا ونهه من قال واقربوا وما ترون من غير ذلك وهو لا يصح ومنهم من قال غير ذلك كما هو مبسوط في الاقناع في هذا الخلاف ولم ار احدا ذكر ان اخبره نزول سجدة في كل يوم بل يقول احد بنو شريك يوم وفاته كما لا يخفى هذا ما ظهر في ثم رأيت في نصب الراية ان اليه على ايضا تعقب المأخوذ بنحو ما ذكرت فتدبر ما هو من حسن التواريخ **وليعلم انه قد يرد ههنا** ان الاخبار في الآثار قد اختلفت في اعداد الركوع والسجدة وما بين ما فعله واحد ما يقول العمل بالآخر فماذا يفعل ويتجابه به ما يفعل تأخر بمذاقنا في هذا العمل بالآخر ولا يكون كذلك لو كان الخلاف خلاف في ذلك فلهذا لا خلاف في ذلك في نفسه هل ما ورثه في شيخ الاسلام احمد بن حنبل في متوابع السنة ان الخلاف هل يوجب خلا تضاد وخلاف فهو قالوا ان يوجب شيئا ويحرم الاخر فيكون العمل باحد ما متافيا للآخر فالتأني مثل الغرالت التي يخطئ بها لو كان هناك خطأ فقرأه وهذا يحتاج لقرينة كما ثبت ان القرآن انزل على سبعة اجزاء فمن هذا الباب انبأوا المتشهد لكشف هذا ابن مسعود الذي اخبره في الصحيحين وتشهد ابن موسى الذي رواه مسلم وتشهد ابن عباس الذي رواه مسلم وتشهد ابن عمر جابر وعمر والواقي رواها اهل السنن فكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ركوعه وسجده وسجدة وانما اختار بعض الناس بعض التشبهات اما لكونه هو الذي عليه او لاعتقاده رجحانه من بعض الوجه كالتكثير في التجميع في الاذان وفيه في ذلك ان انواع صلوة الخوف ومن ذلك انواع الاستغاثات في الصلوة كما ستفهم في حديث الذي رواه في الصحيحين واستفهم من الذي رواه مسلم واستفهم عن تغنى عليه وفي ذلك ومن ذلك صفات الاستعداد في انواع الادعية في انواع الصلوة وانواع الاذكار التي يقال في الركوع والسجود مع التسليم المأمور ومن ذلك صلوة التطوع بخفي فيها بين القيام والقعود وفي ذلك ومن ذلك تغير الحاجر بين التجيل في يومين من ايام من والتأخير في تلك وهذا الاختلاف قسمان **احدهما** ان يكون القسمان غير مباينين اجتماعا في صلواتهما **والثاني** ان يكون تخييرا بحسب ما رواه من الصلوة كما يكون لولي التمييز فاطر الوقت والوكيل والمضارب في ذلك

ثم تكبّر وسجد

وقد ورد في الباب المرفوع وهو ان الخلط الذي تركه عن غير شوري بين ستة انتهى كلامه **لمنصا قال** ويقع مستويا
 اي يقوى المصلح من الركوع اما كان اموعا واستغفرا لما كثر في حد يثنى على حميد السامري في وصف صلواته على
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاذا رقبه استوى حتى يمشي كل فقا وكما انه ذكره البخاري تعليقاً قال باب الرضا بينه وبين
 من الركوع وصله في باب ستة الجبلوس والفقهاء يخرج الفاء خبرات الصليب اي مفصلا واحداً فقطان وببيت ال
 ايضا وقع بينهما وبينه في ركوع يسكن القاف وجهها فقر كذا في مشارق الانوار في غريب محكم الان لا لافاض على كثر
 وهذا الاستواء كما ليس بفرض عندنا في حذيفة والصحيح من ذهب ان الانتقال من فوض الى فوض فرض ورفع الرأس
 من الركوع ليس بفرض الا ان الانتقال من السجدة الى السجدة بلا رفع الرأس خبره يمكن فلذلك شرط الصلوة الانتقال كالذي
 رفع الرأس بنفسه فرض حتى لو تحقق رفع الرأس يدونه بان يجهد على وسادة فنزعت من تحت لاسه وسجد على
 الارض يجوز كذا قال الياس فلهذا في شرح النقاية وفي الفقيه قد شدد القاضى لصد في شرحه في تعديل الركوع
 فقال لا يكمل كل ما كان واجباً على حذيفة وجهد وعندنا في يوسف والشافعي فرض فيك في الركوع والسجدة والقوة
 حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب حتى لو تركها او ترك شيئا منها كسأها يابز وسجد السهو ولو لم يذكره لشد ذلك
 فيلزم ان يصيد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه انتهى وقد مرنا تحقيق وجوب القومعة
 الخلاف فيه فذكرنا ما عترض على المصنف من ان ذلك اهل المشارف النقاية ان قيد الاستواء مستند في طائفتي
 القيام انما يكون باسواء الشقين فالجواب عنه من وجوه **أحدها** ما اختاره القومستان من انه انكاد هذا
 القيد للثابتين للفتاة اكثر من عنه فليس بمستند **ثانيها** ما اختاره البرجدي وهو اوجه ما ان القيام امر من
 الاستواء اي دليل ان يقوموا فلا الى احدى الجهات اذ ربه في ليس بمستند **ثالثها** لا يتكبد بل قيد مفيد احترازا
وقال الشافعي انه المراد بالاستواء التمدد **قال** ثم يكمل كونه ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يكبر مع كل خفض و
 رفع كما في قوله وادبسته من ابن عبد الرحمن بن لوى عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وكان لا يترك التكبير قال ابو داود ومعه ان ارفع راسه من الركوع ولا ادا ان يجهد لم يكبر واذا قام من السجدة لم يكبر وترى
 الطحاوي في شرح معاني الآثار في الحديث وقال قد ذهب قوم الى هذا فكانوا لا يكبرون في الصلوة اذا خفضوا واذا
 رفعوا كبروا وكان ذلك كان بغوامية فيصلونه في الفهم في ذلك آخرون فكبروا في خفض ورفع وهو في ذلك ما
 توازيت به الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم قال بعد تحريم الآثار الدالة على التكبير في كل انتقال فقال
 هذه الآثار المرعية اظهر اكثر من حديث عبد الرحمن بن ابي وقيل عدل به ابو بكر وعمر على وتوازيها العمل الى يومنا
 هذا لا يتصور منكر ولا رفعه ارفع ثم التظليل له ايضا وذلك اننا انما الدخول في الصلوة ويكون بالتكبير ثم الخروج
 من الركوع والسجدة يكونان ايضا بالتكبير وذلك للقيام من القعود فكان الشرط في ذلك ان يكون تغيير الاحوال ايضا
 من الركوع الى السجدة ومن القيام الى الركوع بالتكبير وهذا اقول اي حذيفة وهو في يوسف انتهى كلامه في الوسائل
 الى معرفة آه وائل اول من نقص التكبير معاوية بن قان اخا قال سمعته لمن حمده الخط الى السجدة يكبر اسند
 العسكري عن الشعبي وراخيه ابن ابي شيبة عن ابراهيم انه قال اول من نقص زياد **قال** ويسجد **اقول** لم يقل

الحديث في بلوغ الزام من حديث الاحكام حديث ابى هريرة قال من حديث وائل بن ابي لهب شاهد من حديث
 ابي هريرة بن خزيمة وذكره البخاري معلقا موقفا انتهى فليكن الجواب عنه بوجوه **أحدها** ان حديث وائل ثابت لان
 سياقه مع الحفاظ صحيح ولا يقدح فيه ان في سند حديثه القاضى وليس بالقوى لان مسلما ترى له قولا في شرطه
 مع ان له طرقا اخرى ايضا لا يخبر الضعيف بها كذا ذكره الخطابي وابن حجر في شرح المشكوة وقال الخطابي في شرح معاني الآثار
 لما اختلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اياه وسلم فمأيندا بوضعه فظهر في ذلك فكان سبيل تصحيح الآثار وان لا
 لم ينفذت عنه وانما الاختلاف عن ابى هريرة وكان ينبغي ان يكون ما روى وائل وانما انتهى في ما نقله من ذلك عن صحيح
 ان حديث ابى هريرة منسوخ كما روى ابن خزيمة عن مصعب بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه قال كان ضم اليمين قبل
 الركبتين فامر بأبوضعه الركبتين قبل اليمين في قوله حديث ابى هريرة سابقا كل ذلك لم يرد في حديثه وهو على خلافه الدليل
 انتهى في خلاصة السارى عن سعد بن ابى وقاص قال كان ضم اليمين قبل الركبتين فامر بأبوضعه الركبتين قبل اليمين في قوله
 وادعى انه ما سمع بتقديم اليمين في قول الجمهور وان اعتمدوا صحابنا ولكن لا حاجة فيه لانه ضعيف بين اليقين وغيره
 ضعفه لانه من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف بائنا في الحفاظ ولذا قال النوراني لا يظهر صحيح احد المحدثين
 على الاخر من حيث السند انتهى **وثالثها** ان في حديث ابى هريرة تناقضا في نفسه فكان هو ورواه الرواة ورواه الضعيف
 يقولون يضم لانه اذا وضعه يده قبل ركبتيه فقد يركب يده اليك في الجهر بعد يده قبل ركبتيه عند البراءة فوافق حديث
 وائل وقال بعضهم لناسل الركبة من الالسان في الرجلين ومن ذوات الاربع في اليمين في الالسان اذا وضعه ركبتيه قبل يده
 كان كالبعير للذي يركب يده على ركبتيه فيجتمع النهي عن البراءة وضعم اليمين قبل الركبتين فالبراءة هو وضعم الركبة فمن
 الالسان بوضعه الرجلين ومن البعير بوضعه اليمين وقال صاحب سفر السعادة هذه اوه فطلو وخالفت لقولنا لانه
 الفتوة قال في القاموس الركبة بالضم موصل ما بين اسافل الطول والفخذ واما الالسان في الركبة ان الفخذ والالسان
 انما يكون في الرجل دون اليد كذا في فقه المتان **وثالثها** ان حديث ابى هريرة مقلوب فان رويته انقلب عليه وكان
 الاصل والضم ركبتيه قبل يديه فقلب عمدا وانقلب عليه في رواية اخرى في حديثه عن ابى هريرة في حديثه
 في مصنف حديث ابى هريرة وفيه تقديم الركبتين على اليمين **وختامها** ان حديث ابى هريرة مضطرب لانه روى
 عن ابى هريرة ما يخالفه ويوافق رواية وائل والقلب لا اضطراب من اسبيله لضعف رواه شئت تفصيل هذين الجوانب
 فأرجع الى الشرح المتعلق بالاختصار المنسوب الى البخاري في حله الحديث السفي فظهر لانا في بحث المقلوب وقوله
 هناك ما في كلام ابن حجر الذي نقلناه سابقا من التحلل بوجوه ما يؤيد ما ذهب الجمهور الى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله
 وسلم في الصلوة عن تشبه الحيوانات كافتراش السبع وهو ان يضم ساعديه على الارض في السجود ولكنهم القرب
 الى المسابقة في تخفيف السجود وغير ذلك كما هو روى في السنن ولا ريب في ان وضعم اليمين قبل الركبتين تشبه بافتراش
 البعير فيكون منه ما عساه ما يقلد من ان تقديم اليمين احسن في خشوع الصلوة وهو محذور ايضا فان تقديم الركبتين احرز
 في اركانها ومن في شرح معاني الآثار لما نقلناه قد رأينا الا أعضاء الزمرا بالسجود عليه سبعة أعضاء من الايدي جاءت الآثار
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى السجود وسلم فظهر ان كيف حكموا اتفق عليه منها كعدمه كما اختلفوا فيه
 في رأينا الرجل اذا سجد بدأ بوضعه احد هذين اما ركبتيه او يديه ثم رأسه بعد ما روي انما اذا رفع يدها برأسه فكان الى

المسألة السبعون في الظاهر خبري وهي خصوصية في الظاهر وهي غير السجدة على حد من خبري وأما في الأصل فالحال
 لم يبدل له الدليل على خلافه وهو أن السجدة على الدليل خلافه فلا اعتبار له كما لا يخفى وقد جاءه من الركن عند قول الشارح في
 من ظهر من يصل صلاته في الزمان ثم لا يجد أحداً من السجدة فلا يصح حتى يركع الركعة الأولى ثم لا يجد أحداً من السجدة
 على غير الظاهر كأن في الزمان في السجدة على الركعتين بعد ركعة واحدة على اليدين أو الركعتين مطلقاً في كل ركعة فلهذا لم يكن في
 الزمان ما كان عليه من سجدة السجدة على الركعتين بعد ركعة واحدة على اليدين أو الركعتين مطلقاً في كل ركعة فلهذا لم يكن في
 فأنه كيف يصح السجدة على الركعتين من يصل صلاته أو يدعيه والمذكور في الزمان ليس حكمه حكم الركعة الأولى بل حكم الركعة
 أو يدعيه بل على ركعتين المصل نفسه أو يدعيه فإن عكس ذلك لا يجوز معصية من يظهر المصل يصلي ويجزى ومن ظهر غير المصل لا يجوز
 لعدم الحاجة في ترك الركعة أو يدعيه أنه إذا سجد على ركعتيه أو يدعيه أو كرهه أو خلافه فالشارح في محسن (الحق) إذا سجد على ركعة
 أو ركعتيه بعد ركعة واحدة فلا يلزم له إذا سجد على ركعتيه أو يدعيه على الركعة الأولى أو ركعتيه عليه لا يجوز أن يفتى في كل
 صاحب جزمه من الركعة على قوله في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من غير أن
 بما قبله مسروقاً عن السجدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من غير أن
 القهستان أنه لا يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من غير أن
 عند سيق حكم القهستان في شد الأبدان فاستقر القول في أنهما أن يكون ذلك الغير من يصل صلاته وعليه في سائر
 الخلاصة والخزانة وما كانت القهستان لا يجوز على ظهر حيوان لا تنضم الفقرة وتقتل القهستان عن قديم الزمان في جواز
 على ظهر كل ما أول وكذا ما لا يمكن على ظهر من لا يصل مطلقاً أو يصل لأصله في الظاهر في كل ركعة في الأصل أنه يجوز
 الصلوة على ظهر الغير في الزمان ومطلقاً وعن أبي حنيفة أنه إذا سجد على ركعة واحدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من
 وثالثاً الزم الزم للوجوب للفرقة فإن لم يكن هناك من السجدة لا يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 المصنف وغيره بل الجميع هو الفرقة وعدمها فلو وجد الزمان في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 نقله القهستان عن لو وجد فرقة وسجد على ظهر من يرى في الظاهر في كل ركعة في الأصل أنه يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من
 فأنه لو وجد فرقة لا يجوز السجدة على ظهر الغير إذا انتظر حتى يقوم الناس فوجد فرقة وسجد على ركعة واحدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من
 وأما حكمه في جواز السجدة على ظهر الغير في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة فلا يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من
 الدار في النجدة حيث قال لم يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة فلا يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من
 خصوصاً عند خيق المسجد كما هو مشاهد في بعض الجوامع في الجمعة ولكن عكس ذلك مطلقاً في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 على ما انتهى فلهذا لم ينظر في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة فلا يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 المصنف من أن يكون السجدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة فلا يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 صدر القضاء أنه يجوز أن يكون سجدة الثاني على ظهر الثالث وهو جواز أحد شبه المخطأ في ركعة واحدة على الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 في هذه الحالة يكون السجدة الثالث في ركعة الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة فلا يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 أيضاً على الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة فلا يجوز أن يفتى في الركعة الأولى أو ركعتيه من متعلقات حكم السجدة
 مع إجماع الدار في قبيل تنبيهه المذكور في حكمه للمسلمين وأما من شرط صحة السجدة أن لا يكون موضوعها ركعة من

نش أي لا يصل ظهر من لا يصل صلاؤه وهو ما كان لا يصل أصلا أو يصل كون
لا يصل صلاؤه وهو المرأة تنخفض وتلزم بطبوعها بفخذها بها

موضع القدم بالكر من البنتين منصوبتين فإن كان الكوفة لا يجزئ والرداء البنية لبنة تتجاذى وهي ريم ضام عرض
ست أصابع فوق الدرقاء المصوبتين نصف من ذراع طول الكنتى عظمها بها وقال في خلاصة قال مشاغل أن يجرد
على لبنة جازر على البنتين لا يجزئ أنه كانت أحد بمافوق الأخرى وإن كانتا أجبر من تجزئ لأن الارتفاع قليل انتهى قال
الحلي في الفقه هو كذا في كاهنها لا زالت يجزئ بمافوق الأخرى عاتق قد ورد هذا أن الجنب على ظهره صلاؤه خرفوت
لهذا الشرط لأن ارتفاعه يزيد على نحو ذراع أو واجب عنده أن هذا المسألة كاستثنا من تلك الكلية للضرورة كما هو
بما في نواياهم والرداء تحتها غير ما قوله أي لا ملأ ما أشاء إلى أن ضيق قول من لا يصلها راجع إلى الصلوة والضامة
الاصلي إلى الصلوة مطلقا قوله وهو ما أن لا يصل صلاؤه إنما يجزئ في هذه الصور لعدم الضرورة فإن الضرورة
الداعية إلى ذلك للضرورة أنا نتفق عندنا لأشتر إلى الصلوة لعدم كونه قال الحلي في الفقه وتساوية يفيد أن
الرداء لا يشترط في الصلوة وسد الصلوة مع الجماعة قال والمرأة عمة مشغل المرأة قال تنخفض أن تنخفض لخط
يقال تنخفضه فتنخفض إلى الخط ومنه قوله لا تنخفض من يشاء في أي يضع كذا في الصلوة وقد فصلنا في بابها
في مراسيلها أنه صل عليه وعلى آله وسلم على رأيي فصلين فقال في الأخير قد فصلنا في الجوز الأرض فإن المرأة ليست
في ذلك كالجوز في غيره من غيره وإن عد في الكامل من ابن عمر فوما إذا جلسنا لم يكن في الصلوة وضعت
فخذها على فخذها الآخر قد أصبحت الصلوة بطنا على فخذها كما سترا يكون لها فإن الله يظن لها يقول يأمل أن يكون لها
أن قد غفرت لها قال وتزني تضار مع من لا تراها في الصلوة أي يعلق بطنا بفخذها قال ابن جندب في شيء
التقاية هذا كما تنفس في الخفاض وحاصله أنها لا تجزئ بطنا عن فخذها ولا عارها في المتن يدل على أن المرأة أيضا
تهدى ضيقها وجبها في الخلعة تشعركا أنها لا تبدى انتهى قلت الأولى أن يجعل لارتأى عبارة عن تركها ما
والاخفاض عبارة عن عدم إبداء الضميرين كما لا يخفى لم رأيت أن المحقق في رد المحتار في خزانة الشرع المنخفض
بعدم إبداء الضميرين فقال في هامش الخزانة هذا هو على المحل حيث جعل المتن تفسير الاخفاض مع أن الأصل في
المطع المغيرة تنبه انتهى فصدت الله على حسن التواضع وقصر الفهستان في المنخفض بقوله في قوله المنخفض المبرور
أصابع القدمين ولا تبدى الضميرين وتقدر شر لندرا من تنبيه المرأة فخذها عن الرجل في الصلوة وتعلق بها
في كثير من الأحكام وذكره في مواضع متفرقة فذكر صاحب الهداية منها ثلثة عشر الأولى أن لا تؤذن فإن أذنت
يعد والثاني أنها ترفع يديه عند الافتتاح حملها من ثيابه لأنه استلها قال الثالث أنها تنخفض في السجود والرابع
أنها تلزم بطنا بفخذها في المسح أنها تترك في القعدة نحو الساجد أن جماعة من مكروهة والساجد أن
أن يصلين بالجماعة يقوم وسطهم والثامن أن يحاذي من مفسدة الصلوة والثاني عشر عدم وجوب الجمعة والتكبير
والعاشر عدم جواز التلاوة في الحادي عشر تأخر في الصلوة والثاني عشر عدم وجوب الجمعة والتكبير
عليهم والثالث عشر عدم وجوب تكبير التثنية بعد الصلوات عليهم من التبعات والصنعت أيضا فذكرها في معال
ملا في موضعين وكذا في إحدى في الجنب لمن لم يطأ المرأة تنفي في الركوع يسيرا ولا تعتمد ولا تفرج صاحبها ولكن تفسر

ورفع راسه

وتقدم على الركبتين وضعا كونهن مركبتين كما قد اختلفت هذه الاراء حتى قالوا ان الراس في شبر المكنز
اعلم ان الراس في الصلوة على رجل في عشرة فاصلا كونه في ركبتين او في قدمين بالركبتين او في قدمين بالركبتين
تقدم يديها على فخذيها بحيث تبلغ راسها على الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
اصابعها في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
القدمين كما ذكر في الجنبين ولا يستحب في حقها الجهر في القراءة في الصلوة المحمودة والتدبير يقتضي ان يكون هذا في حسن
حدها من غير ان يرفع راسها على الركبتين في القعود ولم ينصب القدمين ووضعهما في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
بحيث يبلغ راسها على الركبتين في القعود ولم ينصب القدمين ووضعهما في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
حدها او ذكر في الركبتين في الاحكام الانشائية اذ انما كثر في الصلوة صفت ولا تسبح في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
الحصنة في ذلك لا يخرج عند قول صاحب المتن في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
في خمسة وعشرين حاشي انما في حواشيها انما في ركبتين او في ركبتين او في ركبتين او في ركبتين او في الركبتين
ولا يخرج في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
وتكون جماعة من رتقت ادم وسطحين او تنصب اصابع القدمين ولا تنصب لها الاضراس في الركبتين او في الركبتين
لجأمة ولا تؤخذ في الصلوة من غير ان يرفع راسها في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
واذا تعلق بالركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
لأنه لا يرفع راسها في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
لا يخرج منها عقلا واجبة الى عدم استقلالها في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
الرجل في عشرة فاصلا كونه في ركبتين او في ركبتين او في ركبتين او في ركبتين او في الركبتين او في الركبتين
ولا تفضل ولا تنحرف في اصابعها او في ركبتين او في ركبتين او في ركبتين او في ركبتين او في الركبتين او في الركبتين
وتقدم في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
تكون جماعة من رتقت ادم وسطحين او تنصب اصابع القدمين ولا تنصب لها الاضراس في الركبتين او في الركبتين
تسريحه لا يستحب ان تسبق الركبتين في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
المجمل ان الامامة كالحجج الا في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام
من الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين
وازيلت الوسادة حتى وقعت بجهته على الارض جزءا كذا في الهياكل واختلاف في مقلده فقال جهن من سلة لورفع راسه
وهو لا يكل على لسانه لورفع راسه في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام
وهذا لا يكل على لسانه لورفع راسه في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام
في البناءة في جامع المضمرات والهياكل الاحكام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام
انما يربح ان ترفع راسها في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام فانها كالحجج الا في ركعتي الاحرام

هذا هو الوجه في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين او في الركبتين

مکیروا مجلس

[illegible]

مطهرنا

فخره اليسرى ووجهه إلى الشافعي بما في مسأله عن طأوس قال قلت لأبي عبد الله عكس في الأضلاع فقال هي سنتي كما
 أقول وأما ابن أبي شيبه عن عطية قال رأيت عبد الله بن جعفر في الصلاة بين السجدةتين قال لا بأس به فقلت له وفيه جوار
 التشهد فلا يكون متافياً قلت هذا لا دليل عليه بعدد ما كان أهل الشافعي قد روي عن أبي حمزة قال قال النوري في شرح
 المهذب هذا هو الذي يمكن من رول الله صلى الله عليه وسلم إلى خطبه عليه لتصديق عشر من الصحابة على ذلك
 وطول ما بين عباس كان ما فعل قليلاً الجوار وظل الخطأ في دعواه فخرج ما روي عن ابن عباس في سجدة الأضلاع يستأنف
 ما كان لا يذكر الجهر قلت في ما قاله النوري ونظرون وجوهين أحدهما أن الجهر المذكور لا يتأتى ما روي عن ابن عباس عن علي
 بن عمار ما دل على حب الله أحب لنفسه وأكرم لنفسه لا تقع بين السجدةتين والثاني أن الدليل يصح ما كذا
 للنوري لأن الدعوى استصحاب الجلوس على تلك الحالة كما صرح به عن النجاشي ومقتضى الدليل على ما ذكره مطبق الجوار
 انتهى بطلان ما قال مطهرنا قال في مختار التنازل حد الطائفة في الركوع والسجدة والمكث قد رثك تسبيحات وفي
 العمدة والجلسة قد رتب تسبيحة وليس بين السجدةتين حكم سنون عندنا انتهى قلت ظاهره أنه بيان الحد المستنون وأما
 فالحد للولع في الطينتان الركوع والسجدة قد رتب تسبيحة واحدة كما صرح بها أحمد وقد رتب تسبيحة بين السجدةتين بيان
 المذكور وفي رواية قوله ليس بمدة كم سنون وذكر الخطأ في حاشي الدلائل أن أحداً من قوله على زيادة فقلت في فرض
 واجباً وفي فرضين توجب سجدة السهو ولو طال قيام الركوع أو الزرع بين السجدةتين أكثر من تسبيحة واحدة بقدر تسبيحة
 ساهياً بانه سجدة السهو وقال ابن أبي عمير لم يزد على أحد ثم روي عن ابن عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقلت قال
 كماله وقوله بعد الزرع من الركوع لم يزد على أحد وإنما قلناه في كتابنا أن نقل ما روي في سجدة السهو من الحلية
 عن أبي خزيمة والتمتة نقله عن غريب الحديث أنه ذكر الخطأ في نوادر عن أبي حنيفة أن من شك في صلاته فقلنا أنكره
 في قيامه أو ركوعه أو قعوده أو سجدة السهو عليه وإن في جلوسه بين السجدةتين فصلية السهو كان له أن يطيل
 اللبث في جميع ما وصفتنا إلى ما بين السجدةتين وفي القعود في وسط الصلاة وقوله لا سهو عليه مخالف للشهر وفي كتب
 لهذا سب ولكن هذه رواية غريبة تأخر في ما مل تنجيباً تنقلت على ما صحبنا في هذا المقام على أنه ليس بالسجدة
 كم سنون كما في مختار التنازل وخزانة المفتين والجوهرة النيرة في الزعم والإصرار فيها أو في الجوار كما المصنفين
 السجدةتين حكاه سنن وهو المذهب عندنا وكان أهل الزعم من الركوع وما روي في ما من الماء محمول على السجدةتين قال
 يعقوب سئلت أبا حنيفة عن الرجل يقوم رأسه من الركوع في الفريضة يقول الله اعلم الله يقول ربنا الله اعلم الله
 وكان السجدةتين السجدةتين فقد أحسن حيث علمت به عن الاستغفار جهرية انتهى وقال ابن أبي عمير في حديثه فيه اشارة
 إلى أنه فيه ركوعه فإنه لو كان مكرهاً انتهى عنه كما يخبر عن القراءة في الركوع والسجدة وعدم كونه مستأنفاً لا يتأتى الجوار كما استنبط
 بين القاعة والسجدة بل ينبغي أن يتدب الله عليه الغفر بين السجدةتين خروجاً عن خلافه أما ما روي لا يطأه الصلاة
 بركه أما ما روي من مكره ذلك عندنا لكن مكرهاً استصحاب ما عايناه في الحديث وفي خزائن الأسرار ما روي محمول على
 الغفر كما كان أبا حنيفة انتهى وقال في هامش عليه خر على الأرض حيث خصه بالتمجيد انتهى وقال ابن أبي عمير هذا الجوار مكره
 المشائخ في الرواية في الركوع والسجدة مكرهه في محلية في الرواية في القعدة والجلسة ثم قال حللته أن ثبت في المكتوبة فليكن في حاله

والمحرم

المحيط من الطلوع إلى ما قبل أن يستعد على الصلاة في مكان أو شبهه كما هو قول عامة العلماء ولا يجوز أن يكون سنة فتكره
 يكون تخرجه كما تقدم من المنزل في وقت الصلاة من محل يضره ما أن من السنة في الصلاة المكتوبة إذا انقضت الصلاة في الأولين
 أن لا يستند على الأرض إلا أن يكون شيئاً كثيراً لا يستعليه به **قال** ولا تصدأى من غير أن يشهد بدله لهم من السجدة الثانية
 لما روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن مسعود أنه كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس وروى
 عن علي بن عمر وابن الزبير وعروة عن أبيه عن النبي قال كان عمر على واجتنب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس
 في الصلوة على صدره ورقده ما روى عن النبي قال كان عمر على واجتنب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس
 الله ولم تكن إلا رافعة أحد طرفيها من السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة فوضها هو ولم يجلس في آخرها جالساً في
 في مصنفه ثم عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأخبر الباقين عن عبد الله بن عمر بن زيد أنه رأى عبد الله بن مسعود
 على صدره ورقده سبي ولا يجلس في الصلاة في الركعة الأولى والثالثة فوضها هو ولم يجلس في آخرها جالساً في
 الحمد روى يقولون على صدره ورقده سبي ولا يجلس في الصلاة في الركعة الأولى والثالثة فوضها هو ولم يجلس في آخرها جالساً في
 في هذا الباب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 يستند غير هذا من باب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
قال الترمذي في بعد تحريمه حديث أبي هريرة هذا الحديث في باب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 عند أهل الحديث انتهى قوله ابن عدي أي هذا الحديث في باب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 وقد تقدم في الباب الثاني في فصل في تحريمه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 من طريق الحديث في باب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 ابن عدي أي ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
وقال ابن حبان يروي في الموضوعات عن الثقات انتهى بالتحصين في باب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 ابن أبي حاتم **قال** ابن عبيدة في حديثه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
وقال ابن عدي في حديثه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 أحمد بن سعيد بن أبي مرزوق سمعت ابن عدي يقول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 بعد أن ذكره في حديثه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
وقال ابن عدي في حديثه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 وهذا الحديث في باب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 الزبيري في حديثه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 خالد بن سعيد بن أبي مرزوق سمعت ابن عدي يقول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 فتح القدیر بیان قول الترمذي العمل عليه عند أهل الصلوة في تحريمه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في
 في هذا المقام **وقال** في هذا المقام ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفض في الصلوة على صدره ورقده سبي ولا يجلس في آخرها جالساً في

شأن وفيه خلاف في الشافعي

انه معارض بأقوى الخبرين وهو ابو داود والنسائي عن مالك بن النعمان انه سئل عن رجل اصابه رجل من بني النضير فقتلوه
 في وتر من صلواتهم فخص من يستوي قدامه او كذا في الزماني ايضا حتى هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند بعض
 اهل العلم ويقره صاحبنا انتهى فري السنان عن ابن قلاب قال جاءنا ابو سليمان عن مالك بن النعمان عن ابي سعيد ان قتال ارباب الكفر
 كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجل له ولم يجل عن قتال قتله في الزماني الاول حين رغبه راس من بني النضير في المشرق فخرى ابو داود
 والبخاري عن ابي برب عن ابن قلاب قال جاءنا مالك بن النعمان عن ابي سعيد قال قال مالك بن النعمان عن ابي سعيد ان قتال ارباب الكفر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يجل له ولم يجل عن قتال قتله في الزماني الاول حين رغبه راس من بني النضير في المشرق فخرى ابو داود
 انه كان اخافه راسه من النجيد في المشرق في الزماني الاول حين رغبه راس من بني النضير في المشرق فخرى ابو داود
 استقرهم مع اهل البيت من اهل البيت في ذلك في صلواته مالك بن النعمان عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد
 قال في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 ما في فضل القدر وفيه رواية عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد
 الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 ما في فضل القدر وفيه رواية عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد عن ابي سعيد
 ان هذا الرجل يمتدح اهل البيت في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 في الاصلية حتى لو لم يجل له في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 اذا لم يجل له في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 جلسة الاستراحة مكرمة عندنا في المذاهب الكثرية وكذا في المذاهب الاخرى لا بأس بان يمتدح اهل البيت في صلواته صلى الله عليه وسلم
 وهو قول عامة اهل العلم لقوله في البحر الاحمر ان يكون سنة يكرهه من غير ان يفي في شرح حديث مالك في
 مشروعية جلسة الاستراحة واخذ بها الشافعي وطائفة من الفقهاء والجمهور الاكثر في احوالهم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 السامع من عتاقاته ما لا يلفظ فقام وليس يترجمه واخرج ابو داود ايضا ان مالك بن النعمان قال في صلواته صلى الله عليه وسلم
 حديث مالك بن النعمان في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 الاصل عدم الصلاة في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 من عدم وجوبها كما في المتن البان الحجاز وما لا ذكره في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 تنقل الروايات عن ابي حنيفة في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 فاسم في الاصول في كيفية الجلوس من شره حديثه في الخطب العامة بحسب الدين بحسب الدين بحسب الدين بحسب الدين بحسب الدين بحسب الدين
 اجمعوا في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 يقل باستحبابه كحديث لا يدرى في اقبام والفقهاء قد بلغ من الخلل في العمل بغيره لهذا السبب فلا شرع في
 حق من اتقى له نحو ذلك وفيه خلاف الشافعي في كل واحد من مسائله لا يمتدح اهل البيت في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم
 حسن كل من اكل من صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم في صلواته صلى الله عليه وسلم

هذا الحديث في
 المجلد الثاني في
 الأصول

عليه ومن المعلوم بشر ما يجب. إذا دعا أو لم يدع. قال ابن مالك هذا يدل على أنه لا يخرج الأصابع من أوقافها لأشارة عليه
ابن حنيفة وقال ابن حجر وغيره يخرج الأصابع من الصلوة عند شق الشيطان ضعيف انتهى وخرج السيوطي في المحاكم الصغير
حديث الترمذي من حديث ابن عمر وسواهما لا يهرق قال ابن عمر في شرح سنن أبي داود ضعيف والمفق به عند الشافعية تذييل
فيهم بل لا يخرج أصابع الوجه الخامس في كيفية عقد الأصابع عند الإشارة قال الطيب للمفق ما في كيفية عقد هذه
وجه أحد أهل هان عقد الأصابع البصر والوسط ورسيل السجدة ووضع الأصابع من الأصل السجدة والثاني أن يضم
الأصابع إلى الوسط القبضة كالقبض ثلثة عشر فيقال ابن الزبير ما كذلك والثالث أن يقبض الأصابع بالبصر من السجدة
ويقال الأصابع والوسط كما قرأه وأبلى بن حجر انتهى كلامه قال طالق في الفقه ما أخبره المختار عندنا وقال الأفاضل لا يخبرون
بها جيباً وكأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يضم مرة هكذا ومرة هكذا انتهى في البيانية فكيف ينبغي قبض خصصه والى قولها
وخرج الوسط في الأصابع ويقوم السبابة ويشير هكذا في الفقه أبو جعفران على الصلوة والسلام فلهذا ذكره وهو أحد وجوه
قول الشافعية في ثمة أصابع الأصابع في كيفية القبض ثلثة الأول أحد هان يقبض الأصابع من السجدة ويشير بها
أقول هذا الكيفية القبض وجوه أحد هان يقبض ثلثة خمسين وهو جازيت ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وعلى
الوسط والثاني يقبض كأنه يقبض ثلثة وعشرين وهو جازيت ابن الزبير والثاني أنه يقبض الأصابع للوسط ويوصل
الأصابع والوسط وهذه طريقة ابن حيد الساعدى والثالث أن يقبض الأصابع للوسط فيقول الوسط الأصابع ويوصل السجدة
وهذه طريقة وأبلى وهذا ما أخبرنا ابن مالك صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يختلف فلهذا قلنا ما فعل أجزاء انتهى وفي شرح
النية الصغير مفتاح أن يحلق به. أي من عند الشفافة إلى الأصابع والوسط ويقبض الأصابع للوسط ويشير بالسبابة أو أن يقبض
الأصابع للوسط ويضم وسط الأصابع على حوز مفصل الوسط ويقبض الأصابع عند التقبض ويضعها عند الأشارة انتهى وذكر
في فتح القادر في كيفية العقد الصحيح ونسب إلى محمد بن رزق كونه القهستاني وغيره فيفتن بهذا أن الأصابع أن كيفية العقد
قولان الصحيح وعقد لكل سوى السجدة والأشهر المنسوب إليه ما هو الأول وذكر صاحبها أنه لا يفتن أن يشير بالسجدة مع
بسط الأصابع وقبض يمينه أو يمينه كان نقول الأصابع كما صرح به كان لأشارة السنونة إنما هي كل كيفية خاصة وهو العقل الصحيح
وأما طريقة بسط الأصابع فليس فيها كاشاً أنه أصلاً ليس لنا قول بالأشارة بدون تحليق ولما فسرنا لأشارة بهذا الكيفية في ما
الكتاب كالأشارة والنهاية ومعهم الدلالة والذخيرة والطهيري في فتح القادر ويشترط الحلية والنهاية ويشترط الشافعية
معهم كالأشارة في شرحهم وذكرهم في غيرهم كما ذكرته عمار في مسألة سميتها رقم الترتيب في عقد الله أصابع عند التشهد و
أحررت فيها أن ليس لما سوى قول الأول هو المأمور في اللذهب بسط الأصابع بدون الإشارة والثاني بسط الأصابع من حين
الشهادة ثم العقد للأشارة وهذا ما اعتمدوا المتأخرون لثبوت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما أحاديث الصحيح
نقل عن يميننا الثلاثة وما عليه ما كتلت الناس في زماننا من الإشارة مع البسط بدون عقد فلهذا أحسننا قاله سري في تاريخ
التشريع بلال عن البرهان للعلاء إبراهيم الطرابلسي صاحب الأسعاف من أهل القرن العاشر إذا أفاض على كلامه وهو
الشاعر جين من الشفة مع والدنا نحن من ذكر القولين فقط العمل على ما عليه جمهور العلماء لأجهول العلوم انتهى لمخالف قال
طالق في الفقه ما أخبره وأبلى بن حجر انتهى كلامه قال طالق في الفقه ما أخبره وأبلى بن حجر انتهى كلامه قال طالق في الفقه ما أخبره وأبلى بن حجر انتهى كلامه
وكيف هو وضع أصابع الوجه الخامس في كيفية عقد الأصابع عند الإشارة قال الطيب للمفق ما في كيفية عقد هذه

الوجه الخامس في كيفية عقد الأصابع عند الإشارة قال الطيب للمفق ما في كيفية عقد هذه

وفي خلافه ان الشك في مكانه يقدح في صحة العقد فيكون الوسع في الجماع في المسألة عند التفتق كذا كان
 ان من قال لا شاك في صحة العقد فيكون الوسع في الجماع في المسألة عند التفتق كذا كان
 المقدم عليه باختلاف فحججوا انهم كما يملكون كماله في عقد حين يملكون في عقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 عند لا شاك في كذا ان الذين هم مأمورون في العقد يرون في العقد المعقد عند انهم لا يقدحون في العقد لا في كذا في كذا
 بالفاظ المحذوثة واصلها ان السبب في كونها في العقد يحصل بالجموع بين الالهة انهم لا يقدحون في العقد من اول وضع اليد على
 العقد ويضبطون اليدين في العقد اصلها ان العقد لا يقدح في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 عند قصد لا شاك في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 حكمه التوحيد يقدح في العقد في الوسع في الجماع في المسألة عند التفتق كذا كان
 يسطرون في العقد لا شاك في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 الى اخره ورواه اليه هذا في الوسع في الجماع في المسألة عند التفتق كذا كان
 تزيين العبا من ذلك لا يعقلون في كذا استنباط من المنقول وهو ما في قوله في كذا انهم يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 ما من يملك من يديه عن كذا قال حدثنا علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في قوله في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 غريب من هذا الوجه في الحديث يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقدح في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 عليه في حفظه فانه من سوا غير الوقت وقوله طينتنا العظام في هذا المقام في كذا انهم يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 كما نعلم من كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 من قتل ما من وزعموا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 الفتاوى في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 اما في ان لا شاك في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 ان يبقى ما ثبت نقله عن الائمة في نقل المسئلة لاسيما اذا ايدى المحققون بحسن التأييد لاجل نقل في كتبه الفتاوى التي
 هي كالحصاة في غير كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 كان عند السنة في عقله صاير المضي من ابتداء ما يجلس ويوضع اليسر بسوطة المصاحبة في كذا انهم يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 الثانية في مجلس التمسك على رجله اليسر ونصليهما في ويسطرقه اليسر في كذا انهم يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 السابعة في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 وقال في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 اوصاف بين ما اوضحه في الوسع في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 ذكره الشارح في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 الاصميصي في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد
 يتقدم في كذا انهم يملكون في العقد حين يملكون في العقد لا يحجب انهم يسيطرون في عقد

ما

ما

[illegible]

والمثلث

عدم النية بما ذكره بعضهم الهداية من ان المصلح لو اوضح توجهه على جهة اليمين لنفسه او لغيره وان كان ذلك بعد عدم
 النية ولو خضع في موقفه كان في يده فيقال ذلك المثلث بالفتحين واحدا المثلث كقول الكسائي اصله المثلث بعد في المثلث من
 الاول منه عن الرسالة اشطب وقد مات الامم قتل ملائكة تركت هرة كذا في الاستعمال على وجهه وروى عن الامم
 قتل الملائكة والملائكة كان في المصاحح وفي احواله ما اشار الى انه لا يروى في الملائكة بعد ما عصى ولا في المولداية
 في يدي كل ملك كان معه من الكرام الكائمين وفيه هرة لا اختلاف الا في ذلك وقد بسطها السيوطي في رسالته
 المصاحفي في الخبر الملائكة باحسن بسط قروي ابن المنذر وفيه الشيخ عن ابن جرير قال ملكان احدهما عن يمين
 الانسان يكتب الحسنات ومالك عن يسار يكتب السيئات فالذي عن يمينه يكتب بغير شهادته من صاحبه ولا يروى
 يساره ولا يكتب الا عن شهادته من صاحبه ان شهد فاحدهما عن يمينه والآخر يساره وان مشى فاحدهما امامه
 والاخر خلفه وان قد فاحدهما عند يمينه والاخر عند يمينه وروى مالك والبخاري ومسلم والشافعي وابن حبان
 عن ابن حنبل في مرفوعة ما يقرأون في سورة الفجر والضحى يوم الدين انكوا
 فاحدهما يكتب في هذا الخبر دليل واضح بان ملائكة الليل اذا نزلت عند صلوة العصر وفتح لصعد
 ملائكة النهار عند قول من زعم ان ملائكة الليل تنزل بعد غروب الشمس تنضم قروي ابن المنذر وابن جرير
 عن ابن عباس في قوله تعالى للمعشوقين من بين يديه الآية قال له الملائكة تنقب بالليل والنهار وتكتب على
 ابن آدم قروي ابو البرقي عن حماد قال هذا الكلام انما يكون حفظه اهل بيته وروى ابن جرير عن حماد في قوله
 تعالى لا يشفق المتنافران عن المؤمنين وعن الشمال قعيد قال معجل انك ملكان ملائكة عن يمينه وملاك عن شماله
 الذي عن يمينه يكتب الخيرة وما لا الذي عن شماله يكتب الشر ويكرى للذي عن يمينه ملائكة عن يمينه وملاك عن شماله
 لطفت الملائكة الخائفين حتى اجلسهما على الناحيتين وجعل لسانه قلمهما وروى هذا قروي ابو يوسف في حديث
 عن حماد قال سمعته يكتب السيئات قعيد قروي ابن جرير وابن اسحاق عن ابن عباس في قوله تعالى ما يلقظ من قولها
 لديه ولها عتيد قال يكتب ما يكلمون خيرا وشر حتى انه يكتب قوله اعطيت وشره فغبت به فها رأيت حتى اذا
 كان يوم الخوف عرض قوله وعمل فاقومته ملكان من خير او شر في السيئة قروي ابن المنذر عن حماد قال لا يكتب
 الا ما يروى عليه اربون قروي ابن جرير عن ابن عباس قال يكتب الحسنات عن يمينه يكتب حسنة وكل ما يكتب الحسنات
 عن يساره يكتب سيئة فاما عن حسنات صاحبها عن يمينه قال صاحبها عن يمينه يكتب الحسنات عن يمينه يكتب الحسنات
 حتى يسير او يستقر في مكان يوم الخوف على ما سوي السيرة والشر ثم يعرض على الملائكة فيجربون بحسنة قروي ابن جرير
 عن حماد قال يكتب على ابن آدم كل شيء يحسنه حتى ان يمشي في مشيه قروي ابن جرير في كتابه الحسنات عن ملائكة لسان
 الانسان فاحدهما يروى قروي في الخبرين او يروى في محله عن ابن اسحاق عن حماد عن صاحب الملائكة يرفع القاصد
 سمات عن العبد المسافر حتى ان يمشي واستغفر الله عن سيئاته او لا يكتبها او لا يكتبها او لا يكتبها او لا يكتبها
 شعب الامان من يمينه يمشي قروي ابن جرير في الخبرين او يروى في محله عن ابن اسحاق عن حماد عن صاحب الملائكة يرفع القاصد
 الذي يكتب يكتب ما كلفه قال وما يروى في الخبرين او يروى في محله عن ابن اسحاق عن حماد عن صاحب الملائكة يرفع القاصد

وقال النجاشي في تصحيحه لم يصححوه وقاله من جعله في شهر المشوكه اما ما ذكره بعد قوله من وثقه في الاسلام من نحو واليه
 به من الاسلام حيث قال في كتابه من جعله في شهر المشوكه اما ما ذكره بعد قوله من وثقه في الاسلام من نحو واليه
 مطلقا ذكره النجاشي في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 من الزيادة في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 فساو به من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 في المستند من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 وجهه من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 بعد الصلوة في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 من الله ان لا يفرق بينه في الدوام من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 والطواف وغيره من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 به من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 الذي بعد الصلوة في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 هدى في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 من هذا في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 لم يشعه من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 من السنة بعد ما روي في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 مقبل من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 مقبل عليه في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان يفرغ منها ويدعى بها تشهد ويكون ذكره لا يقرب هذا اعباءة فانية
 وهي المذكورة الواردة بعد المكتوبة لا تكونه دبرا المكتوبة انتهى وتعبه في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 الواهب بقوله ما دام من التفتي مطلقا في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 معاذ والله اني لاحب ان لا يرد على كل صلوة ان تقول اللهم صل على محمد وآل محمد وحسن مما دلتك اخبره ابي داود
 الناس في حديث زيد بن ابي اوفى من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 الناس في حديث زيد بن ابي اوفى من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 اخبره الناس في حديث زيد بن ابي اوفى من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 دبر الصلوة والارادة بعد السلام اياها ما قلنا هذا الحق يثبت ما يخالفه وقد اخبره الزهري من حديث ابي امامة قليل
 اى الدوام من تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 من رواية جعفر بن محمد الصادق قال الدوام بعد المكتوبة افضل من الدوام بعد النافلة افضل المكتوبة على النافلة في تصحيحه من غير ان يبين ما هو عليه من حديث ابن عباس من نحو واليه
 كثير من الحديث ان مراد ابن ابي عمير في الدوام بعد الصلوة مطلقا وليس كذلك فان حاصل كلامه ان نافلة بعد استلام الصلوة

وكراهة بقائها واستحباب ذلك للفقير أيضا كالتغيير بين التطوع في المسجد وعدم عقوبة الفرض منقول عن المتقدمين
 وكراهة تأخير التطوع عن الفرض وحسنة الوصول عند المتأخرين ولو لم يوجد دليل على ذلك الظاهر حديث عائشة أنها قالت
 عندى ما من من المتأخرين من واحدة الفضة فخرها ومن واحدة الفضة حتى توفى فخر القدرين هذا أولى وصل السنة في الفرض
 أم لا في شهرهم الشهير بالقديم إلى السنة متصلا بالفرض مسنون وفي الثاني كان عليه الصلوة والسلام فاما مسنونا
 قد مر ما يؤول إليه من الصلاة والسلام ثم ذكر أن ابن القفال قال المحاول لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة لا ولابد
 يشتمل على الأول ما في سنن أبي داود من حديث أبي رزمة عن أبيه عن هذا على الثاني أنه قد يجيب بأن قوله الامور انت
 السلام ثم فصل بين ادعى فصلا كالأثرين من فليقله وقوله لا الفضل في السنن حتى اتفق بعد المغرب للمنفذ لا يستلزم شيئا
 الفصل بالآثار الكلام في ما إذا صلى السنة في محل الفرض ما إذا يكون الأولى وتأخر من ماله عليه الصلوة والسلام كان هذا
 حين صلوة لا اله الا الله الخ وقوله عليه الصلوة والسلام ليقول ما لم يجزى في سجود ثلثين الخ ثم يقتضى وصل
 هذا لا بد كما رأيت السنة قبل كونه أعقوب السنن من غير اشتغال باليس هو من فوايم الصلوة في سجود فلو كان عليه صل الله
 عليه وصل لله وسلم فكان يصل السنن في المنزل كما سلكه في الشريعة فيكون قوله لها غيرها لازم بل ينبغي أن يكون بعد ما في المنزل
 فكثير ما نقلوا ما كان من عمله في البيت ما يورسطة نسائه أو صام صوم يومه وكانت حجرا صغيرا في رقبته أو سمعته في جوفه أو قال
 قيامه منصرفا إلى منزله أو جازيا بعد صلوة السنة بعد ما رآه في العجيين من ابن عباس أن ربه الصوت بالذكر حين يفتخر من
 الذكوة كان حل عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن عباس ما كنت أكون في القضاء أترجم ما صلوا لي الصلوات من
 الأخيارين انه صلى الله عليه وسلم في محل الوصل إذا كان يصل السنن في المنزل بل في كل مكان يصلها في المسجد لا يستلزم الفصل أكثر
 حاكم كذا من كون ذلك في الصلاة لا في غيرها فيصون بها الصلوات أو غيرها أو في كل مسجد الذي كانه عماره وقيل يروى به جدا
 من الفقه كما قاله لا أكثر بضم في الجوع والعسا كيد العجم والمغرب ثلث تكبيلات مائة أو نحوها صل الله عليه وسلم
 عليه صل لله وسلم الفصل الأول كما قال في الطلب عليه في المسجد في عصره هذا من قراءة الأقرى والتسبيحات وأخواتها بل ندب هو
 إليها أو المنعوقان كلام السنة والأول له نسبة كالفرض بالتبعية وقال ونجت أنه كان يقرأ السنة من الأذكار وهو رأى مسلم
 والترمذي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يكثر من الصلاة في الصلاة السلام ثم قوله نص مريح في البراءة ثم
 أن اللذان كوفي حديث عائشة هذا هو قولهم لا يقدم إلا مقلا ما يقول وذلك لا يستلزم سنية أن يقول لك بعين حق
 كل صلوة إذا لم يقل حتى يقول أو قد لا يقرأ فيقول الحق كونه عليه الصلوة والسلام كان مرق يقول مرة في مرة ما ذكرنا من قول الإمام
 الله صلواته الخ ومقتضى العبارة أن السنة أن يصل بل كذا في ذلك وذلك يكون تقريبا كقدر يزيد قليلا وقد يفتقر إلى
 فأما ما يمكن زيادة فيه مقاربه مثل المدة السابقة في التسبيحات وغيرها فيجب استئذان تأخير عن السنة في الآية الأولى الكوس حتى
 أن ثبوت ذلك موافقة عنه صلى الله عليه وسلم على ما لم لا أعلمه بل لا نقب تدب وليس يلزم من تدب إلى شيء موافقة عليه
 ولا لا يفرق بين السنة في المنزل وبقول المحاولين عندى ما سكر آخر أياما يصل القولين لا اله الا الله قال لا بأس بالآخرة والشهادة
 في هذه العبارة تكون خلافا لى فكان معناه أن لا يقرأ إلا ولابد قبل السنة فيقول لا بأس به فافاد عدم سقوط السنة
 بل ذلك حتى الوصول بعد الأول فيم سنة وأما إذا أراد أن يركع بعد الفرض لا يستطع السنة فكان شرايها أقل يكون أو لا ورا
 لا تستطع الأولى وقد قيل في الكلام أنه يستطع الأولى والى حتى يصحح البخاري والى واحد والرواية عن عائشة كما لا يخفى

الجمعة مخصوصين منه لأن الجمعة فرضت بالمدينة فكان نسخها لا تخصيصاً لأنهم لم يخصصوا في القصة على المأز
 حديث صلواتها انهم رجموا مقال النوري بأكل وقال الدارقطني إنهما هو كلام القائلين لا يفتقر في حق المصنوع في
 معرفة الموضوع هذا الحديث الصحيح انما هو افتقار في الحديث عن عبد الله بن علي قلنا انما يجب على كل من كان رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في الظهور المصطلق ثم قلنا بما كنا قد قرأنا في ذلك قال يا عطرب لم يجب من قرأ في
 عن أبي سعيد الخدري قال خضنا في كبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الظهور المصطلق فوجدنا قركم
 في الآخرين على المصنف وتكرى ما بين ما جاء عنه قال يجمعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 فقد أوتوا الواجب فليس قولهم في ما ذكره من المصنف في المصطلق فاما ما اختلفت منه من وجوبه في الركعة الأولى من الظهر
 بقدر ثلاثين أية في الأخرى فقد روى المصنف من ذلك وقال الدارقطني المصطلق على قدر الركعتين الركعتين
 من الظهور في رواية الألباني عن النعمان بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان يقول في الصلاة ركعة واحدة
 سبح اسم ربك الأعلى وعلى آله حديثه في الظهور في المصطلق من حديث أبي واقد الليثي عن رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم كان يقرأ في الأضحية الفطرية قال والقرآن الجيد والقرآن الشامة في ركعتين من المصطلق استدل المصنف في المصطلق
 في الجمعة والعديد من وثقه في بعض في نسب الراية والرسالة في المصطلق كما هو في سنن النسائي والجميعين وغيره فلو استدلوا
 المصنف بقدر كقراءة السورة في صلوات الظهور المصطلق كما هو في سنن النسائي والجميعين وغيره فلو استدلوا
 هذه الرواية المصطلق لا يستلزم المصطلق في الظهور المصطلق أيضاً وقد يستدل بها أخرجه البيهقي من طريق قل من السنة المصطلق
 في صلوات العديدين والمصطلق في العديدين إلى الجمعة من السنة لكن الرواية حثت في الحاشية وقد كان في بعض
 وضعه في الدارقطني والنسائي فأما حديثه في المصطلق فيكون في نصيب الراية وتكرى الدارقطني في سننه من حديثه في
 عن النعمان بن جبريل في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ذلك الوقت الشمس فقرأ ما بين يدي من الدارقطني في صلواته من
 فرضت عليهم فقام جبريل آدم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقام الدارقطني في صلواته من الدارقطني في صلواته من
 على آله وسلم فصل من ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ثم أمهل حتى دخل وقت العصر فصل بهم أربع ركعات لا يجهر فيها
 بالقراءة ثم أمهل حتى وجبت الشمس حتى فصل بهم ثلاث ركعات يجهر في ركعتين بالقراءة ثم أمهل حتى ذهب وقت الليل
 فصل بهم أربع ركعات يجهر في الأولى ثم أمهل حتى طلعت الفجر فصل بهم ركعتين يجهر فيها بالقراءة فقال في نصب الدنيا
 قال ابن النعمان في كتاب الوضوء والقيام هذا حديث يروي به محمد بن سعيد عن جبريل بن حازم عن قتادة عن أنس بن محمد
 ابن سعيد هذا المصطلق والرواية عن محمد بن ديس بن يونس لا يعرف له أصل افتقار في الحديث عن جبريل بن حازم عن قتادة عن أنس بن محمد
 في صلوات النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خلف جبريل في صلاة أسرى في الظهور المصطلق في العصر والثالثة من المغرب والآخرين من صلاة
 قال في نصيب الراية ذكر عبد الله بن علي في كتابه وقال ان رسول الحسن اعلمني في البيت في ذكر أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه
 ان غائب بن الأوزاعي كان يجهر بالقراءة في الظهور المصطلق في العصر وعن محمد بن منزه قال حليت خلف سعيد بن جبريل في المصنف
 الأول في يفتقرون قراءة في الظهور المصطلق وكان الأسود وعلقية يجهران في الظهور المصطلق لا يجهران وعن جابر بن أسامة
 الشعبي والحميري وسأله ألقاس بن عمرو وعبد الله بن عطاء عن رجل يجهر في الظهور المصطلق قال ليس عليه شيء في ذلك
 إلا شاء جهر في الظهور المصطلق في بعض من شاهدهن بأستاده عن أبي خروم عن فروة أن أبا بكر بن جبريل كان يقرأ في

وادى الجهر

هذا التلويح من التلويح بان يقال لا نسلان الجهر حتى يتكتمه ما قل ان الحكم على ان يكون معلوما ليعلم شي كيف
 فان القضاء يحكم الامام او المندوبين من القضاء كما في الامام حتى قول التلويح ما ذكرنا المصنف ان هذا القضاء هو
 الجهر الاسلامي واخيه في قول الامام التلويح في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 صاحب الهداية يقول بان في التلويح في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 ولا راية وقد اختار من لا يفرق الاسلام والفرق في وجوه من المتأخرين ان القضاء كما لا شك كان في زمانه هو الصحيح
 قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 في وقت الجهرية فهو محرم في حاشي الامام الفخار وهو لا بد ان يكون في بعض ما عند من اوجب السر في
 ادائها كما هو معتاد الحق في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 التلويح ليس هو كالتلويح البس حل له عليه وعلى له وسلم على ذلك كما في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 في مكره في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 التلويح اولى وقد في ان النسخ لله على المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 وفيه ولم ينقل عنه الجهرية ان كان يصل التلويح في التلويح فهو لا يكتفي بأدى الجهرية له عليه الصلوة والسلام الجهر
 في التلويح وكان يونس الباقين ولا يوقف التلويح ان في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 المنفرد في بعضها كالمسوق فانه يسر في السرقة حقاً وغير في الجهرية كما في السراج الوهاج وهو الجهرية في التلويح والتلويح
 حلت من هذا التلويح ان في كلام المصنف ان اختصاصاً بوجوب اخلاص القضاء بوجوب اطلاق القول وادى الجهرية
 لما ذكره من كونه الامام او المندوبين في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 وذكر في اثباته مع قيام بعض مسائله وقد قدم بعضها لا ينبغي ان يتبع في هذا ما شيخ الفقهام وهو لا يلاحظون مثل هذه
 الامور فان غرضه من ادعى المعاني وان لم يتقرب الدنيا وتقصيل المرام في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 في حد وجود القرائة وهو حد الفاعلة على ثلاثة اقوال فحسب المندوب والفضل الموجودها غير صوت يصل الى اذنه
 فيه قال المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 لو ادعى احد ما حقه الى فيه يسر في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 وقوله لا اختلاف في حد الجهرية ايضا اختار شيخنا الاسلام وقاخي من صاحب الحلط ونحو قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 صاحب فن التقدير الى ان قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 صاحب الحلط في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 ومن قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 واختار في حد الجهرية الصغار الامام اذا قرأ في صلوة الخفاة بحيث سمع رجل ورجلان لا يكون جهر او الجهر في سماع
 الكل في شكل هذا صاحب الجهر في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 سماع رجل ورجلان من يقره والجهر عند ان يسر في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف

هذا التلويح من التلويح بان يقال لا نسلان الجهر حتى يتكتمه ما قل ان الحكم على ان يكون معلوما ليعلم شي كيف
 فان القضاء يحكم الامام او المندوبين من القضاء كما في الامام حتى قول التلويح ما ذكرنا المصنف ان هذا القضاء هو
 الجهر الاسلامي واخيه في قول الامام التلويح في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 صاحب الهداية يقول بان في التلويح في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 ولا راية وقد اختار من لا يفرق الاسلام والفرق في وجوه من المتأخرين ان القضاء كما لا شك كان في زمانه هو الصحيح
 قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 في وقت الجهرية فهو محرم في حاشي الامام الفخار وهو لا بد ان يكون في بعض ما عند من اوجب السر في
 ادائها كما هو معتاد الحق في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 التلويح ليس هو كالتلويح البس حل له عليه وعلى له وسلم على ذلك كما في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 في مكره في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 التلويح اولى وقد في ان النسخ لله على المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 وفيه ولم ينقل عنه الجهرية ان كان يصل التلويح في التلويح فهو لا يكتفي بأدى الجهرية له عليه الصلوة والسلام الجهر
 في التلويح وكان يونس الباقين ولا يوقف التلويح ان في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 المنفرد في بعضها كالمسوق فانه يسر في السرقة حقاً وغير في الجهرية كما في السراج الوهاج وهو الجهرية في التلويح والتلويح
 حلت من هذا التلويح ان في كلام المصنف ان اختصاصاً بوجوب اخلاص القضاء بوجوب اطلاق القول وادى الجهرية
 لما ذكره من كونه الامام او المندوبين في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 وذكر في اثباته مع قيام بعض مسائله وقد قدم بعضها لا ينبغي ان يتبع في هذا ما شيخ الفقهام وهو لا يلاحظون مثل هذه
 الامور فان غرضه من ادعى المعاني وان لم يتقرب الدنيا وتقصيل المرام في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 في حد وجود القرائة وهو حد الفاعلة على ثلاثة اقوال فحسب المندوب والفضل الموجودها غير صوت يصل الى اذنه
 فيه قال المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 لو ادعى احد ما حقه الى فيه يسر في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 وقوله لا اختلاف في حد الجهرية ايضا اختار شيخنا الاسلام وقاخي من صاحب الحلط ونحو قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 صاحب فن التقدير الى ان قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 صاحب الحلط في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 ومن قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 واختار في حد الجهرية الصغار الامام اذا قرأ في صلوة الخفاة بحيث سمع رجل ورجلان لا يكون جهر او الجهر في سماع
 الكل في شكل هذا صاحب الجهر في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف
 سماع رجل ورجلان من يقره والجهر عند ان يسر في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف في قول المصنف

اسماء مبررة وادنى الحفاضة اسماء قسم المحصور

فبوجه لا يكون جهورا عندنا قطعا ومعنى الجهور ان يسمي لكل عندنا ان يكون بحيث لا يسمي واحد من دون شخصين من نحو
 بقرية وتساويان ما بين في من المختار كل بل للصفت الاول بدل ليدل على القهستان من المعنوية ان جوار الاسم اسم الحفاضة
 وفيه ضعف واخره فانه يستلزم ان يكون كشيء من هو قريب من الاسم من هو يوصل منه وليس به كل من
 كان في الصفة الاولى الا يكون محصورا ولا معقول ولا متقول وتلك العملان المبررة بالتعريف فلو لم ادنى الجهور اسم
 مبرر من لا يلزم من اسم بغيره اسم من لم يكن بقرية وتزايده التفصيل في مسائل سبحة الفكر في الجهور كذا في
 اليها قال اسماء مبررة في تعريفها كما سمع دون السام اشار الى ان التعريف يكونه بحيث لا يسمي غيره من ليس هو القسا الشرا
 او غير ذلك ولو اعتبر ما هو بين التعريف جليسا قال وادنى الحفاضة المختار من تعريفه بالادنى في الموضوعين بالغير
 بعضهم ان في الموضوع الاول فلان الادنى يقتضي ان يكون له احوال من معان احوال ايضا فلهذا ان يسمي غيره لا غيرا فان احوال
 المكان فلان ادنى الحفاضة يقتضي ان يكون لها احوال ولا وجود له ولو اعتبر ان اسمها اسم الغير وجه حاصله الى ادنى الجهور
 الذي هو ضد السور لا يكون احوال الحفاضة لان احوال الغير يكون من جنسه لا من جنس ضد او لا فلهذا في الجهور كذا في
 حيث لم يذكر لفظ الادنى في الموضوعين فكذلك الفاضل لاختلافه بين الاول والادنى اسم مبرر في الجهور والاقص اسم
 الاكثر عندنا انه لا يلزم من عرض الموضوع ليس له لا وجود للاقص في الجهور ان غرضه في احوال الكمال فلهذا حتى يدغم بأحوال
 الفرق بين الاصل والادنى بل غرضه ان المصنف جعل ادنى اسم الغير لم يقيد به بالقليل فما خلاه شامل للاصل ايضا
 فلا يصح عليه اطلاق الادنى واختار القهستاني ان المراد بالادنى في الموضوع الثاني نفس الحفاضة فلهذا لا يتقسم الى الادنى
 الاصل فما انحصر لفظ الادنى للاشارة الى ان القول الثاني من ان الحفاضة تحصيل تحريف غير اقطن من حرجية الاعتقاد
 وفيه تامل فلان الاشارة بالادنى الى ما ذكره ليس هو التحريف الاشارة الى خلافه كما يعلم من ان اسمها نفس احواله
 ومن المعلوم انه ليس من قسما من ادنى من ادناه وهو لا يبقى الادنى في فعله من تحصيل تحريف من دون اسم ليس
 حفاضة ويؤيد ما به قال هو الصحيح هو في الغالب يتم على مقابل لفظ فيفيد ان القول الآخر اقطن من حرجية الاعتقاد
 والاولى ان يقال الادنى هو تاليس بمعنى يقابل بالاصل بل بمعنى انه ليس شيء ادنى منه ومثل هذا اذا تم في الاستعمال كما
 عرفوا البعد باقصر الخطوط والواصلين الشيعيين واما ادناه ما لا يكون اقصر منه قال هو الصحيح في تفسير الحفاضة
 بما ذكره هو الصحيح واما راية فلان القراء وان كانت فعل المسان لكن فعله الذي هو محظوظ والاعلان بالحواف والحق كنيه
 فهو الشئ الذي لا يسمي في الحرف لا صوت ايما الحرف بل في الحرف لا صوت فلو كان كذا في الحرف القدر واما راية طرية الاعتقاد
 وفيه عن ان حركت تحت كك حكان سوطا له صل عليه مولى الى مولى في الظهور الصوال ثم قلنا انه من لم يعل
 قال بانطوى بحيث فقد استدل بالحق على ما احدث على ان الاسرار والقراءة لا بد فيه من اسماء المروءة في حافض
 لا يكون الا بغيره المسان بالثنتين في حلال ما لو طبق شفتيه وحرك لسانه فانه لا يضطرب به كبحر كذا في قوله الباد
 لكن قال في ارشاد الساماني في قوله لا يسمي في الحرف لا صوت ايما الحرف بل في الحرف لا صوت فلو كان كذا في الحرف القدر واما راية طرية الاعتقاد
 ويكون ان يجاب عنه بالقرينة بين الحرف والنية واضطرارها المشرقة في قوله او الادنى عنده ان يستند بما رواه الشيخان في
 في الحلية في ترجمة الى الحسن على بن جعفر بن حمزة عطاء الله سمعنا به في قوله في كل صلوة يقرأ اسم الله رسول الله

وحيث كان لم يقر لها تحتها الويد ش لا يغير الفاتحة في الإعراب فانقص فيها فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة	
<p>الفاتحة كالسورة في كون وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الأصل فيها انتهى ^{قال} وجهاً آخر يجرى فيها فاتحة السورة على الأخريين إن كان آياتها وهو الصحيح على شهرها بحكم المصدر التخصيص وفيه وفيه اختلافاً قد نقلناه في الباب المنتهياً إلى قول الله يلزم تكرار التماسك الاستدلال بالملفوظات فاتحة الاوليين في الأخريين وفيها فاتحة ما أيضاً يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشعر فالأول فاتحة الاوليين لا يكتفى على فاتحة الأخريين ويكون عليه أن المصل في الأخريين بين الفاتحة والتسبيح والسكوت فلا يسلط عليه وليست تكرار الفاتحة في الركعة واحدة أن يكون يلزم التكرار بما يتبعه الفاتحة في الأخريين فتعذر لأنها ليست بواجبة فيها وإن أريد باعتبار جوازها في كل ركعة لا ينعض الزوم وإن الجهر في الركعة أيضاً غير مشعر فإن تكرار الفاتحة غير مشعر فحين قضاها سورة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة لكنه يلزم الجهر في الركعة على المذهب وقا غير مشعر وأجاب الفاضل الأسفاني عن الأول بأنه يعدل بقضاء الفاتحة قبل ون التكرار الواحد تتم فيها الركعة لأنها عملها فلو أن السكوت والتسبيح في ركعة الفاتحة تعدل بركعتين المقادير الجهر في تمام الصلوات ورده الشرح بما في الصحيحين من خلاف تكرار الفاتحة في كل ركعة من المحدثين قال بعض الفاضل في حكاية الشرح في أن المصل في الأخريين غير في الركعة وفيها الفاتحة فيها فلا يلزم التكرار في كل ركعة من جليل الدين الجندى أقول لأشك في لزوم التكرار لأن قراءة الفاتحة فيها واجب على كل التسمية على هذا والراجح في الفاتحة في الركعة واحدة ولا يلزم التكرار في الركعة واحدة أقول وبما التعريف لزوم تكرار الفاتحة في هذا الصلوة على ما اختار أصحاب الرواية بما حصل أن الفضل في رأي في الأخريين لأنه عليه الصلوة والسلام دأب من ذلك كما في الهداية فالتكرار في المصنوع بالانظر إلى الفضلية في كل ركعة من غير في الأخريين فلا يلزم التكرار لأن ما قيل أن قراءة الفاتحة بواجبة على ركعة واحدة لأن هذا خلاف ظاهر الرواية في الركعة معنى قوله الشارح لأنه يقرأ الحمد أي يجوز له أن يقرأ الفاتحة في الكتاب في الأخريين بشرطية أهمها ما كانت على وجه التخيير أو الفضلية أو الوجوب فمن قرأها فيها ألغى في فاتحة الاوليين أيضاً يلزم تكرارها في ركعة واحدة ولكن قيل التكرار سببهم في فاتحة الأخريين قلنا لا بد من أيضاً عدم فاتحة الاوليين ولكن قيل فاتحة الاوليين أقوى لأنها بواجبة اتفاقاً قلنا فاتحة الأخريين كذا لأنها في مقام آخر كلامه منحصراً في كل من الماجز فقلنا فاتحة الاوليين جواباً عن السؤال الأول لأن الأولى في كل قضاء الفاتحة بدون التكرار فهو مسلم فإن الفرق بين الأولى والأدوم والقضاء ما يكون بالتي خلطت في الأخريين ساءة أو سجي أو طيبة وهو وليست وتقرأ الفاتحة تكراراً لأنها قضاء ما ذكر في الاوليين فإنه يتم ما لا خلاف من غير لزوم التكرار وما ذكر من أن الواحدة لا تتم صحت العمل كالملة أخذ من المنة فاتحة ذكرها أنه ملوك في الأخريين الفاتحة مرة ويكون قضاء لها في عملها وهو أيضاً غير مشعر فلو كان في عملها أنما كان في ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة قضاء وقد ذهب صاحب التوبة إلى أن السجدة في بعض ركعاتها في كل ركعة في الفاتحة في الشفع الثاني ليست بواجبة بل والعمل في الركعة الأولى وإن كانت بواجبة على ركعة واحدة فعل هذا ما قرأ الفاتحة في ركعتين انصر لها في تلك الركعة وانت غير مأذون بآثار الركعة الأولى الذي هو عدم إعادة الفاتحة في مسألتك على ركعة واحدة غير حسن انتهى لكن هذا التعليل لا يبرأ إلا بانضمام ما قبله من ذلك ولا فائدة من جعل قراءة الفاتحة وإن كان واجبة</p>	

وذا غير مشروعه ورضي القراءة أية

في الآخرين كلها مستحبة فغيرها ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 شرف القراءة الفاتحة فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 صلوا به فهو مشروعه فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 فيه ما بين هذه الامور وليس هو من كل ما كان في الصلاة الفاتحة اصل وهذا خلف ان معناها ان يكونا في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 في ما ذكره جريا عن الامراء الثاني فلان الجهر في قراءة الصلاة في تمام الصلاة لكنه لا يشرع في تمام الصلاة الا في ركعة فلا يصح تجزئ
 الجهر في الصلاة من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة الفاتحة والاثنية والثالثة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 مسألتنا ان كل من صلى ظهر الركعة في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 والمصير خلافه فاما في ما قلنا من سبيل الاستاذ فلان قراءة الفاتحة وان كانت افضل في الآخرين لكن لا يتركها الا في ركعة
 لا يتركها الا في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 نقله عن استاذ فلان التكرار في قراءة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 وان كانت في محلها لكن هذه صفة اخذوا في الجهر في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 في الجهر في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 بخلاف الامر في الركعة الاخرى وان كانت مستحبة لكنها في محلها اولى من الاولى فاذا اتركها في الركعة الاولى فليس يمكن ان يقال ان تركها
 فاتحة الآخرين واختارها الاولى لكون الثانية في محلها اولى من الاولى ويسجد السجدة في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 بركتها ولو تركها في الركعة الاخرى لكانت مستحبة في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 الابرار الثاني ان يقال ان الجهر في تمام الصلاة الركعة وان لم يكن مشعرا ما يخصها بالثبوت كان مشعرا في جنبها ما كان القول
 به وهذا كما قالوا في ان الجهر في تمام الصلاة الركعة وان لم يكن مشعرا ما يخصها بالثبوت كان مشعرا في جنبها ما كان القول
 في بعض الصلوات وهو الجهر في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 فان الشك في تركها في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 عليه عند كل صلاة ما اذا لم تقم منها الصلوة مقتضية ان لا يصح ما عداها فقد جازى في الركعة الاولى الى ما ذكره في
 الخلاصة وغيره من الجهر في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 يؤدي الى الجهر في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 كلها او بعضها في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 ليست الضم في مسألتنا كما ضرر في المسألتين اللتين فيهما ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 وهو الجهر في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 او القلعة الغرض قراءة أية وقوله في الصلاة اولى وجهه ان يترك الصلاة في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 واللغة وصحة في اللغة الصلاة وانما تقرأها في ركعة الفاتحة والاربعية فغيرها من غير ما قلنا من كل ما كان في الصلاة كونهما اداء وتذكير في الصلاة من ان السجدة والسكوت في
 عن حاشية الكشاف لعل الذين يهلون في النهر من شهر الشاطبية للجدي ما يرجع اليه وهو انه قرآن مركب

على أن يكون مملوكاً مائة بأكثر من الأول وقال أيضاً في ثبوت الاستحكام من التلويح بالعرض لأنهم علموا أن يلزم اعتقاد حقيقة ما لم
 يوجب له ثبوت به دليل قطعي حتى ولو تكرر قوله أو اعتقاداً يكنى كافراً ولو وجب أن يلزم اعتقاد حقيقة لا شرعية بالكلية لأجل الظنية
 وتبين الاعتقاد على اليقين لكن يلزم الصلح وجبه من لائل للدلالة على وجوب اتباع الظن فجاءه لا يكفر بما لا يعلم به
 أن كان مؤثراً لا يفسق ولا يضل لأن التأويل في حفظه من سيرة السلطان والافان كان مستحقاً يضل لأن حره الواحد
 والقياس به ما وان لم يكن مؤثراً ولا مستحقاً يفسق يخرج به عن المطابقة بترك الواجب انتهى وقال أيضاً ما ذكرناه من الواجب
 حرام يستحق به العقوبة بما لا تتركها السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام
 من ترك سنتي لم يزل شفا عن الحق وهذا أصح من أن تركه الفرض ترك الواجب متساويان في الحرمان كما ذكرنا وصريحه في أن
 تركه السنة المؤكدة مذكور في قوله تعالى لا تتركوا ما نزلنا من قبله من أوامره وجعل تركه كترك الواجب متساويان
 القهر على ما يماثل ذلك على أن تركه السنة المؤكدة من أوامره المذكورة في الفرض تركه لا يرد على ما هو عليه والشافعية في
 المنادى والحسام في مقتضاه أن ترك الواجب يفسق أن استحق بأخبار الأحاديث تركه متأولاً لا يفسق وتبينه من حيث
 حيث قيد والتفسير بالاستحفاظ أنه لو لم يستحق بل تركه على سبيل التكميل لا يكون فاسقاً لكنه ليس بصحيح فكل
 ابن ملاك في شرح المنار يترك المصنف حكماً أو ترك الواجب بالاستحفاظ ولا تأويل وذكر في الكشف أن الصحيح
 أنه يفسق لأن لائل القطعية دلت على وجوب العمل بخبر الواحد انتهى فقال المصنف في التحقيق شرح المصنف ادخل
 بالواجب فهو على ثلاثة أوجه أما أن يتركه مستحقاً بأخبار الأحاديث لا يبري العمل بها واجباً وما كان تركه متأولاً أو ما أن
 يتركه في تركه مستحق ولا متأول فقل القسم الأول يجب تفصيله وإن لم يكفر به لأنه راد خبر الواحد قوله القسمة الثاني لا يجزئ تفصيل
 ولا التفريق لأن التأويل في سيرة السلطان والخلف في النصوص وفي القسم الأخير يفسق ولا يضل لأن العمل به لما وجب كان
 الأداء طاعة وتوابعه من غير تأويل معصية وفسقاً هذا هو المذكور في عامة الكتب ويبدل عليه كلام من لا يهتد
 وهو الصحيح ما ذكره المصنف يشير إلى أن تركه لا يوجب التفصيل ويوجب التفسيق بشرط أن يكون مستحقاً ولا يوجب الإقالة
 متأولاً وعبارته التوقيع يدل على أنه لا يضل فيه أصلاً ولا يفسق إلا في القسم الأول وكل الصحيح هو ذكرنا ما ذكرنا لأن وجوب العمل بخبر
 الواحد ثبت باللائل القطعية فتأخر به دون الاستحفاظ والتأويل يكون فاسقاً انتهى فلهذا قلنا قلنا من ههنا ترك
 الواجب كبير لأنه حرام وكل حرام فهو كبير كغيره ترك الواجب السنة المؤكدة فانه مذكور في قوله والمكره غفيرة أيضاً من الكتب أو كيف لا
 فانه قريب من الحرام وروى عليه العويد الشديد فان قلت قد ذكره صاحب التلويح أن ترك الواجب الكبير مذكور في قوله تعالى
 محذراً ومن عذر الحرام كحرمان الشفاعة ونحوه ما تراض عليه جماعة من محشي والمولود الخ إلى حواشي شرح العقائد
 بأنه قد ورد في الحديث شفا عن الحق لائل كما عرفت فماذا إذا كان الكبير لا وجب حرمان الشفاعة فماذا قلنا بل قد يكون
 ارتكاب المذكور موجبه أنه لم يجز أن ينعى به أن المردود حرمان الشفاعة فمردود الوجه أن في بعض مواضع انحصرت في الإيداء والخبر
 به لا يقطع على أن المذكور في الخبر ليس كبيراً كما يدل عليه قوله فما قلنا بل قد ورد في الحديث أن هذا من اعتدالات العشر
 فلا ينفذ إليه وأما ما ذكره التلويح فلا دالة له عليه لأن كون محذراً من عذر ولا يحرام لا يوجب أن يكون صغيراً قال الشافعية
 في القسمة مختلفة بعضها أكبر لائلاً وبعضها أدنى فغاية ما يلزم من كون المذكور أدنى من عذر ولا من عذر الكبير التي هي في قولها
 وهو لا يلزم كون صغيراً فهو كبير في الأصل دون كبير في المحرام لا ينقض ذلك الحكم على في الدلالة لأن من تركه واجباً من

وامنة نحو البروج وانشتقت

لكن تجد شارحاً جامعاً بحالة الضرورة وتقوم الصدور الشهد حيث قل وحمل في حالة الضرورة وما في حالة الاشتغال كرهات
 يكون حاملاً من في السفر غير في صلوة الفجر نحو في البروج وانشتقت وفي الظهور مثل الضرورة في السفر المصادقون ذلك وفي المغرب
 بالقصر رجل انتهى قديمه صاحب الهداية حيث قل وحمل اذا كان على جملة من السجرات كان ملائمة وقراري في الفجر نحو
 سورة البروج وانشتقت لانه يمكنه من اقامة السنة مع التفتت انتهى قديمه المصنف كما ترى وقد ذكر صاحب البحر مع صاحب
 الصلاة بقوله ما في الهداية ليس اصل يستدل به من جهة الزوايا ومن جهة الداراية اما الاول فما علمت من اطلاق الجمع
 وعلى صاحب المتن وما الثاني فلان المسافر اذا كان على من غير مكان القبر فكان ينبغي ان يراد السنة والسفوف كان مؤثراً
 في التفتت لكن الترخيص بقدر سورة البروج في الفجر الظهور لا بد له من دليل انتهى وجاب عنه صاحب البحر كما في الهداية في قوله
 الفجر ان تكون من طول الفصل وان لم ينقص مقدار الايات المقررة من حيث العدد عن اربعين اية فيمكن الفجر من السفر
 تأثير في التفتت مطلقاً وانما يجوز له الطول ان كان في امته فتناسب ان يقرأ نحو سورة البروج وانشتقت ما هو من طول الفصل
 وان لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول صاحب الهداية لا يمكنه اقامة السنة مع التفتت انتهى التفتت بعد احتياكم الصلاة
 الحسب آخر ما في الهداية في قوله عليه شارحاً والزوايا في قوله ذلك دليل على تعيين اطلاق المتن والجامع انتهى ورحل
 الحسب في الفاية التفتت في طول الاوساط في السفر حيث قل وطول الاغتياح من الامن وعدم الجملة في السفر في صلوة
 الفجر من الفاية سورة البروج او مثلاً القريب استوفى المقدار ليجوز من كل ما تستحقه القليل من بين التفتت لان السفر مظنة
 المشقة فلا بد ان تكون قراءة ما تحت ما في الاوساط في السفر في كل الاوساط في السفر بقول في الهداية ذلك وهو في السفر
 العشاء دون ذلك نحو سورة الطلاق في السفر وفي المغرب يقرأ بالقصر اجملاً كما في السفر اكثر لانه لا يقرأ في كل الاوساط
 فلا بد ان يكون ما يحمله الوسط دون ذلك ثم ما يحمله القصر وهو انتهى قل في البحر اجملاً لان جعل الاوساط في السفر
 طويلاً في سفر امته ما لا دليل عليه ولا تقدير بانما تشتت بالدليل وانما تأنيداً لان مقتضى الهداية في شرح الجامع مع الصغیر من يجوز
 الشك في الفجر منه من طول الفصل وانما قال لان جعل الاوساط هي الطول ينبغي ان يجعل الاقص في جعل الاوساط
 اوساط في الفصل القصار من الفصل واسمى في احد الاماكن انما قل وانما قل وامنة معقولة على جملة وانما قل ونصيب
 كان كما في نصبه وهو في الفجر من المصنف ما في قوله من انما كان وامنة وامنة ومنه قوله تعالى امته فتناسب ان يكون في جوارق
 قال نحو البروج ما يغفل سورة والساعات البروج وسورة السماء انشتقت في البروج من ظاهر السجرات وهو ان
 المسافر حال الامن يقرأ نحو البروج في جميع الصلوات بالافاق وفيه بعد ولذا قل في الهداية يقرأ في الفجر نحو في البروج
 وانشتقت وانما القصر على ذكر الفجر لانه يعلم ما سياتي بسنة قراءته في الفجر في الحضر القراءات في باقي الصلوات
 فاذا عرفت مقتضى القراءات في الفجر عرفت مقدارها في البواقي بالقياس على الحضر وقد حصره في التا في انهي
 وقال صاحب النجم في شرحه في اوساط الفصل رعاية السنة مع التفتت انتهى وعليه مشي الشارح
 وهو وان كان موافقاً لما ذكر شارحه المذبة لكنه مخالفت ما مشى عليه شارح الجامع وشارح الهداية وغيرهم
 من المحققين ولعل من سن اوساط الفصل في الفجر وغيره في السفر اخذ من ذكره وهو الساعات البروج لانه
 من اوساط الفصل ولم يلتفت الى ما توجهه من اذا السماء انشتقت وهو من طول الفصل وتطهر من تعيين ذلك

والظاهر

الظاهر صلواته عليه وحل له وسائر ان يشترك فقال ان القيمة على الصلوة للصحيح ولو لم يكن له صلواته عليه من التين عن بعض
انه قال ليس في الحل شيء بل صلواته للصحيح والاول بان يحل على لفظة لا ان الطواف ويقتضيان ان الامام في لفظة وجبه
الاول فانه ما يستفاد من هذه الرواية صريحاً انها كانت صلواته للصحيح وتنبط منه ان الحكماء في لفظة ليست فربما حل
الاخيان كذلك ان في فتح الباري وقوى ابوداود عن عمر بن محرف قال كان في سمعته رسول الله صلى الله عليه وحل له وسائر
يقرب في صلواته فلا أقسم ان الحسن انما العكس وقوى مسلم عنه انه سمع به يقول في الصحيح والليل اذا عسعس قال
الزقاني في شرح المواهب المروية انه يقرأ السورة التي منه كحل ولا يقيد ليل بان في رواية النسائي عنه انه سمع به يقرأ
في الفجر اذا الشمس كورت وقوى مسلم عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وحل له وسائر يقرأ في الفجر يقول اللهم
الجليل ونحوها وقوى مسلم عن ابن مسعود بن مسابة والنسائي عن عبد الله بن السائب قال صلى الله عليه وحل له وسائر
الصحيح كما قال علي بن سورة المؤمنين حتى جاءه كروسي وهذان اخذ به شطرا ثم قال انما كلف في فتح الباري يدخل
ان قطع الفقرة لما مضى السجدة ونحو اولى من التناهي في لقراءة مع السجدة والظاهر ان في كبرى عبد الرزاق باسناد صحيح
عن ابي بكر بن عمار في صلواته للصحيح في الفقرة فاما في كبرى في قوله الروايات تدل على سنة الطوال المفصل في
الفجر جواز الزيادة عليها وهي مطلوبة في الخبر لاكتفاء الحكماء وقد روى ابوداود عن معاذ بن عبد الله الجهمي ان رجلاً سئله
اعبر به انه سمع رسول الله صلى الله عليه وحل له وسائر في الصحيح اذا انزلت وقال ذلك الرجل خلا دري السهم فاذ لك
مرداً فقال يدل على تفصيل لقراءة في الفجر ايضا للضرورة ولبيان الجواز فانه حديث خروا في المعوقين في الفجر اكثر من قبل
الزقاني عن ابي عبد الله انه انى في كماله اختلاف الاحاديث بتطويل لقراءة وتخفيف ما يدل على انه ليس له حد والتخفيف هو
المشهور في الرواية التي في قوله بعض اصحابنا كما صرح به في كماله ليس في الفقرة فانه قد روى عن بل يمتثل باختلاف الامام
والقوم والجمل في فيه اعيانهم ان يقرأ مقدماً ان يخفف القوم ولا يقل عليه بعد ان يكون على التمام انتهى وقد ذكرنا في
الخلاصة لكن جمهور اصحابنا اخذوا بتقدير الطوال في الفجر اذ ما يدل عليه قاله الروايات وقال في النهاية يقرأ في الفجر
بأربعين آية او خمسين آية وقوى من اربعين الى ستين ومن ستين الى مائة ويجوز في هذه الروايات ان يقرأ
بالاربعين ما يقرب الى ثمانين وبما وساطة ما بين خمسين الى ستين وتبين لعل الى طول الليل وقصره الى كثرة الشغال
وقلتما ان في هذه الفقرة المقام المذكور التي اقوله الاربعون واكثرها لما قيل في كماله من عمله صلى الله عليه وحل له ولم
وما روى ما هو اقل من اربعين في الفجر فيجوز على ضرورة دعوت الى ذلك انما اختلاف اصحابنا لا للتشريع لا ما يتقدم
منه انه لا يخصص في الفجر من اربعين ولو كان كمال قال والظاهر انما عطلت لما رأت في تقدير الظاهر فذكر في كماله المصنف
انه كما في كماله استدل له الصدوق الشهيد بحديث ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وحل له وسائر كان يقرأ
في الظهور اكثر من اربعين آية ونحوه في كماله في الوقت فوجب ان يستوفى في قدره في كماله وتراخي في الجواز او دون وجهه في
الهداية بان عرفت الاشتغال فيقتصر عن الفجر فاعني المال وتقبل صاحب المنة عن القدم وروى انه قال يقرأ
في الفجر الطوال المفصل وفي الظهور العصر والشمس كما وساطة المفصل ومنه انما الاختلاف اختلافاً في ذلك وقوى
مسلم عن الخدري قال كانت صلواته الظهور فقام في طلب الفاضل الى المصنف فحضر حاجته ثم رآني اياه فغيت ضارواك

منه في كماله في الفجر

والنحوذجات طوا لا انفصل الخايرين وهما اوساطه الى ان يكون قوسها قصارها الى الاخر وفي الصدر مرة بقدر المحال
 روافد الناس في قلت هذا بحسب الاحوال فكان المصطلح عليه وعل اوساطه يعلم من احوال المؤمنين في وقت انهم يرون
 التطويل في طول النسخ قال ومن انجرات الختم في غم عن ذكره من الملقب بقرشي هيين ما قدمه وتش في ذكره ما دى اوساطه
 والطول والقصر على عليه اكثر اصحابنا وهو الموافق لما في الظهيرية وغلاصة قولنا في وفيها وقال في الفنية هذا هو الذي عليه
 المجموع وفي تفسير طوله اوساطه وقصاره وقيل هو ايه من ق وقيل من الفتح وقيل من سورة محمد وقيل من الجاثية وهو غريب
 وقيل من انجرات الى حبس واوساطه منها الى والضمي والياقي الى الاخر القصار انش في شرح النفاية للبرجدي في شرح الطحاوي
 ان طول انفصل من انجرات الى حبس واوساطه من كورت الى والضمي القصار من الوشر الى الاخر وقال العبي في شرح المشكوة
 قيل الطول من انجرات الى عدوا اوساطه الى والضمي حتى يخفى في جميع ذلك مساهلة اذ سورة الفجر الطول من حبس مع ان
 الاول من اوساطه الثانية من الطول وتكون اذا زلت الاول من النشر شرح مع ان الاول من القصار الثانية من اوساطه
 تأمل في ما قدم في بعض كتب الشافعية من ان الطول مثل سورة الجوات والرحمن واوساطه مثل طعن الشمس ولليل والقصر مثل سورة
 الاخلاص اني قلت هذا ليس كقول فقهاء طبق العلماء على تحيرية انفصل الى طول وقصار واوساطه طويعيين مبادئها وبها يكتفى
 وعل كجمله اولى ان يكون شئ منها متبسطا كاولى هو ما ذكر في شرح الطحاوي ولا يلزم فيه المساهلة التي ذكرها لان اذا زلت النشر
 عليه ما من القصار عجب في الجمل لانها من اوساطه لانهم اعتبر في هذا التقسيم حاله كذا في اللبس لو كان بعض القصار الطول من بعض
 اوساطه وبعض اوساطه الطول من الطول قال البرجدي اقول هذا صحيح في سورة انفصلت من الطول مع انه في بعض النسخ
 وسلمو يورد او دوا الناس في عن ابي رافع قال صليت مع ابي هريرة المشافعة اذ السكرا انشفت فوجدت قلت له ما هذا قال
 سمعت ابا خلف ابي اقام صلى الله عليه وسلم وعل اوساطه فلا انا لا يجزى بها حتى اقام وهو يدل على انه من اوساطه في مخرج
 فيشر النكاري اللهم لان الجمل لا يخلو للصل على اختلاف الاعمال قال ومنها انخر اقول هذا صحيح في النفاية في قوله الى البرجدي غايته
 من المتفاني يكون البرجدي من اوساطه حتى ينفذ ما روى من انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الظهر بالسكادات البرجدي الطول
 كما من ذلك معمول على بعض الاحيان بدليل ان اكثر الاحاديث يدل على تطويله القراءة في الظهر وفي الجفرا هو مثله قال ابو يعين
 اقول يعلم من هذا ان الاثنين من اوساطه وهو وان كان مؤيدا بما روى البخاري وغيره من انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ
 في العشاء بكتفه فكانت لما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار فان قال قائل فهل جرى عن البرجدي صلى الله عليه وسلم انه وسلم يقرأ
 في القرب بقصا انفصل قبل له تصد ثمانية اسجد من داودا يعقوبين حمد ثمانية وكبر عن اسراييل من جابر عن عمر بن عبد الله بن
 عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في له وسلفا في المغرب الاثنين والربعون انخر فانه دال على انه من القصار قال الى انخر هذا
 الفاية دالة تحت المتفاني قطعاً تنبيه لو اراد ان يقرأ في الآيات دون السورة فيقرأ في الفجر من اربعين الى ستين وفي الظهر
 مثله او دونه من ثلثين اية وفي العصر عشرة اربعين في الركعتين في الظاهر والاولى كذا في شرح جامع الصغير لفاخين فان
 ومثله في الخلاصة وفي المحطوف وغيره في العصر عشرين اية وفي المغرب خمس اية في كل ركعة قال وفي المصنف في الظاهر ان
 حطفت على قوله في السفر وتكون ان يكون معطوفاً على قوله في تحطيفه يكون دالاً على ان القصار استتم اتم قال بقدر الحال ان يقرأ
 ما يقتضي حال العمل كما اذا انما في خروج الوقت فانه يكتفى فيه على ما ينادى به الصلوة في الوقت ولو انما تحطفت ولو انما
 ابو يوسف حين اهدى به ابو حنيفة في ضيق وقت الجفرا انما تحطفت قال ابو حنيفة في وقت قصار فانه كذا في جامع الرموز ومنه

مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن وأما أحمد بن حنبل فذكر أن يلعن عليه في قول ابن عمر في الحديث صا حجة كذا ذكره
 صاحب تهذيب الأئمة وزاد عليه الحافظ ابن حجر في تهذيبه وقال أبو سعيد كان ثقة كثير الحديث وذكره ابن حبان
 في الثقات وقال الجبل ثقة ثبت صاحب سنة وكان متحرفا يولي نفسه من النجس وكان أصله شاميا ألاما نشأ من الكوفة
 انتهى فأنظر إلى كلامهم هذا وكيف وثقوا ولم يخرجوا فيه بشئ فهل يظن بذلك الزيادة المذكورة من وهمه وما ذكره
 من متابعة محمد بن سعد الزاهد ما أخرجه النسائي في مسنده عن يهر بن عبد الله بن المبارك عن محمد بن سعد عن محمد
 ابن عجلان عن نبيه بن سنان ومن تناولوا أخرجه الدارقطني أيضا وقال قال أبو عبد الرحمن كان محمد بن عبد الخرمي يقول
 محمد بن سعد هذا ثقة انتهى قوله متباين أخرجه أيضا غير محمد بن أحمد بن اسمعيل وأبو عمر بن ميسرة بن سعد بن
 الدارقطني حديثهما وضعهما كمال قال الزيلعي وفيه وما ذكره من تعميم مسلم هذه الزيادة أراد به ما أخرجه في
 صحيحه في باب الشهود عن سعيد بن منصور وفيه وأبى كامل ومحمد بن عبد الملك قالوا إننا لم نرو عن قتادة عن
 يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال سميت معمر بن موسى الأشعري أحمد بن حنبل في حديثه وفيه موسى
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غلبنا فبين لنا سنتنا وملتصا ثم قال إذا علمتوه فاقبلوه واصفوه فمروا بكم
 أحمد بن حنبل فأنكره فابروا وقال في المصنوع عليهم ولا الضالين فقالوا آمين أحمد بن حنبل ثم قال مسلم وجدنا أبو بكر
 ابن أبي شيبة قال ثنا أبو أسامة قال قال سعيد بن أبي عروبة سجع واحد ثنا أبو عثمان قال قال معاوية بن هشام ثنا أبي سجع واحد ثنا
 اسمعيل بن إبراهيم قال أنا جريح عن سليمان التيمي كل هؤلاء عن قتادة في هذا الاستاد فلهذا وفي حديث جريح عن
 سليمان عن قتادة عن الزيادة وإذا قرأنا فاستمعوا قال أبو اسحق قال أبو بكر بن أحمد بن أبي الفوارس في حديثه فقال مسلم تريد
 الحفظ عن سليمان فقال له أبو بكر بن حنبل في أبي هريرة قال هو صحيح بين وأما ما رواه عن قتادة فقال وهو عندي صحيح
 فقال لم يرو تضعه ههنا فقال ليس كل شئ عندي صحيح وضعه ههنا وأنا وضعت ههنا ما أجمعوا عليه انتهى في صحيح
 مسلم قال النووي في شرحه قوله قال أبو اسحق هو أبو هريرة بن سليمان صاحب مسلم أوى الكتاب عنه وقوله قال
 أبو بكر في هذا الحديث يعني يلعن فيه وقد مر قوله فقال له مسلم تريد الحفظ عن سليمان يعني بن سليمان كامل
 الحفظ والغضب فلا تضره مخالفته غيره وقوله فقال أبو بكر في حديثه ما رواه عن قتادة فقال أبو بكر لم يرو تضعه ههنا في صحيحك
 فقال مسلم ليس هذا مجمعا بل محتمة ولكن هو صحيح عندي وأما ما رواه هذه اللفظة مما اختلف الحافظ في محتمة فزوى
 البيهقي في السنن الكبرى عن أبي داود أن هذه الزيادة ليست بحفوظة وكذلك رواه عن ابن معين وأبى حاتم
 الرازي والدارقطني والحافظ أبي علي النيسابوري شيخنا أحمد وأجماع هؤلاء الحافظ على تضعيفه ما تقدم من صحيح
 مسلم لاسيما ولم يروها مستدقة في صحيحه انتهى كلامه **قلت** هذا انصب واخبر وقسفت لآخره فإن اجماع هؤلاء
 أئمتنا يقدم على تضعيف مسلم إذا كان ذلك مستندا إلى مستند قوي ويؤيده عليه ما لا يوجب التقدية به فإن كان مستندهم في ذلك
 تضعيف سليمان فلا بد من صحيح فقد وثقه أحمد وابن معين والدارقطني وابن سعد وابن حبان وغير هؤلاء كان تقدره
 كما هو المشهور عند هؤلاء ليس بصحيح أيضا لما تقدم من ذكرهم تابعوا ما رواه عن أبي داود في حديثه حتى ينظر فيه وقال النحيف
 في كتاب المعرفة بعد أن روى حديث أبي موسى وأبي هريرة بولده الزيادة فقد اجمعت الحافظ على خطأ هذه اللفظة
 ثم أبوا ودوا بن حاتم وابن معين والحكم والدارقطني وقالوا إنها ليست بحفوظة انتهى وقعبه العين في البنية

الأمم فقال لا قراءة مع الأمم في شيء وتروى في الخبر في الموطأ عن أسامة بن زيد المدني عن سالم بن عبد الله بن عمر قال كان ابن عمر لا يقرأ خلفه إلا قام فمات القاسم بن محمد عن خلفه فقال ان تركت فقد تركت به ناس يقتدى بهم وان قرأت فقد قرأت بأسا وكان بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ في شيء الا تروى ايضا عن ابن عبيدة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال سئل عن مسعود عن القرظي عن الامام فقال انصت فان في الصلوة شيئا سيكفيك ذكر الامام وتروى ايضا بسند آخر عن خلفه ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام في ما يجهر فيه ولا في ما يكف في الاولين ولا في الآخرين وتروى ايضا عن خلفه انه قال لان اعش على جرح احب الي من ان اقرأ خلف الامام وتروى عن ابراهيم انه قال ان اول من قرأ خلف الامام رجل اقيم وتروى عن سعد بن ابي وقاص انه قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جرح وتروى عن عثمان الخطاب انه قال ليت في امر الذي يقرأ خلف الامام جرحا واخرجه عبد الرزاق ايضا وتروى محمد بن عبد الله بن شداد انه قال نام رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر فقرأ رجل خلفه فخرج الذي يليه فطلب ان صلى قال لو خرجتني قال كذبت ان تقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من كان له امام فان قراءة قوله وتروى عن زيد بن ثابت انه قال من قرأ خلف الامام فلا صلوة له وتروى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن عبد الله بن قيس انه سأل ابن عمر وزيد بن ثابت وسبا بن عبد الله فقالوا لا يقرأ خلف الامام في شيء من الصلوات وتروى ايضا عن ابن جريح قال قلت لابن عباس اني اقرأ ولا امام بين يدي قال لا واخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام لان جهر لان خافت وتروى ايضا من حديث علي قال من قرأ خلف الامام فعد اخطا الفطر وهو اخرجه عبد الرزاق ايضا كوراه اليه في سننه من طرق وقال ايضاً سمعنا سعد بن ابي حنيفة في كتاب الضعفاء هذا يرويه عبد الله بن ابي الاضراس عن علي وهو كامل ويكنى في بطنه ابي بلال عن ابيهم المسلمين على خلافه واهل الكوفة ابا الحسن واهل القراء لا يسمونهم جهرية واهل ابي بلال هذا اجل محمول انتهى وتروى محمد في كتاب الآثار عن ابراهيم قال ما قرأ خلفه بن قيس قط في ما يجهر ولا في الكنتين الآخرين القرآن ولا غيره خلف الامام وتروى سنن النسائي في اخره في ما روى عن عبد الله بن زيد بن الخطاب ثنا معاوية بن صالح قال حدثني ابو الزاهرية قال حدثني كثير بن مرة المحضري عن ابي الدرداء سمعته يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قراءة قال فقال رجلي من الاضراس وجبت هذه فالتفت الى فكت اقرب القوم منه فقال ما اري الامام اذا اقام القوم الا قد كفاهم قال ابو عبد الرحمن هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام القوم الى الدرداء انتهى قال ابن الهمام في فتح القدير لو لم يكن هذا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام القوم الى الدرداء اذ لم يكن له في كل صلوة قراءة ثم يقول بعد قراءة الامام عن المقتضي الا لا يعرفه عنده في من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام القوم الى الدرداء انتهى قال علي ما ذهب اليه اصحابنا وذكر صاحب الهداية ان من تركه القراءة اجماع الصحابة وقال لعيسى سمعنا ابا عاتكة باراهاق الاكثر وقد روى منهم القراءة من قبله فخر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعلامة الشافعية واسمهم معلومة عند اهل الحديث وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب في كشف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال عشرين من الصحابة يجهلون عن القول خلف الامام اشدا الغرابة وكثر عثره وخطاؤه في شيء من عبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وابن مسعود وزيد بن اسلم وعشره عبا بن عيسى او يقولوا اجماعا ثبت بنقل الاحاد فلا يمتنع نقل البعض انتهى فخصنا وخصصنا في حديث قراءة الامام

لا يقرأ خلف الامام في شيء الا تروى ايضا عن ابن عبيدة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال سئل عن مسعود عن القرظي عن الامام فقال انصت فان في الصلوة شيئا سيكفيك ذكر الامام وتروى ايضا بسند آخر عن خلفه ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام في ما يجهر فيه ولا في ما يكف في الاولين ولا في الآخرين وتروى ايضا عن خلفه انه قال لان اعش على جرح احب الي من ان اقرأ خلف الامام وتروى عن ابراهيم انه قال ان اول من قرأ خلف الامام رجل اقيم وتروى عن سعد بن ابي وقاص انه قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جرح وتروى عن عثمان الخطاب انه قال ليت في امر الذي يقرأ خلف الامام جرحا واخرجه عبد الرزاق ايضا وتروى محمد بن عبد الله بن شداد انه قال نام رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر فقرأ رجل خلفه فخرج الذي يليه فطلب ان صلى قال لو خرجتني قال كذبت ان تقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من كان له امام فان قراءة قوله وتروى عن زيد بن ثابت انه قال من قرأ خلف الامام فلا صلوة له وتروى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن عبد الله بن قيس انه سأل ابن عمر وزيد بن ثابت وسبا بن عبد الله فقالوا لا يقرأ خلف الامام في شيء من الصلوات وتروى ايضا عن ابن جريح قال قلت لابن عباس اني اقرأ ولا امام بين يدي قال لا واخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام لان جهر لان خافت وتروى ايضا من حديث علي قال من قرأ خلف الامام فعد اخطا الفطر وهو اخرجه عبد الرزاق ايضا كوراه اليه في سننه من طرق وقال ايضاً سمعنا سعد بن ابي حنيفة في كتاب الضعفاء هذا يرويه عبد الله بن ابي الاضراس عن علي وهو كامل ويكنى في بطنه ابي بلال عن ابيهم المسلمين على خلافه واهل الكوفة ابا الحسن واهل القراء لا يسمونهم جهرية واهل ابي بلال هذا اجل محمول انتهى وتروى محمد في كتاب الآثار عن ابراهيم قال ما قرأ خلفه بن قيس قط في ما يجهر ولا في الكنتين الآخرين القرآن ولا غيره خلف الامام وتروى سنن النسائي في اخره في ما روى عن عبد الله بن زيد بن الخطاب ثنا معاوية بن صالح قال حدثني ابو الزاهرية قال حدثني كثير بن مرة المحضري عن ابي الدرداء سمعته يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قراءة قال فقال رجلي من الاضراس وجبت هذه فالتفت الى فكت اقرب القوم منه فقال ما اري الامام اذا اقام القوم الا قد كفاهم قال ابو عبد الرحمن هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام القوم الى الدرداء انتهى قال ابن الهمام في فتح القدير لو لم يكن هذا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام القوم الى الدرداء اذ لم يكن له في كل صلوة قراءة ثم يقول بعد قراءة الامام عن المقتضي الا لا يعرفه عنده في من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام القوم الى الدرداء انتهى قال علي ما ذهب اليه اصحابنا وذكر صاحب الهداية ان من تركه القراءة اجماع الصحابة وقال لعيسى سمعنا ابا عاتكة باراهاق الاكثر وقد روى منهم القراءة من قبله فخر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعلامة الشافعية واسمهم معلومة عند اهل الحديث وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب في كشف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال عشرين من الصحابة يجهلون عن القول خلف الامام اشدا الغرابة وكثر عثره وخطاؤه في شيء من عبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وابن مسعود وزيد بن اسلم وعشره عبا بن عيسى او يقولوا اجماعا ثبت بنقل الاحاد فلا يمتنع نقل البعض انتهى فخصنا وخصصنا في حديث قراءة الامام

ما

ما

ما

ما

قراءة له والتمات في القراءة بمثل ما كانت صحتها ان الحديث بجميع طرق تضعيف وتوقيا لغيره على ضعفه كما ذكرنا في حديث
 في فتح الباري في جوابه على امران ضعفه لا يخلو والقصد وقائه بغير كثرة الطرق كما تقر في موضعين بعض
 طرق كسله من القدر من انما كقول القائل في الشوكاني في القواعد الجوهري حديث لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها آية الكتاب
 الا ان يكون واردا في الامام في استاده محمد بن اشوش وهو موقوف على ما في قوله عز وجل انه رواه مالك والترمذي وقال حسن صحيح
 والظاهر من طرق وليس في واحد منها من ذكره وفي المعازل على المال تجد حديث صحيح ان له امام فقرأه ثم قرأه واخر من
 حديث جابر له طرق من جماعة من الصحابة وكل طرق معلولة قال ابن حجر رحمه الله ضعفه جلاله ذكره في فتح الباري الكبير
 الامام ابن القاسم الرازي وقد خرجها جميعا انتهى وفيه ايضا ما فيه فانه قد عرفت لا يرضى طرقه صحيحا كما ذكرنا على خطأ
 وصحها بانه محمول على ترك الجهر بالقراءة خلفت الامام ومن طرق في قراءة آية دون السورة انما خرجها ابن اودود وغيره عن
 عبد الله بن الصامت رضي الله عنه عليه وعلى الامام ومن طرق في قراءة آية دون السورة انما خرجها ابن اودود وغيره عن
 قتادة بن ابي ابي القاسم الكلابي فهذا الحديث مبن على ذلك الحديث ووال على السبب الذي يورث عليه حديث من كان له
 امام فقرأه ثم قرأه له وهو دفع الصوت بالقراءة ثم قرأه السورة كما ذكرنا في البقرة في كتاب المعرفة في جواب عنه البعض
 بانه ليس في شيء من الاحاديث بيان القراءة خلف الامام والفرق بين الجهر للسورة لا يجرى في اسقاط الواجب يستثنى
 عند هذا انتهى قلت بل ورد في رواية محمد بن الحنفية انما تصبر على ذلك كان حين قراءة رجل خلف رسول الله
 صلى الله عليه وعلى الامام في العصر وهو من الصلوات السرية وهذا لا يبطل تأويل الحديث وصحها بان الجهر في الامام
 يبطل العمل بقوله تعالى فاقرء ما تيسر من القرآن فليزم ابطال القطع خلف الامام في الجواب عنه على ما في فتح القدر في دفع
 انه اذا صح الحديث وجب ان يخص عموم الآية به على طريقة الخصم وطرفا فيخرج من مقتضى قول الله تعالى ولا يقرأه
 امام خص منه البعض وهو المند على الركوع كما كان تخصيصها بعده بخبر لا حد بل يقال القراءة ثابتة للمقتدى
 شرعا فان قراءة الامام قراءة له فلو قرأ كان له في صلوة قوله ان وهو غير مشروعه ومنها ما ذكره البخاري في الجوز الذي
 ضعفه في القراءة خلف الامام حيث قال لمدا على الامام ابي حنيفة واجتبر هذا القائل بقوله تعالى فاستمعوا له يا اهل
 هذه المنقوض بالتزام مع انه تطوع والقراءة فرض فاجوب عليه بالانصاف بل يفرض ولم يوجب بالقراءة فتمكين
 الفرض عنده اهل الحديث من السنة وقال له اريد اني اشرح الامام الجهر خلفه فان قال لا يقرأه ابطال لان الاستماع
 انما يكون في الجهر به وقوى عن ابن عباس ان قوله تعالى فاستمعوا له واذا تنزلت في الخطبة وتكون اريد به في الصلوة
 فيمن يقول انما يقرأ خلف الامام عند سكوتهم وقد جرى سريعا قال يمكن للابن صلى الله عليه وعلى الامام وسكوتهم سكتان
 حين يكبر وسكتة حين يقرأ من قوله وكان ابو سلقين عبد الرحمن وميمون وسعيد بن جابر وغيرهم يرون القراءة
 عند سكوت الامام على قوله صلى الله عليه وعلى الامام وسكوتهم لا يقرأ فيها آية الكتاب والانصاف اذا قرأ الامام لا يقرأ
 واجتبر ايضا حديث من كان له امام فقرأه الامام لا يقرأه وهذا حديث لم يثبت عند اهل العلم من اهل الحجاز
 والبرقي لا رساله لا يقرأه ما انا آتيا له فرواه عنه ابنه بن سعد عن النبي صلى الله عليه وعلى الامام وسكوتهم اما انما
 فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن ابي الزبير عن جابر لا يدرى اسمهم ابي الزبير ام لا ولو ثبت فتكون
 الفاتحة مستثناة منها من كان له امام فقرأه الامام فقرأه له قوله تعالى فاستمعوا له يا اهل البيت وغيره وادون

قيس بن رجل من ولد سعد بن سعد قال وجدت ان الذي يقرا خلف الامام في فيه جهر وهذا مرسل ولم يعرف الرجل لاسم
 فصح ايضا محمد بن يثرب واه ابراهيم عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم قال قال عبد الله وجدت ان الذي يقرا خلف الامام مل
 قوة لا تقرأ مرسل لا يجزى به وتختلفه ابن عون عن ابراهيم عن الاسود قال يقرأ خلفه ولا يقرأ له ليس من كلام اهل العلم
 بوجهين **احمل** هم اقول للذي مله عليه وعلى الله وسام لا تقرأوا ليعتقه الله ولا تقرأوا بواجب الله فكيف يقرأ الا احد
 ان يقول في امر الذي خلف الامام جهر واجهر من عبد الله **والثاني** انه لا يحل لاحد ان يقرأ خلف الامام فقرأوا صحاب
 رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسام مثل عمر بن الخطاب وحذيفة بن اليمان والحارث بن ابي اسباط وعبد الله بن
 الصامت وابي سعيد الخدري وابي عمر بن جابر في جماعة اخرين عن روى عنهم القراء خلف الامام يقرأوا ولا تقرأوا
 فاحتمل ايضا تخبر بجاه عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام فلا صلوة له ولا يعرف
 له الا الاستداس بعضهم عن بعض ولا يصح مثله وروى سليمان التيمي عن عمر بن قنادة عن يونس بن جبير عن
 حطان عن ابي موسى في حديثه الطويل وفيه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسام واذا قرأوا فاستوا ولا يكسر
 سليمان في هذا الخبر لا يذكروا ما من قنادة ولا قنادة عن يونس وروى هشام وسعيد وابو عوانة وهما وابان بن زيد
 عن قنادة قالوا يقولوا وفيه واذا قرأوا فاستوا ولا يكسر على ما سوي الفاشحة وروى ابو خالد الاحمر عن ابن عباس عن زيد بن
 وفيه عن يونس بن جبير عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 قال احمد انه كان يدلس وقد رواه الليث وكبير بن عجلان عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن الليث ايضا
 عن ابن عجلان عن سعيد عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 ولم يتابع ابو خالد في زيادته ويقال لهذا القائل قلنا هم اهل العلم لان الامم لا يحل عن القوم فقرأوا خلفه ان الامم لا يحل
 عن القوم هذه الغرض مع انك قلت ان لا يحل عنهم شيئا من السنن كالنساء والتسبيح وغيره في الغرض ان الغرض عن ذلك
 امون حاشا لمن المتطوع انتم كلام الجاهل مخلصا على ما نقله الزيلعي في تحرير الحديث الهادي ولم يورد عليه جرحا
واقول والله التوفيق ومنتهى الوصول الى سواد الطريق اني اتعجب من الامام البخاري فكيف انما جاءه في حذيفة
 بأمثال هذه الكلمات الضعيفة مع جلالة شأنه وعظمة مكانه فان في كل ما ذكره حذيفة **أما** **اولا** في قوله وهذا
 منقوض بالكتاب فان الصحيح من هذا صاحبنا انه اذا دخل المقتدى في الصلوة فكان كان الامام يقرأ خلفه في الصلوة
 عليه الاستماع وان كان يسر فلا يقرأ به **واما** **ثانيا** في كافي قوله والقرآن فرض فان الحلاله فيروى سماعه عند ابي القزوين
 فرض في حق الامام والمنع والاستماع فرض في حق المقتدى فلا يلزم من قوله المقتدى في الصلوة تركه الغرض لانها ليست
 فرض في حقه **واما** **ثالثا** في كافي قوله ويقال له انما كان الغرض من هذا الآية انما هو اثبات تركه القراء في الجمهرية
 لا مطلقة فلا ضرر لو لم يثبت به الترخيص في السرية يتأكد على فوات الاستماع هناك ماله يمكن ان يقال المطلوب بالآية
 امران الاستماع والسكوت فبطل بهل من تأويله **والثاني** لا يفهم على الإطلاق فيجب السكوت عند القراءة
 مطلقا **واما** **رابعا** في قوله في حق عيسى الخ فان نزولها في الخطبة لا ينافي مقصودنا لان المعنى للاحاط باللفظ
 لا بخصوص شأن النزول فالحكم بحسب وجوب الاستماع في الخطبة لو ثبت نزولها لكانت بخصوص الخطبة بل لا يمتنع ان يكون
 وهو موجود في الصلوة ايضا في فرض الاستماع فيها ايضا **واما** **خامسا** في قوله وقد روى عن عمر بن الخطاب الثابت

مكرر

تفسير

تفسير

تفسير

واذا غلب

بالاحاديث وان كان السكتان سكتة بعد التفسير قبل الشروع في القراءه وسكتة بعد القراءه من القراءه فكل عبث كونه سكتة
 طولية بحيث يقرأ الموقر الفاتحة مشكلاً فلا يقرأ الموقر وأما سادساً ففي قوله وهذا حديث ما ثبت من حيث انه قال لا يلزم
 منه الامام المصطفى ولا ذلك الا حديثاً بالكلية وأما سابعاً فلان عدم ثبوته عندنا لا يوجب كونه غير صحيح بل هو
 قائم عندنا عند الكوفيين ومن له زيادة لم يوجب صحة على من ليس عنده وأما ثامناً ففي قوله لا يسأل فان المرسل عندنا
 حجة فلا يضر فيه وأما آسماً ففي قوله ولو ثبت فليكون الفاتحة التي فيها دعوى بلاديل بالقبول قراءة المقتدى في سبيلها
 من حديثه لا صلوة الا بقراءة الكتاب وأما آشراً ففي قوله وهذا مرسل فان المرسل عندنا لا يضر وأما آحاداً
 ففي قوله لم يرو عن الرجل ولاسي فان غاية ما يلزم سقطاً بهذا الطريق ولا يضر ذلك كونه معاضداً بالآثار الاخرى وأما
 ثانياً في عشر ففي قوله لحد ما قوله لابي صلى الله عليه وسلم لا تلاعنوا بصلواته ولا تلعنوا بصلواته فان
 المتن في هذا الحديث انما هو التذريب بعد ان الله لا التحريف فيه وقد ثبت من رواة كثيرة ان في نفسه وفي صحيحه
 وسلم وغيره من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسلموا على من لم يقرأ الفاتحة من
 فيؤذن ثم امر رجلا فيسلم بالناس ثم انطلق برجال معه حط الى قوم فيلقون عن الصلوة فاحرق عليهم رؤسهم بالناز
 فما هو رأيكم من هذا الحديث فهو جوابنا وأما ثالث عشر ففي قوله ولم يذكر سليمان انه كان عدم ذكره سما
 الا يضر بزيادة الثقة مقبولة وأما رابع عشر ففي قوله لم يرو عن رجل على ما سوى الفاتحة فانه لا دليل على هذا الحمل
 فان كان ذلك ليحصل لغيره فليعين في ذلك كما ذكرنا وأما خامس عشر ففي قوله ولا يضر هذا الا من حدث
 ابي خالد الخرقان اما هذا فقد ورد في جماعة ومجرد جرح الامام احمد الخالف بجماعة الموثقين لا يقدروا على سادس
 ففي قوله لم يرو عن ابي يوسف في زيادته فانه قد تابعه محمد بن سعد وغيره كما ذكرنا ذلك وأما سابع عشر ففي قوله
 ويقال لهذا القائل الخرقان هذا القائل انما قال بالتحصيل مثلاً للتخصص الواحدة فيه لا يجوز له حتى يقال انه لا
 يعمل شيئا من السنن ولا يعمل بحدود النفل فأمرنا على ما ذكرنا ذلك الشارح في بيان ذلك في بعض التعارض بين حديثي
 الفاتحة الكتاب وبين قرارة الامام في قوله الاول حمل على التشديد والآخر على التحفيف فمن شاء غلبت في قوله الثاني
 وان كان وجه احسن وانفس لكن لا يوجب هذا ما يحتمل انما هو جرح ابي بكر بن ابي الموية وهذا الوجه يقتضي التحديد بينهما
 وعندنا انه لا يضر به فان حديث الصلوة لا يفتى في الكتاب يقتضي الامام جواز التذليل دون الفاتحة فان لم يقل الفاتحة
 وحديث قرارة الامام قرارة له لا يقتضي الاكراهية قرارة الامام للمقتدى في تأخير الموقر في مقتضى الامام جواز الصلوة دون الفاتحة
 لكون الامام قارئاً لها لا قارئاً لغيرها الا ان الامام ايضا لازم خلوا الصلوة عن الفاتحة فتفسد ثم مقتضى الاكراهية في ذلك
 المستطرفة ان يذكر قرارة الفاتحة وفيها مقتضى في كراهة تحريره وهو المشهور من مذهب اصحابنا وذكره كثير من
 فقهاءنا من غير محاكاة خلاص بين امتثال في ذلك في حد الجرح من البسوط نحوها عندنا فانها تقتضي ويكون غافراً والاصح
 انها لا تفسد لكن يكره والتمسنا حوطاً وتحقية محل ما ذكره الفضل بن عمر في في حواشي الهداية ان آثار الصحابة
 في المعصية كانت والاعمال الصالحة اذا كانت غير مبدئية بالقياس كانت محمولة على السماع فيها كراهية التحديد للمقتضى
 قرارة الفاتحة على المكسوم والنص الموجب والحرم انما هو ضابط بل هو مقرر لغيره كما نرى له تعالى عنه غير من عناية
 ومن ابتلي بما يرمي يختار ما هو وما قد يوجب عليه فانهم حواشي باب الموضوع في مس الذكر ان الاوفى ان يتوضأ

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

وَأَمَّا ثَلَاثُ عَشْرًا
وَأَمَّا أَرْبَعُ عَشْرًا
وَأَمَّا خَمْسُ عَشْرًا
وَأَمَّا سِتُّ عَشْرًا
وَأَمَّا سَبْعُ عَشْرًا

وقال عليه السلام ما كان أكرم العترة

بسمه غروجا من الخلف وكان امره في ذلك سجدات الأوضاع الأولى ان يتوضأ من سبيل المولود غروجا من خلاف مالمثل
وكذا امره في مواضع عديدة فبما طبعه في ان تحسن القراءة لتقدي غروجا من الخلف وجوابه على ما حققه المحقق
في الفتيان ركبة مواضع الخلف انما تحسن عند تعاليم يلزم منها مفسدة أخرى بان يكون ارتكابه مكرها ومضريا
عنه عند تأويله للقراءة منهية عنها فلا تحسن رعاية الخلف ههنا وذكر في جامع المصنفات ان الكراهة انما هو عند
وعند محل تحسن من سبيل الاحتياط وفي الهداية تحسن على سبيل الاحتياط في ما رأى عن محل وكبره عند ما فيه
من الوعيد انتهى وقيد العيني في شرحها بالسري اخذنا من شرح الجامع للسرخي لكن قال ابن الهمام عبارة المصنف
تقصيها انما ليست ظاهرا في الرواية عن محل وهو الذي يظهر من قول صاحب الذخيرة حيث قال وبعض مشايخنا ذكر ان على
قول محل لا يكره وعلى قولهما كره ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يكره ان تقول محل تقول ما فان صادفته في كتبه مصححه
بالتجاء عن خلافه انتهى **الطبعة** ذكر الامام الرازي في تفسير سورة المؤمنين ان بعض العلماء ادخلوا في الامامة فليل له
في ذلك فقال ان ذلك الفاشحة ان يعاتب الشافعي وان قراءتها مع الامام ان يعاتب ابو حنيفة فاخذت الامامة
طلبها فلا يصح من هذا الاختلاف انتهى وقال صاحب البحر في باب الاذان وقد كنت اختارها لهذا المعنى بسبب الاطلاع
على هذا النقل واهه الموفق انتهى **قلت** هذا من قبيل اللطائف والظواهر وانما في التصور معاتبة الشافعي على مقلدي
ابي حنيفة ولا معاتبة ابي حنيفة على مقلدي الشافعي كيف وكل منهما على الصواب ومسألة الحكم من الامامة ما خرج عن الشرع
قال الامام باقر عليه السلام لا يقتضيه الاشارة على ولا يصور معاتبة احد من الامامة اذا انتقل واحد من مقلديهم الى هذا
امام اخر او قلنا في بعض المسائل لا تفرض لفاسد بل للمقتد دليل الاحتياط عليه واخذه قوله وقال عليه السلام
ما لي اني اقول هذا الاستدلال لا يثبت مدعيه بغيره فان هذا الحديث ما يدل على ان القراءة في المصحف خصوصاً لا
تقر بالقراءة مطلقاً بل الاستدلال على ما ذهبه من حيث يقال في الموطأ الامر عند ان يقرأ الرجل وقرأ الامام في ما
لا يجهر فيه الامام بالقراءة ويقره القراءة في ما يجهر فيه الامام بالقراءة كما لك عن ابن شهاب عن ابن ابي عمير عن
ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اصاب من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتم منكم احداً فقال رجل
فما كان رسول الله فقال اني اقول ما كان انا من القرآن فانتقل الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
في ما جهر فيه انتهى نقل في المراجعة انا من بعض الزاوي المعجزة والقرآن منصوب على انه مفعول ثان كنفاً في انما ارشد له
ميراث في نسخة بكسر الزاوي وفي شرح الصائغ لابن مراكب من صيغة الجوهل اى اداخل في القراءة واغالب عليه اود
لانهم جهروا بالقراءة خلفه واشتغلوا بقراءة تسمعون سماع قراءه فكأنهم كانوا يقرءون في الموطأ والنسائي
والترمذي والطحاوي في شرح معاني الآثار كلهم من طريق مالك وقال الترمذي في هذا حديث حسن صحيح وابن ابي عمير في
اسمه تخرجه ويقال عمر بن الخطاب في بعض صحيحه كذا في زهرى هذا الحديث وذكره هذا الحديث قال قال الزهري فانتقل الناس
من القراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وليس في هذا الحديث ما يدل على من
رأى القراءة خلف الامام لان الباطن هو الذي روى هذا الحديث وروى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه
قال من صلى صلوة لم يقرأ فيها بآراء القرآن فهو خارج غير تمام فقال له حامل الحديث اني اكون احب ان اكون اماماً من ان اكون

منه لا يجوز من احد من الامامة انتقل واحد من مقلديهم الى هذا امام اخر او قلنا في بعض المسائل لا تفرض لفاسد بل للمقتد دليل الاحتياط عليه واخذه قوله وقال عليه السلام ما لي اني اقول هذا الاستدلال لا يثبت مدعيه بغيره فان هذا الحديث ما يدل على ان القراءة في المصحف خصوصاً لا تقر بالقراءة مطلقاً بل الاستدلال على ما ذهبه من حيث يقال في الموطأ الامر عند ان يقرأ الرجل وقرأ الامام في ما لا يجهر فيه الامام بالقراءة ويقره القراءة في ما يجهر فيه الامام بالقراءة كما لك عن ابن شهاب عن ابن ابي عمير عن ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اصاب من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتم منكم احداً فقال رجل فما كان رسول الله فقال اني اقول ما كان انا من القرآن فانتقل الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ما جهر فيه انتهى نقل في المراجعة انا من بعض الزاوي المعجزة والقرآن منصوب على انه مفعول ثان كنفاً في انما ارشد له ميراث في نسخة بكسر الزاوي وفي شرح الصائغ لابن مراكب من صيغة الجوهل اى اداخل في القراءة واغالب عليه اود لانهم جهروا بالقراءة خلفه واشتغلوا بقراءة تسمعون سماع قراءه فكأنهم كانوا يقرءون في الموطأ والنسائي والترمذي والطحاوي في شرح معاني الآثار كلهم من طريق مالك وقال الترمذي في هذا حديث حسن صحيح وابن ابي عمير في اسمه تخرجه ويقال عمر بن الخطاب في بعض صحيحه كذا في زهرى هذا الحديث وذكره هذا الحديث قال قال الزهري فانتقل الناس من القراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وليس في هذا الحديث ما يدل على من رأى القراءة خلف الامام لان الباطن هو الذي روى هذا الحديث وروى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال من صلى صلوة لم يقرأ فيها بآراء القرآن فهو خارج غير تمام فقال له حامل الحديث اني اكون احب ان اكون اماماً من ان اكون

في نفسه يافأسي وروى أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله أنادى
صلاة الألقا تحت الكتاب فاختار أصحاب الحديث أن لا يقرأ الرجل إذا اجتمعوا لأما في القراءة وقالوا لا يصح صلاتك
إلا ما راى أنتي بحاله ورواه ابن ماجة من حديث سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن أبي حنيفة قال سمعت
أبا هريرة يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صلى فظن أنها الصلوة الحديث وليس فيه زيادة
فانتفى الخ تروى من حديث معمر بن الزهري عن ابن أبي حنيفة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فمكتوب بعد
ما سمع فيه الأما تروى أبو داود وهذا الحديث الأول من طريق مالك قال تروى حديث ابن أبي حنيفة هذا مع
ويونس وإسماعيل بن زيد عن الزهري عن علي بن مائة تروى عن مسدد وداود المروزي ومحمد بن أحمد بن
إبي خلف وعبد الله بن محمد الزهري وابن السرح قالوا أنا سفيان عن الزهري قال سمعت ابن أبي حنيفة يقول
سمعت ابن المسيب قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فمكتوب بعد ما راى أنتي بحاله
في حديثه قال معمر قال فانتفى الناس عن القراءة في ما سمع به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن السرح
في حديثه قال معمر قال الزهري قال أبو هريرة قال فانتفى الناس وقال عبد الله بن محمد الزهري من بينهم قال سفيان
وكلم الزهري بكلمة لم اسمها فقال معمر أنه قال فانتفى الناس ورواه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري وانتفى
حديثه إلى قوله مالك أنا نضر القرن ترواه الأوزاعي عن الزهري قال فيه قال الزهري فانتفى المسلمون بذلك
فلم يكنوا يقرؤن معه في ما سمع به رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال فمكتوب
الناس من كلام الزهري انتفى بحاله وتقال ميراثه فلان ابن الملقن حديث أبي هريرة وأما مالك والشافعية
والأربعة ومحمد بن حبان وضعفه الحميدي والبيهقي انتفى قال القاسمي في المرقاة بهذا يصلح قول النبي صلى
اتفقوا على ضعف هذا الحديث غير صحيح انتفى وأخبره الدارقطني في سننه عن النجاشي بن أطلحة عن قتادة عن زرارة
ابن أوفى عن عمار بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل بالأناس ويرجل يقرأ خلفه على أفقر
قال من ذا الذي يخافني سورة كذا أنها مع من القراءة خلفت الأما وقال الدارقطني لم يقل هكذا غير صحيح
وخالفه أصحاب قتادة منهم شعبة وسعيد وغيرهما فلم يذكروا في النص وصحاحه لا يحتج به انتفى وقال البيهقي
في كتاب المعرفة قدر رواه مسافر في صحيحه من حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
وسلم وصل بأصحابه في الظهر فقال أكره أن يسموا سرك بك إلا بل فقال رجل أنا يا رسول الله فقال قد عرفت أن
رجلا لا يحبها قال شعبة فقلت لقتادة كلمة كرهه فقال لو كرهه لشي عنه ففرسوا شعبة وجواب قتادة في هذا
الرواية الصحيحة يكذب من قلب الحديث وزاد فيه ففهم عن القراءة خلفت الأما لم انتفى قلت هذا يشبه
ما ذهب إليه مالك في حديثه وأما ما في تحويره من القراءة في السرية والرواية السابقة وإن ثبت فيها شيء صحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يروى إلا في جملة ما انتفى الناس عنه سواء كان ذلك من كلام
أبي هريرة أو الزهري أو غيره مما يدل على ذلك قطعا وقد روى أبو داود أيضا حديث زرارة وزاد فيه قال
شعبة فقلت لقتادة ليس قول سعيد أنصت للقرآن قال ذلك إذا اجتمع به وهذا أيضا مثبت المذهب ومنه
ما رواه محمد في كتاب الأنا عن أبي حنيفة عن حماد بن سعيد بن جبير قال أقرأ خلفت الأما في الظهر والصلاة

هو ان قرأ امامه آية تزييب او تزييب

اذا كثرت في الصلوة سكنت بين التكبير والقراءة فقلت له يا بنى انت وامى ارايت سكوتك بين التكبير والقراءة
 اخبرني ما تقول قال اقول اللهم يا مدبر بين وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم فتنى
 من خطاياى كالثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى بالشهد والماء والبرد هذا اللفظ ابن داود وروى
 ابوداود عن الحسن قال قال سمرة حفطت سكنتين في الصلوة سكنت اذا اكبرا امام حتى يقرأ وسكنت
 اذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع فأنكر ذلك عليه عمران بن حصين فكتبوا في ذلك الى
 المدينة الى ابن بن كعب فصدق سمرة فخرى عن الحسن مثله وقال فيه وسكنت اذا فرغ من قراءة غير
 المغضوب عليه ولا الضالين وروى ايضا عن سمرة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم كان يركع
 سكنتين اذا استتمخه واذا فرغ من القراءة كلها وروى ابن ماجة ايضا مثل روايته عن الحسن قال الطيب
 في حاشي المشكوة الاظهر ان السكنت الاولى للثناء والثانية للتأمين انتهى وقال ابن العربى سكنته صلى
 الله عليه وسلم وسكنتين احد هما كان بعد التكبير وفأتمهما ان يفرغ المأموم من النية وتكبير الركوع
 للثلاثين ثم بعض الفاتحة وثانيها بعد تمام الفاتحة والفرغ منها ان يقرأ المأموم الفاتحة ويسجد الامام
 الى الاستراحة انتهى قال القاسمى في المرقاة في كل منهما فطرنا السكنت الاولى لم يكن خالية عن الذكر وكون
 السكنت الثانية للنفس والاستراحة مسلوكون كونهما ليقرا المأموم قلب الوضع لادلالة في الحديث انتهى
 قلت لقد اصاب في قوله لادلالة في الحديث فان الاختيار للورد في السكنتين لادلالة لشيء منها
 على ان السكنت الثانية لمكان لان يقرأ التوراة الفاتحة لكنه اخطأ في قوله قلب الوضع فان مثل ذلك لا يسمى قلب
 الوضع ولا مخالفة الوضع كما مر تحف العقول في القندى عند سكنت الامام واستمع حين قراءته لم يكن عليه
 بأس ولا مخالفة للاحاديث النبوية المرفوعة قال وان حذرنا نحن وصل بما قبله اى لا يقرأ التوراة دخلت
 امامه شيئا وان قرأ امامه آية تدل على التزييب كالايات الدالة على بفساد المؤمنين بالجنة ونحوها آية
 تدل على التزييب والتضييق عن النار وهذا به فلا يسأل المجتهدين سماع آية التزييب ولا ينعوذ من النار
 حين سماع آية التضييق ولا يقرأ شيئا من غيره لك بل يستمع وينصت وفي المسألة خلاف الشافعى فانه يجوز
 امثال ذلك لا لا علم والمأموم والمنفرد بل جعله مسقطا لى روى ابوداود واحمد عن ابن عباس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم كان اذا قرأ سجدة ركعتك الامم قل سبحان ربى الامل وروى ابوداود عن
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم من حرام منكم حرام منكم والنبيون قاتلوا
 ليس الله يحكم المحاكمين فليقل بل وانما قل ذلك من الشاهدين ومن قرأ الا تسع يوم القية فافترق
 الى ليس بذلك بقادر على ان يحصى الحق فليقل بل ومن قرأ الواسلات فليقل فبالحديث هذا فيقولون
 فليقل أمنا بالله قال ابن حجر في شرح المشكوة هو ضعيف لان في سنده مجهول لكن هو من الفضائل انتهى
 ورواه الترمذى ايضا الى قوله من الشاهدين وقال النووي في كتاب الاذكار ليس لكل من قرأ في
 الصلوة او غيرها اذ امر بآية رحمة ان يسأل الله من فضله واذا امر بآية مذاب ان ينعوذ من النار لو كان

أو خطب

العذاب أو من الشرا ومن المكروه أو يقول اللهم إني أسألك العافية أو نحو ذلك وإذا عثر بأية تورية
 نزيفة قال سبحان الله أو تيار لهماه رجاء العالمين أو جلت عظمتها ترويتا أو نحو ذلك ترويتا عن محل يفة
 ابن السكيت قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذات ليلة فقامت البقرة فقلت يركه
 عند المأبثة ففعلت فقلت يصلي بهم في ركعة ففعلت يركهم بها ثم استخ بال عمران فقراها ثم افتقر
 النساء فقراها ثم افتقر أسلا فادامع بآية فيها تسبيح سمعوا إذا من يسأل أسأل وإذا من يتعوذ تعوذ رواه
 مسلم في صحيحه قال أصحابنا لا يستحب هذا التسبيح والسؤال والاستعاذة للقارئ في الصلاة وغيرها ولا لهم
 وللا مومنين المنفرد لأنه مدرك استوا فيه مكانا بين ولا يحب لكل من شأ ليس الله بأحكم المحكمين
 إن يقول بل وأما ذلك من الشاكدين وإذا قرأ ليس في الصلاة فذكر قال بل أشهد وقد بينت أدلت في
 كتاب التبيان في آداب حملة القرآن أني حلهما مما احتجنا بالخفية فنعمنا من محل ذلك ونقل بعضهم عن
 مالك مثله فهو جوز ولا يفر في التطوع قال في الهداية يترجمه ونصت وكان قرا الإمام أية التزييب أو
 التزييب لأن الانصات والاستماع فرض بالنص والقراءة وسؤال المجتهد والتعوذ من الناس محل ذلك محل
 انفي قلت الإخلال أنا يكون إذا سأل الموقوف أو عند قراءة الإمام وأما إذا فعل ذلك من
 سكتات الإمام أو عند قراءته فلا إخلال كما لا يخفى وفي العناية هل يسأل ويتعوذ الإمام والمنفرد
 أو لا يرد ذكرهما قرا الإمام فلا يفعل ذلك لأنه لو يترك من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا عن
 الآية بعد ولا يرد على التطويل المصولة على القوم وهو مكره وكذلك المنفرد إذا كان في الفرض لأنه غير منقول
 وأما إذا كان في التطوع فهو حسن أني قوله في البناء وغيره في فتح القدر بالإمام لا يشتغل بالقراءة سواء أم
 الفرض أو النفل أما المنفرد ففي الفرض كذلك في النفل يسأل المجتهد ويتعوذ من الناس عند ذكرهما وتكرار
 المثل وقد ذكره في حديث حديث حذيفة وهو يقتضي أن الإمام يفعله في النافلة وهم صرحوا بالمنع إلا أنهم طلقوا التطويل
 على المقتدي ففعل هذا لو لم يعلموا به يطلب ذلك يفعله أني قلت المنع من أمثال هذا لا ذكر في الصلاة
 أمّا أن يكون كونه متافيا للصلاة فلا يصحح لأن الذكر كلما زاد زاد الثواب لاسيما في الصلاة وأما أن يكون لأنه لم يشيت
 مثله عن صاحب الشرع صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه فليس بصحيح فقد ثبت من حديث حذيفة في جملة
 النفل خصوصاً ومن حديث أبي هريرة عموه أن قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قرأ منكم ثم أتم ثم لم يصل
 وغيره الإمام والمنفرد والموقوف غيرهم من المقرأ في قرآن الإمام يجرى على إطلاقه ما لم يدل شيء على تخصيص
 وأذ ليس فليس فيدل هذا الحديث بهومه على استحباب هذا الذكر الصل إى حصل مكان وأما أن يكون مستترا
 تطويل الصلاة على المقتدين فهو ما لا يرد على النعم فإذا انقضت التطويل الوجوب كراهة المقتدين لا طلقا
 تمامه لا يجرى في المفتوح والمنفرد والشافعية أيضاً إنما استحجبوا أمثال هذه الأمور إذا أدى إلى مقصد لغوي
 كراهة المقتدين وعند ذلك لا يستحب عند هذا أيضاً فذن الحث في هذا المقام احترازا استحباب هذا القول
 لكل من الإمام والمقتدى والمنفرد ما لم يوجب امر الخرافة قال أو خطب القول هو مطعون على قولنا

أوصلي على النبي عليه السلام

أما هو إلا بقوله لا يقرأ القرآن إلا بالمعنى المستقيم وحيثما كان غلبت في قائله أحقاد أهل جهنم أن يكون هو قوله أما ما تمسك كان فأعلا المطوف عليه أي قرأ أما ما وقفاً فيه مما أن يكون الضمير أفعالاً الخاطبة وإن خطب الخطيب في الثاني أو في الأول يوهون الخطبة مختصرة على أمم الصلوة وليس كذلك فإنه يجوز أن يخطب فيها أمم الصلوة بشرط أن يكون الأمم أفعالاً في الخطبة كما مر جبر في النهاية وغيرها الآن يقال إن التنهيد بالأمم لم يكن إلا الأفضلية وقيل كل تقدير لا يخلو الكلام عن تحمل في إطلاق لفظة الوتر هذه في وجوب الأصوات والاستماع عند الخطبة مذهب مالك والشافعي وابن حنيفة وما رآه العلماء وحكى عن النخعي والشافعي أنه لا يجب إلا إذا قرأ آية القرآن كان في البناءية وتستند إلى الجمهور في ذلك ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك من ابن النضر عن مالك بن أبي عامر أنه قال إن غلبت في عقان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك إذا خطب إذا قرأ الأمم فاستمعوا له واستمعوا بآذانكم المنصت الذي لا يسمع من الخطب مثل ما للسامع المنصت تروى في الصحيحين في شرح معاني الآثار عن سليمان بن عمرو قال ما من أحد يعلم لم يقض إلى الجمعة ثم ينصت حتى يقضى إلا ما وصله إلا كان كقراءة بين يمين الجمعة التي قبلها وعن أبي هريرة عن عمر فقام من أفضل يوم الجمعة واستمع ومن طيبان كان عند عيسى بن الحسن شيا به شرع به حتى يأتي المسجد فلم يخطب وأجاب الناس وانصت إذا خرج الإمام كانت كفاراً علماء ينهاون الجمعة التي قبلها فهذا الأخيار ومثاله ما مستند كره في شرح باب الجمعة أن شاره قال في حاله وجوب الأصوات مطلقاً وقتل ابن خزيمة المراد من الأصوات السكون عن كلام الناس دون فكره وتصويب بأنه يلزم منه جواز الصلوة وإن كان كذلك الخطبة والظاهر أن الأمر بالسكوت مطلقاً ومن فرق احتج بالجليل لأن في فتح الباب لها قلت الظاهر أن الأمر من ذلك وسؤال المجتهدين المتوفين الناس وإماماً عند سككنا الخطيب لأن الأمر بالصوت استماعاً وعنده السكات منعت فقال أوصل إلى النبي عليه السلام الخطب على قوله أو خطب قال الضمير فيه راجع إلى الخطيب فحسب أن لا يقرأ شيئاً وإن صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة فلا يشتغل بالصلوة لأن الاشتغال بالصلوة يفوت الاستماع وتولى دراسات اللبيب في الأصول المحسنة بما يجب في الدراسة السادة إلى من اشتغل هفوة من يمنع من الصلوة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما ورد من أن يجلبوا من الكتاب والسنة في حاله الخطبة وهي ليست بصلوة حقيقة ولا حكماً من كل وجه والأصح للخطيب أدباً بالقلبة ولا يستمع من الأمم إلا في الموعظة ولو أشاركه ولقد سمعنا من بعض المتأخرين أنه سمع من قديمهم من غير سمع لنفسه أيضاً والله سبحانه يعفونا عنهم في هذا الخبر ويرجع الأدلة الواضحة انقضت قلت والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على الله وسلم وإن كان واجباً عليه فكذلك على الأصحاب لا حول لكن الأخبار الدالة على وجوب الأصوات

في إذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه في صلوا

في الخطبة منعت عنها فوقع هذا الخبر مخصصا لأحاديث وجوب الصلاة على أن وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حين سماع اسمه ليس على الفور بل على التراخي فلا إشابة في المنع حينها من الخطبة لئلا يخل الاستماع والحق عندى على طبق ما مر من صل عند سكنت الخطبة بحيث لا يخل الأصوات فيحصل الجمع بين أخبار وجوب الصلاة وبين أخبار وجوب الاستماع قوله إذا قرأ استثناء من قوله لا يقرأ أو صل الخطبة والغدير راجع إلى الخطبة قوله في صل سراجا هو عبارة المصنف كعبارة أكثر من صل الصلاة عند الخطبة مطلقا واستثنى الشافعي منه حالة قراءة الخطبة قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما واستحب فيه الصلاة سرا تبعا لصاحب الهداية وغيره ما كان قال وكذلك في الخطبة وكذلك أن صل على النبي صلى الله عليه وسلم لفريضة الاستماع لأن يقرأ الخطبة قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما في صل السامع في نفسه انتهى قال في فتح القدر بإفاد وجوب السكوت في الثانية كلها ما خلا المستثنى وترى الاستثناء عن أبي يوسف واستحب بعض المشافعية أن الإمام كل أمر الله بالصلاة واشتغل بالامتثال فنجب عليهم موافقته ولا شبهة عدم الالتفات قلت في الذي استدلو به من المنع عن الصلاة عليه عليه السلام حال الخطبة موجودها وهو الإخلال بالاستماع فإن قيل بانعجز الصلاة حين قراءة الآية عند سكنة الإمام قلنا كما انفرد بين حالة قراءة الآية وبين حالة أخرى للجمعة الصلاة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم مطلقا عند سكنت الإمام فإن قيل نعم إنما تجب الصلاة في نفسه وهو غير محل للاستماع قلنا أن ادواذ يقول هو في نفسه أن يصل بحيث لا يسم نفسه أيضا كما يستفاد من كلام العيني حيث قال في البداية فإن قلت توجه عليه أمر أن أحد صلوا عليه في أيها قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال مجاهد نزلت في الخطبة واشتغال بأحد ما يفوت الاشتغال بالآخر قلت إذا صل في نفسه وانصت وسكت يكون أتيا بوجوب الأمرين انتهى ومثله في فتح القدر حيث قال في باب الجمعة وعن أبي يوسف ينبغي أن يصل في نفسه لأن ذلك مما لا يفعله عن سماع الخطبة فكان إحراز للفصلين انتهى فتقول هذا الصلاة بحيث لا يسم نفسه أيضا كالتفصيل لأن أدنى السمع يسم نفسه فيجوز تصحيح الحروف أو غيرها في قلبه لا يمتد به لأن إذا كانا لا يمتد به إذا سمع نفسه لمكان المراد به أنه يصل سرا بحيث يسم نفسه ولا يسم غيره كما انصت عند الشافعي بقوله صلوا للشيء إلى في مراقب الصلاة وصاحب فتح الفقهاء وغيرهم من المتأخرين شرعوا في الأصوات أو الإتيان إلى حصول قراءة الموتى وليس إلا بالاستماع الواجب فأنهم فروعه من متعلقة بالقراءة في الصلاة والقراءة في الفلح بخلافها السورة روى عن محمد أنه لا يكره ذلك سوى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الصلاة قل يا أهل الكتاب تمناو إلى كلمة الآية قرأ غريب الرواية لا بأس بأن يقرأ من أول السورة أو من وسطها وأن قرأ في السورة في ركعة يكره أن يقرأ في ركعة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح كذلك في فتاوى قاضيين أن لا ينبغي أن يجمع بين السورتين في ركعة واحدة وأن فضل لا بأس بالاشتغال من آية من السورة إلى آية أخرى من سورة أخرى أو آية من هذه السورة في آيات مكشوفة وكذلك الجمع بين السورتين بينهما سورة واحدة في ركعة واحدة وفي الركعتين قال بعضهم بكرة وقال بعضهم إن كانت السورة الفاصلة طويلة لا يكره كما إذا كانت بينهما سورتان

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة

خاتمة سورة في ركعة وخاتمة سورة أخرى في ركعة أخرى لا يكره وقال في الملتقط المصل إذا بلغ في الركعة الثانية أيا كان لم يبدل فقال أيا كان وسكت ثم قال يستعين هذا لا ينبغي فيهما الأولى ولا يصح أن يقول أيا لم يبدل وأيا لا يستعين وفي آخر سورة الكوثر أن شائلك ينبغي أن يقرأ بمهموز وهو موصول ولا يرفع الراد في الارتفاع وفيه من التهديب لو أراد قراءة الفاتحة فقال ال فانتظم نفسه فقال حمل وقال لنفسه صلواته عند ما سمعها بيتا وكذا في استبدال الأعراب وعليه الفتوى فدعا للجواب انتهى وإذا قرأ الرجل في صلواته شيئا من التوراة والتنجيل والزبور لم يفسد صلواته وقال ثعلب في بعض النسخ أن ما كان قرأه من التوراة ولما بها أن كان مؤديا المعنى الذي في القرآن يجوز في قول أبي حنيفة وكثير من المشايخ أخذوا به لأن العبرة عندنا للمعنى وإذا جاز القراءة بالفارسية وأما إذا لم يكن مؤديا المعنى للقرآن فلا ينبغي ولكن هل يفسد صلواته إن لم يكن من التوراة كما الذي أنزل على موسى عليه الصلوة والسلام لا يفسد صلواته لأنه بمنزلة التبرع به لأن من ذكر قصته لم يفسد لأنه كلام الناس وذكر في الظهيرية وإن كان لا يدرى ما معناه لا يفسد صلواته لأن من عاخره أهل الكتاب ولو قرأ ما حكى رسولنا من ربنا مثل القوم ولنا أجر به لا ينبغي كذا في كتابنا تاريخنا ولو قرأ في صلواته أية من الآيات التي نخت تلووتها واكتفى بها لا ينجو من الصلوة قال في التلويح المحكم محتمل في زمن الواسع لفظ الظن لا يتعلق به جواز الصلوة ولا حرمة القراءة على ما يجب وأما أصله ولو قرأ القرآن بالفارسية في الصلوة فإن اكتفى بها ففسد الصلوة عند ما وهو الأصح الذي رجع إليه الأئمة وإن لم يكتب بها اختلفت عباراتهم فيه فقيل إنه الهداية يدل على عدم الفساد وقال صاحب الفتاوى إلى الفساد ولو جازاته إذا كان المرقم مكان القصص والامور للذين يفسد بمجرد قراءته لأنه ستمسك بكلام فيقرآن وأما إذا كان ذكر الوتر أو الفاتحة أو القصص أو غيرها من القرآن فذلك لا يفسد صلواته وأما صاحب الفتاوى

خاتمة الظاهر
 بهذا المحركة من الهداية والهداية في محل الهداية والنهاية والصلوة على حق التبرع حق الولاية بالحديث والآية وصحبه أساقين لعطاش الوقاية من غوائل الغواية من رحيق خزال السقاية يقول السيد الحكيم بأول الفيض المدعو عتيق يوسف كلاً الله عن التلويح والتأنيق حق مولانا واستلذاً العالمات أبا محسنات المولوى محمد عبد المحى مصنف هذا الكتاب ترجمه الله الوهاب أن هذا المجلد الثاني من السعاية في كشف ما في شهر الوقاية لقد طبع في المطبع المصطفائى تحت إدارة الخان الرفيع الشان **محمد عبد الواحد خان** بن محمد مصطفى خان تلمذ على والده بالاحقة والغفران في محرم الحرام من شهر سنة ثمان بعد الألف وثلاث مائة من السنين الهجرية على صاحبها أفضل الصلوة والقبول ولكن مصنفه قبل تسويد تلمذه وتبديع ختمه توفي خفاة بالصراع المتقدم في أواخر يوم الاثنين من شهر ربيع الأول سنة ثلث عشرة مائة وأربعين كما قال في ترجمته العلامة المدرسى **آخولوى محمد عبد العلم الأسى**

ما كتب عبد الأسى من مؤلفاته من كتب	أنه في فوته قد جردت الكتب	من جردت الكتب من مؤلفاته من كتب
من يكاد الناس الجناح صوت العلي	أؤوه في تاريخه الأسى أسى	قال موت عالم بأية موت العالم

